محاضرات في الاقتصاد النقدي

مطبوعة محكمة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية

إعـداد:

الدكتور بومدين قايدي

سلسلة المطبوعات الجامعية المحكمة

محتـــــــوى المطبـوعـــة	الصفحـة
تمهيد	04_03
المحور الأول: مدخل مفاهيمي للنقود	23 ـ 05
المحور الثاني: المجمعات النقدية ومقابلاتها	35 ـ 24
المحور الثالث: الأنظمة النقدية	49 ـ 36
المحور الرابع: البنوك التجارية والبنك المركزي	66 ـ 50
المحور الخامس: إنشاء النقود والمضاعف النقدي	77 ـ 67
المحور السادس: التضخم والسياسة النقدية	99 ـ 78
المحور السابع: السوق النقدية	108 ـ 100
قائمة المراجع	111 ـ 110

تمهيد:

تعد النقود عصب الحياة الاقتصادية الحديثة وعنصرا فاعلا ضمن مجموع المتغيرات الاقتصادية بالغة التأثير في النشاط الاقتصادي، إذ لا يمكن لأحد أن ينكر أهميتها ابتداء من أثرها على التعامل اليومي حتى آثارها المباشرة وغير المباشرة على أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج والنمو، هذا بالإضافة إلى العلاقة الوطيدة التي تربط التقلبات في عرض النقود والطلب عليها بمستويات الاستقرار الاقتصادي والنقدي والذي هو أصلا أحد محددات التوازن الاقتصادي، فضلا عما يتعلق بجودة المحيطين المالي والاستثماري.

تبعا لهذه المكانة وهذا الدور، شكلت النقود محور دراسات عديدة حاولت فهم وتحليل دور النقود في الحياة الاقتصادية وبرزت معها مجموعة من النظريات التي سعت إلى إدماج هذا المتغير ضمن النموذج الاقتصادي العام وتبيان دور النقود في الاقتصاد، وهذا من أجل فهم الطريقة التي من خلالها يتم توظيف النقد في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة على غرار النمو والتشغيل واستقرار الأسعار وفق ما يصطلح عليه بالسياسة النقدية.

يعتبر الاقتصاد النقدي فرعا من فروع علم الاقتصاد، يهتم بدراسة النقود وكل ما يتعلق بها من عمليات وظواهر ومؤسسات وأنظمة وسياسات وأسواق ...الخ. بمعنى أدق: أنه عندما ندرس النقود، ندرس تعريفها، نشأتها، وظائفها، أنواعها، بالإضافة إلى عملية خلق النقود وكل ما يؤثر على العرض النقدي والكتلة النقدية وكذلك التطرق إلى النظام النقدي والمالي ومؤسساته وعلى رأسها البنك المركزي والبنوك التجارية وكذلك السياسات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق اهداف معينة على رأسها التحكم في التضخم.

على ضوء ما تقدم جاءت هذه المطبوعة، وهي محاضرات تتعلق بمقياس الاقتصاد النقدي، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية نظام LMD، وقد تم إخراجها بما يتوافق مع البرنامج الوزاري الحالي الذي تم تحيينه مؤخرا، والذي يتضمن سبعة محاور أساسية يشمل كل على عدة فروع. كما تم تدعيم كل محور بمجموعة من الأنشطة التي تسمح للطالب باستيعاب، تثبيت المعارف وتطبيقها لاحقا على أرض الواقع. ولكي تتحقق الاستفادة فقد تم تقديم المواضيع بلغة بسيطة، كما تم التقيد بالجوانب الشكلية والمنهجية المتعارف عليها من حيث التوثيق باستخدام الهوامش والمحافظة على التسلسل والترابط بين المحاور وأجزائها.

يُوفر مقياس **الاقتصاد النقدي** للطلاب التعرف على مفاهيم أساسية في الاقتصاد النقدي وتمكين الطالب من معرفة ماهية النقود ودورها في الاقتصاد، وكذا الوقوف على الهيئات القائمة على إنشاء النقود وإصدارها، وكذا مختلف مكونات السوق النقدية، حيث يهدف بشكل عام إلى:

- التعرف على مبادئ الاقتصاد النقدي بداية بمعرفة نظام المقايضة والنقود السلعية إلى النقود بشكلها الحالي؛
- التعرف على دور النقود في الاقتصاد والتطرق إلى النظام النقدي، مع شرح كيفية تصنيف الكتلة النقدية ومقابلاتها؛
- التطرق إلى البنوك التجارية كمؤسسات تقوم بعملية إنشاء النقود، والبنوك المركزية القائمة على عملية الإصدار النقدي؛
- التطرق إلى السياسات النقدية والتضخم والسوق النقدي؛
- تنمية معارف الطالب فيما يخص القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، وكيفية الربط بين هذين القطاعين وعدم الفصل بينهما بما بتناسب والحالة الاقتصادية.

المحور الأول:

مدخل مفاهيمي للنقود

الأهداف التعليمية

- التعرف على نشأة النقود وتتبع مراحل تطورها؛
- الوقوف على تعريف النقود وفهم وظائفها؛
- معرفة خصائص وأنواع النقود.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للنقود

تُعتبر النقود ركيزة أساسية في الأنظمة الاقتصادية، أين نشأت تاريخيا كبديل للمقايضة لتسهيل التبادل التجاري، متطورة من السلع المادية إلى الأشكال الائتمانية والرقمية. حيث تُعرف النقود كأي أداة تقبل بشكل عام كوسيلة للتبادل، وحدة حساب، ومخزن للقيمة، معتمدة على الثقة المستندة على قوة الإبراء القانونية. وتتميز النقود بشكل عام بجملة خصائص كالقبول العام، الاستقرار، القابلية للتجزئة ...الخ، مما يمكّنها من أداء وظائفها الأساسية: التبادل، القياس، التخزين، وتسوية الديون الآجلة. كما تتنوع النقود إلى أنواع تشمل النقود السلعية (مثل الذهب)، الائتمانية (مثل الأوراق النقدية)، والإلكترونية (مثل العملات المشفرة)، وقد تم تخصيص هذا المحور للتعرف على المراحل التي مر بها ظهور النقود بالإضافة إلى تعريفها وخصائصها، كما يتم التطرق لوظائف النقود ومختلف الأشكال التي شهدتها عبر التاريخ.

أولا: نشأة النقود ومراحل تطورها

في الواقع النقود كما نعرفها اليوم لم تظهر هكذا فجأة، بل ظهرت في أشكال بدائية لأسباب معينة وأخذت تتطور شيئا فشيئا لتصل لما نعرفه اليوم وحتى مالا نعرفه كدول نامية تعيش في ظل أنظمة نقدية متخلفة.

كما أنه لا يعرف على وجه التحديد متى استخدم الإنسان النقود أول مرة، ولكن المتفق عليه بين المهتمين بالشؤون النقدية من الاقتصاديين بصفة عامة هو أن الحاجة إلى استعمال النقود نشأت عندما عجز نظام المقايضة عن القيام بمهمة تسهيل التبادل أمام تزايد درجات التخصص واتساع تقسيم العمل.

تتوقف أداة المبادلة حسب الأنماط الاقتصادية التي سادت خلال مراحل التطور التاريخي المختلفة للمجتمعات الإنسانية على التوالي، وتتمثل تلك الأنماط الاقتصادية في ثلاثة أنماط، كل منها يعبر عن مرحلة معينة من مراحل التطور الاقتصادي التاريخي للمجتمعات الإنسانية، وهي على التوالي:[1]

1- مرحلة اقتصاد ما قبل المبادلة (مرحلة الاكتفاء الذاتي):

إذا رجعنا بالتاريخ إلى المجتمعات البدائية لوجدنا أن النشاط الاقتصادي يتم بغرض الاستهلاك الذاتي، بمعنى فئات المجتمع كانت مقسمة إلى جماعات صغيرة نسبيا متخذة شكل قبيلة، عشيرة ... الخ، تقوم بتلبية حاجياتها من خلال الموارد المتاحة، وكان الإنتاج يتم بواسطة الجماعة بأكملها بسبب ظروف كل بيئة بصورة تكفي نسبيا لإشباع حاجاتها، وكان التوزيع يتم بصورة تلقائية وداخلية طبقا للأنظمة الاجتماعية السائدة، فالمجتمعات الزراعية يعمل أهلها في الزراعة بقصد إشباع حاجات الجماعة فقط، وكذلك الشأن في المجتمعات

[1] انظر:

- ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 13.
- سوزي عدلي ناشر، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص 8.

التي تعتمد على الصيد، كما أن وسائل الإنتاج كانت تقليدية وبسيطة لا تسمح بتمكين الإنسان من خلق أي فائض.

2- مرحلة اقتصاد المبادلة (نظام المقايضة/التبادل المباشر):

مع مرور الزمن وزيادة اكتشاف الإنسان للموارد وعدم قدرته على الحصول عليها بنفسه، تولدت لديه الرغبة في الحصول على السلع الموجودة لدى الأخرين، وقد ارتبط اقتصاد المبادلة بظهور الفائض الإنتاجي، فقد شهدت هذه الفترة تطورا في الفنون الإنتاجية ووسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية أضف إلى ذلك التخصص وتقسيم العمل مما ساهم في زيادة الانتاجية وتحقيق فائض في السلع المنتجة عن حاجة الجماعة، وهكذا بدأت الحاجة إلى المبادلة لإشباع الحاجات وقد مرت هذه المبادلة بعدة صور تبعا للوسيط المستخدم كأداة للمبادلة ابتداء من المقايضة وأشكال النقود المختلفة.

لا تعد المقايضة نوعا من النقود بل هي مجرد طريقة للتبادل سايرت مراحل الإنتاج، واعتبرت مرحلة أساسية من مراحل تطور الإنتاج، لم يوجد خلالها وسيط للتبادل وكان على الإنسان البدائي أن يخلق لنفسه وسائل للمبادلة بعد أن شعر بضرورتها، فاهتدى إلى المقايضة أي مبادلة سلعة بسلعة، خدمة بخدمة، خدمة بسلعة دون استخدام النقود، والغرض من هذه العملية هو إشباع الرغبات والحاجات للمنتجين المباشرين، بالإضافة إلى المساهمة في تسويق السلع بين المنتجين.

ومن بين الصعوبات التي جعلت من الاستمرار في هذا النظام مستحيلا نذكر:

✓ **صعوبة توافق بين رغبات المتبادلين:** أي صعوبة تلاقي رغبة البائع مع رغبة المشتري في وقت واحد ليقوم كل منهما بتلبية رغبة الأخير، ففي ظل نظام المقايضة على البائع أن يجد من يرغب في الحصول على سلعته أو خدمته، ويملك في ذات الوقت السلعة أو الخدمة التي يبحث عنها عند المشتري، ويتطلب حدوث مثل هذا التوافق الكثير من الوقت والجهد لتحقيق رغبة مشتركة من حيث القيمة والكمية وشروط التسليم والتسلم للسلع موضوع المقايضة، بل ويتعدى الأمر ذلك حيث أن هناك أنواع من السلع يصعب تجزئتها.

✓ **عدم وجود نسب مبادلة للسلع:** لما كانت المقايضة تقوم على أساس مبادلة سلعة بأخرى دون وسيط يفصل بين عملية تبادل السلعتين، لذلك فإنها ينقصها توافر وحدة حساب عامة ومشتركة تقاس بها أثمان أو أسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق، وعدم وجود وحدة قياس ترد اليها قيم السلع المختلفة من شأنه أن يجعل من العسير وضع نظام للمحاسبة أو تقدير الأرباح والخسائر أو تقدير الثروات، وهذا سينعكس على استقرار الأسواق والحياة الاقتصادية بصفة عامة.

✓ **عدم وجود أداة مناسبة لاختزان القيمة:** في ظل نظام المقايضة لا يستطيع الفرد الاحتفاظ بالقوة الشرائية المتمثلة في السلعة التي يحوزها، إلا عن طريق اختزانها وحفظها لفترة معينة، ولما كانت معظم السلع تحتاج إلى شروط وظروف معينة يجب توافرها للتخزين، وليس من السهل توافر مثل هذه الشروط لكل السلع

دائما، فضلا عن ذلك أن بعض أنواع السلع لا يمكن تخزينها أصلا نظرا لأن التخزين قد يعرضها للتلف أو الأمراض مثلما هو الحال بالنسبة للأغنام.

✓ **عدم وجود وسيلة للدفع الأجل أو أداة للادخار:** إذ ليس هناك طريقة لتسديد دفعات آجلة من الديون في السوق إلا بواسطة السلع العينية التي يجرى تبادلها في السوق كواسطة لإبراء الذمم فيما بين الدائنين والمدينين، مع التسليم بما يمكن أن يتعرض له هذا الأسلوب من خلاف ينشأ بين المدين والدائن حول نوعية السلعة التي يتم بواسطتها تسوية الديون، فضلا على أن بعض السلع يتغير ثمنها ارتفاعا وانخفاضا خلال إتمام الصفقة وحتى موعد سداد الدين، الأمر الذي قد يترتب عنه أضرار لأحد أطراف المبادلة واستفادة الطرف الآخر.

3- المبادلة النقدية:

دفعت الصعوبات السابقة إلى ضرورة البحث في الوسائل الممكنة للتغلب على معوقات نظام المقايضة والذي أساسه مبادلة السلع فيما بينها مباشرة، والذي ترتب عليه تعدد معدلات المبادلة الحسابية كنتيجة لكثرة السلع الأمر الذي ينبغي معه إدخال وسيط ترد إليه الأشياء المتبادلة. أما المهمة الرئيسية لهذا الوسيط هي تقسيم عملية المبادلة إلى قسمين منفصلين ومتتاليين، أما العملية الأولى فيتم التخلي فيها عن شيء ما (البيع) مقابل الحصول على الوسيط المتفق عليه، وتتعلق العملية الثانية بالتخلي عن هذا الوسيط في مقابل الحصول على شيء آخر (الشراء)، وذلك مما تستلزمه المقايضة من حدوث التخلي والحصول في الوقت ذاته بين طرفي المبادلة نفسيهما.

وهكذا يحل البيع والشراء محل المقايضة ويحل التبادل غير المباشر للمنتجات محل التبادل المباشر لها والفصل بين العمليتين من الناحية الزمنية، وهنا اختلفت المجتمعات في نوعية الوسيط الذي ستستخدمه لتسهيل هاتين العمليتين بحيث ما تمثله هذه الأداة بالنسبة للجماعة، حيث تدرجت في اختراع سلع وسيطة يتقبلها الجميع، نظرا لضرورتها واستجابتها لرغبات البشرية، والمتمثلة في النقود والتي أخذت عدة أشكال مثل : بعض الحيوانات، الشاي، الملح، وفي إطار بحثه المستمر عن أفضل سلعة وسطية يستعملها في عملية التبادل هدى الله الإنسان قديما إلى استعمال المعادن النفيسة كالذهب والفضة، حيث تطور الأمر إلى أن وصلت إلى ما هي عليه النقود الآن.

ثانيا: تعريف النقود ووظائفها

لقد تغير وجه الحياة على الأرض وأسلوب معيشة الناس، بعد أن اكتشف الإنسان، واخترع أهم ثلاثة أشياء في حياته: النار، الكتابة والنقود، فبالنار أضاء ظلام الليل الدامس، وبالكتابة اتسعت دائرة المعارف، أما بالنقود فتمكن من الحصول على السلعة أو الخدمة التي يطلبها في الوقت الذي يلائمه، وبالكمية والأنواع التي يحتاجها، وهذه النقود تطورت بتطور الإنسان عبر الأزمنة المختلفة، وتعرف النقود وظيفيا على أنها كل ما تفعله النقود.

1- تعريف النقود:

من الناحية اللغوية، نجد أن النقد في اللغة العربية يعني تمييز الدراهم أو غير ها، فقد جاء في لسان العرب أن النقد خلاف النسيئة والنقد والتنقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها والدراهم نقد أي وازن جيد. أما في اللغات المشتقة عن اللاتينية كالإنجليزية (Money) أو الفرنسية (monnaie) فإن أصل الكلمة باللاتينية هو moneta ويعني "التي تبدى رأيها" أو "التي تحذر". وبالمقارنة بين اللفظين العربي واللاتيني، يتضح أن اللفظ العربي أكثر انسجاما مع المقصد الاصطلاحي للنقد، إلا أنه لا يرشدنا إلى وضع تعريف اصطلاحي للنقد، ذلك أن أصل الكلمة مختلف عن المفهوم الاصطلاحي.[1]

أما من الناحية الاصطلاحية، فقد تعددت التعاريف بسبب اختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين من جهة، بالإضافة إلى المفهوم الواسع للنقود، من جهة أخرى. إلا أن التعريف السائد لدى علماء الاقتصاد الحديث أنها " أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون ويستخدم كوسيط للتبادل وكوحدة للحساب ومخزن للقيم وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة".[2] يركز التعريف على النقود كأداة اقتصادية متعددة الوظائف (تبادل، قياس، تخزين، تسوية)، مع التأكيد على دور القبول العام والدعم القانوني في تعزيز فعاليتها في النظام الاقتصادي.

وهناك من عرف النقود أيضا في مدى شمولها، فقد عرفها walke في عبارته الشهيرة "النقود هي أي شيء تفعله النقود"[3]، وهذا تعريف واسع للنقود بمعنى أننا نستطيع أن نضيف للنقود أي شيء يؤدي وظيفتها مثل الشيكات وغيرها.

كما تم تعريفها بأنها "كل شيء يلقى قبولا عاما بين الناس وسيطا للتبادل أو لتسوية الديون يسمى نقودا"،[4] ويستنتج من هذا التعريف بأن النقود لا تطلب لذاتها وإنما تطلب بهدف إشباع الحاجات الإنسانية على اختلافها.

أما keynes فقد عرف النقود على أنها "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية". يمكن القول أن هذا التعريف هو الأقرب للتعريف العام للنقود.

غير أن التعريف الشامل الذي يحظى بتوافق جمهور الاقتصاديين هو المستوعب لكل وظائف النقود، لذا فإن أفضل تعريف للنقود هو تعريفها بوظائفها الأساسية، وهو أن النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون، ويستخدم كوسيط في التبادل وكوحدة للحساب ومخزن للقيم وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة.

---

[1] رحيم حسين، **النقد ولسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010، ص 15-16.

[2] محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط 01، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2018، ص 35.

[3] أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005، ص 20.

[4] مصطفى يوسف كافي، **النقود والبنوك الإلكترونية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011، ص 15.

وعندما نعرف النقود اقتصاديا فإننا نقصد كل ما يقوم بوظيفة النقود بغض النظر عن الخصائص المادية لها، سواء كانت معدنية ذهبية أو فضية أو من البرونز أو النيكل أو أي معدن رخيص نسبيا، أو ورقة متعارف عليها كأوراق النقد، أو أية مادة أو سلعة يقبلها المجتمع للقيام بوظيفة النقود، أو يقبلها الأفراد بصفة عامة عند القيام بعمليات المبادلة.

2- وظائف النقود:

تؤدي النقود وظائف عديدة في اقتصاد المبادلة، ومع مرور الوقت واستمرار التطور بات واضحا أن النقود تشكل إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية الممكن استخدامها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الأسعار، الادخار، الاستهلاك، الاستثمار ...الخ، وبذلك تعددت وتنوعت وظائف النقود.

في ضوء ما سبق، يمكن تقسيم أهم الوظائف التي يمكن للنقود تأديتها في سبيل خدمة النظام الاقتصادي في المجتمع إلى وظائف أساسية، مشتقة، وأخرى حركية. وفيما يلي تفصيل لهذه الوظائف:

أ- الوظائف الأساسية للنقود:

❖ **النقود وسيط في التبادل (المعاملات):** تتميز النقود عن المقايضة، في أنها تستخدم كوسيط كفء وسهل ومرن في إتمام المبادلات والمعاملات بين أفراد المجتمع، وقد تمتعت النقود بهذه الوظيفة تأسيسيا على جملة من الاعتبارات أهمها:

- الاعتبار الأخلاقي الذي يدعو إلى ترسيخ قيم العدل بين الناس، فالشريعة الإسلامية تؤكد أصلا على قيمة العدل في بعدها الاقتصادي أي على استقامة المكاييل والموازين ومنها النقود؛
- الثقة بطبيعة المادة المصنوعة منها النقود، خاصة عندما صنعت النقود من المعادن مثل الذهب والفضة، حيث اكتسبت ثقة كبيرة لدى الناس باعتبار أن للنقود المعدنية قيمتان، الأولى سوقية باعتبارها سلعة (معدن)، والثانية قيمة اسمية تبادلية باعتبارها وحدة نقود، وقد كانت قيمتها السوقية تساوي قيمتها الاسمية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر لا يصلح لتفسير تمتع النقود غير المعدنية بالثقة كوسيط للتبادل (مثل النقود الورقية)؛
- هناك من أعزى تمتع النقود بالقابلية كوسيط للتبادل بحكم القانون؛

ومن الجدير بالذكر أن اقتصادي المدرسة الكلاسيكية يرون أن الوظيفة الأساسية للنقود هي وسيط للتبادل، ولذلك فإن نظريتهم في الطلب على النقود قد تأسست على اعتبار أن النقود هي مجرد وسيط في التبادل.

❖ **النقود مقياس لقيم السلع والخدمات:** فالنقود تتفوق على المقايضة في أنها تمثل وحدة تحاسب سهلة لقيم السلع والخدمات، فقد أصبح ممكنا أن نرجع إلى وحدة النقود أسعار جميع السلع والخدمات بمختلف

أشكالها وأنواعها، وبالتالي فإن سهولة الحساب في ظل الوحدات النقدية تؤدي إلى تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات بين الناس، سواء على المستوى المحلي أو الدولي باستخدام سعر الصرف، هذا الأخير هو سعر نسبي تتحدد بموجبها نسبة تبادل السلع المحلية بالسلع الأجنبية. ولا ريب أن أداء النقود وظيفة وحدة قياس قيم السلع والخدمات قد تغلب على الصعوبات والمعوقات التي اتسم بها نظام المقايضة.[1]

ب- الوظائف المشتقة للنقود:

من التعاريف السابق عرضها، هناك وظيفتان يمكن اشتقاقهما من الوظائف الأساسية للنقود وهما:[2]

❖ **النقود مخزن للقيم:** أي وسلة للادخار، فالنقود هي مخزن للقوى الشرائية عبر الزمن لأن حامل النقود إنما يحمل قوة شرائية تحظى بالقبول العام وتمكنه من الإنفاق عبر الزمن، ويقصد بالقوة الشرائية للنقود كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبادلتها بوحدة نقدية واحدة خلال فترة زمنية معنية، ونشير في هذا الصدد أن استعمال النقود كمخزن للقيم (أو الادخار أو الثروة) قد يكون منتجا للقيم عندما يكون ادخارها بغرض توظيفها واستثمارها في استثمارات حقيقة أو مالية، وقد يكون عقيما في أحيان أخرى إذا تم اكتنازها ومن ثم تعطيل دورها في الاستثمار وتحقيق الأرباح، إلا أن استعمال النقود بغرض مواجهة الطوارئ في المستقبل لا يعد استعمالا عقيما لها إذا تم ذلك برشد اقتصادي.

وعند حديثنا عن وظيفة النقود كمخزن للقيم، نذكر أنها قد اتكأت في التاريخ المعاصر على الخلفية الفكرية للمدرسة الكينزية، التي أولت اهتماما كبيرا بأهمية هذه الوظيفة، كما أن أهمية هذه الوظيفة تتطلب استقرارا نسيبا في القوة الشرائية للنقود عبر الزمن، والذي يرتبط بالتغيرات المتوقعة في مستوى الأسعار.

❖ **النقود أداة لتسوية المدفوعات الآجلة:** هذه الوظيفة مشتقة من الوظيفة الأساسية للنقود كوسيط للمبادلات، على اعتبار أن هذه الأخيرة قد تكون آنية أو آجلة، وقد زادت أهمية هذه الوظيفة مع تطور وسائل الائتمان وأساليب البيع الآجل وإجراءات التعاقدات الآجلة على المستوى المحلي، والأمر كذلك على المستوى الدولي فقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية وعملية صفقات القروض بين الدول والتي يتم تأطيرها في عقود آجلة تكون النقود فيها هي الأداة لتسوية المدفوعات الآجلة، كما نشير إلى أن استخدام النقود كأداة لتسوية المدفوعات الآجلة مرتبط أيضا بالاستقرار النسبي في قيمة النقود والذي يعتمد على استقرار الأسعار.

يميل بعض الاقتصاديين إلى توسيع نطاق تحليل وظائف النقود المشتقة، والتي تتأثر بطبيعة النظام الاقتصادي السائد. مع تطور هذه الأنظمة، تبرز وظائف نقدية جديدة لم تكن ذات أهمية بارزة في السابق أو لم

[1] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص-ص 36-42.

[2] **المرجع نفسه**، ص-ص 36-42.

تحظَ بالدراسة الكافية، مما يعكس التكيف المستمر للنقود مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية. تشمل هذه الوظائف المشتقة ما يلي:[1]

- حلقة وصل ما بين اقتصاد بلد وآخر؛
- إعادة توزيع الدخول؛
- النقود كأداة للهيمنة الاقتصادية؛
- النقود كأساس للائتمان؛
- النقود كمعيار للسيولة ولتوحيد الثروة.

ج- الوظائف الحركية للنقود:

إن الوظائف الأساسية والمشتقة للنقود، هي وظائف تؤدي إلى تسهيل وتيسير النشاط الاقتصادي دون أن تؤثر على أحداث ومجرى هذا النشاط وعليه يمكن اعتبارها وظائفا حيادية، وهذا الأمر يختلف عن الوظائف غير الحيادية أو ما يطلق عليها بالوظائف الحركية للنقود، أين يتم فيها التأثير على مجريات وأحداث النشاط الاقتصادي واتجاهات النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي باستخدام النقود، أي أن هذه الأخيرة تصبح أداة من أدوات السياسة النقدية، وعنصرا من عناصر الإنتاج.

فالنقود تعتبر من أهم ركائز السياسة الاقتصادية للدولة وهي السياسة النقدية التي تعنى بإدارة التوسع والانكماش في حجم النقود لتحقيق أهداف معينة، حيث يمكن التأثير على مختلف الوحدات الاقتصادية (الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار) عن طريق كمية النقود. فمثلا اتباع سياسة توسعية يشجع البنك الائتمان وزيادة حجم ووسائل الدفع وتخفيض معدلات الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتقليص البطالة ...الخ.

كما أن النقود تعتبر بمثابة رأس المال، وهو أداة ضرورية لتحقيق العملية الإنتاجية من خلال الحصول على وسائل الإنتاج، وتمويل المشروعات الاستثمارية، وتشترك هذه الوظيفة مع عوامل أخرى، منها أصول طبيعية كالأراضي والعقارات، أو أصول بشرية كالعمل المنظم.

في الأخير، هناك من يطلق على هاتين الوظيفتين بالوظائف الحديثة للنقود، في حين اعتبار ما سبق من وظائف سالفة الذكر، وظائفا تقليدية للنقود.

ثالثا: خصائص النقود و أنواعها

تعد النقود ركيزة أساسية في النظام الاقتصادي، حيث تتميز بخصائص مثل القبول العام، الاستقرار، والقابلية للتقسيم، مما يمكّنها من أداء وظائفها الاقتصادية بكفاءة. وتتنوع النقود إلى أنواع تشمل النقود

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، **مرجع سابق**، ص 28-31.

السلعية، المعدنية، الورقية، الإلكترونية وغيرها، والتي تختلف في طبيعتها واستخداماتها حسب السياقات الاقتصادية والتكنولوجية .

1- خصائص النقود:

يشترط في النقود كي تكون نقودا جيدة بالمعنى الصحيح، وتقوم بوظائفها على أحسن وجه أن تتمتع بعدد من الخصائص الفريدة التي لا تشاركها بها أصول مالية أو حقيقية أخرى، وهذه الخصائص تطورت مع الزمن بتطور القواعد والأنظمة النقدية، وتجدر الإشارة إلى أن خصائص النقود تكمل بعضها الآخر كحزمة من الخصائص الأساسية الواجب توفرها لأي عملة أو نقد لكي يقوم بالوظائف السابق ذكرها، ويمكن تلخيص أهم هذه الخصائص فيما يلي:[1]

- أن تتمتع النقود بالقبول العام من قبل كافة أفراد المجتمع، وينصب هذا القبول في اعتبار النقود وسيلة مناسبة وملزمة للحصول على السلع والخدمات، وتسوية المعاملات الاقتصادية بين الأفراد؛
- أن تكون وحدات النقود متجانسة ومتماثلة تماما، تحل الواحدة مكان الأخرى إحلالا تاما، وإذا لم تكن كذلك سوف يضطر الأفراد إلى تقدير بعض وحدات النقود بقيمة أكبر من الوحدات الأخرى. وبالتالي سيكون هناك أكثر من قيمة واحدة للسلعة أو الخدمة الواحدة موضوع التبادل؛
- ترتبط الخاصية الثالثة بالخاصية السابقة مباشرة، وهي أن تكون وحدات النقود قابلة للتجزئة والانقسام إلى وحدات صغيرة، لا تتأثر قيمتها بعد التجزئة، ولا تختلف كذلك قيمة الوحدات الأساسية للنقود التي تمت تجزئتها. ويكون الهدف من عملية الانقسام والتجزئة تسهيل الحساب، وإتمام المعاملات الاقتصادية صغيرة الحجم والقيمة، إضافة إلى المعاملات الاقتصادية كبيرة الحجم والقيمة، وأن تحل الوحدات الصغيرة المجزأة محل الوحدات الأساسية لوحدة النقد إحلالا تاما ودون اختلاف في القيمة؛
- من الخصائص الهامة للنقود أيضا صعوبة تلفها وعدم قابليتها للاهتلاك السريع نتيجة لتداولها، وانتقالها بين أيدي الأفراد من يد إلى أخرى لذلك نجد أن الدول وهي تقوم بإصدار النقود الورقية، تصدرها باستخدام نوع خاص من الورق أكثر قوة وتحملا لعمليات التداول، ومنعا للتزوير يختلف عن الورق العادي الذي يستخدم في الكتابة؛
- ترتبط الخاصية السابقة مباشرة بخاصية أخرى وهي أن تكون النقود خفيفة الوزن، صغيرة الحجم، يسهل حملها وذات فئات نقدية مختلفة تساعد في انتقالها، ولتساهم في إتمام المعاملات الاقتصادية بيسر وسهولة ودون مشقة؛

[1] السمان محمد مروان، محمد ظافر محبك، **مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ص 230.

- ويأتي في مقدمة هذه الخصائص التي تتمتع بها النقود أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها، أي ألا تتغير قيمتها من وقت إلى آخر قصير وبشكل كبير. وهو ما يجعل مختلف الدول حريصة كل الحرص على المحافظة على قيمة النقود، سعيا منها للإبقاء على قبول وثقة الأفراد بالنقود في الحاضر والمستقبل، ولتساعد على أداء المعاملات الاقتصادية الآجلة.

2- أنواع النقود

عند الحديث عن أنواع النقود، نجد أنه تم تصنيفها وفقا لمعايير مختلفة، فهناك من اعتمد على معيار المادة المصنوعة منها النقود ونكون أمام نقود معدنية وورقية، أما من اعتمد على معيار الجهة المصدرة للنقود وعندها نكون أمام نقود حكومية تصدرها وزارة المالية، ونقود يصدرها البنك المركزي (نقود قانونية إلزامية ورقية ومعدنية مساعدة)، ونقود تخلقها البنوك التجارية (نقود الودائع)، وهناك من صنفها على أساس المعيار الجغرافي إلى وطنية وأجنبية، كما نجد من صنفها اعتمادا على معيار الأساس الذي تقوم عليه النقود إما معدني وإما ائتماني، وأخيرا هناك من صنفها حسب معيار تطورها التاريخي.

وعند دراسة أنواع النقود أهمية معيار على آخر من المعايير السابقة يختلف بين الاقتصاديين النقديين، غير أنه يمكننا دراسة أنواع النقود وفقا لمعيار التطور التاريخي كون أنه يجمع بين أنواع النقود وفقا للمعايير المختلفة، كما أنه ينسجم مع واقع التطور التاريخي للنقود إلى أن وصلت إلى شكلها الحديث في عصرنا الراهن، كما أن الانتقال من نوع إلى نوع آخر من النقود ارتبط بعجز النقود المستعملة عن أداء وظائفها الأساسية من جهة، ومن جهة أخرى مستوى النشاط الاقتصادي ونمو حجم المعاملات مما دفع بالمجتمعات إلى البحث في تطوير أنواع من النقود يمكن أن ينمو المعروض منها بصورة متناسقة مع النمو الاقتصادي، وهذا يتطلب من النقود أن تتمتع بالمرونة الكاملة.

أ- النقود السلعية:

تعتبر النقود السلعية أقدم أنواع النقود التي عرفتها البشرية، فمع المشاكل والصعوبات التي طرحتها عملية المقايضة بدأت المجتمعات في البحث عن وسيلة أفضل للتبادل لذلك لجأت إلى النقود السلعية، والتي تعني: استخدام سلعة معينة كمقياس للقيمة، حيث يتم التعبير عن القيم التبادلية لكل السلع بهذه السلعة. حيث تم اختيار سلعة معينة يقبلها الجميع في مجتمع معين كالقمح والحرير، الكاكاو، البيض، الماعز، الشاي، الأرز، الأغنام، الملح ...الخ . لكي تكون سلعة وسيطة لإتمام المبادلات وحل مشكل عدم التوافق في الرغبات.

ولجأت البشرية لنوع معين من السلع حسب أهميتها ووفرتها واستخداماتها وكذلك لقبول الآخرين لها. وقد كان لهذه السلع صفتان: صفتها كسلعة وصفتها كنقد. كما اختلفت السلع المستخدمة كوحدات نقدية من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية بين المجتمعات، فالمجتمعات البدوية القائمة على الري كانت الماشية كسلعة وسيطة ووسيلة التبادل التجاري، في حين المجتمعات الزراعية المستقرة

كانت تستخدم المنتجات النباتية، وتشير إلى أن الإغريق قد استخدموا الماشية، في حين استخدم الهنود الحمر التبغ، والفراعنة اتخذوا من القمح وسيطا للمبادلة. وقد كان الهدف من استخدام هذه الخدمة للتبادل هو تقديم أساس مقبول لقياس قيم السلع محل التبادل.[1]ومن السلع النقدية ما تفرضه ظروف خاصة على بلد من البلدان كالأرز والشاي في سواحل الصين والهند، والحيتان والجلود السميكة في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية.[2]

ولم تكن تلك السلع تستخدم في مناطق متعددة أو تؤدي وظائف محل النقود أو تستخدم لفترة طويلة وفي النهاية خرجت النقود السلعية من التداول لعدم استطاعتها تلبية احتياجات التبادل المتزايد ومن أسباب ذلك:[3]

- عدم قبول بعض السلع في مناطق أخرى؛
- تكاليف النقل ومشاكله؛
- عدم قابليتها للتجزئة؛
- عدم قابليتها للتخزين لفترات طويلة وارتفاع تكاليف التخزين؛
- عدم تجانس وحداتها؛
- تقلب قيمتها حسب ظروف الانتاج.

ب- النقود المعدنية:

نظرا للعيوب التي طرحتها النقود السلعية، بدأ التفكير في وسيلة أخرى خالية من هذه العيوب، ومع تقدم التكنولوجيا خاصة في علم المعادن، طور البشر أشكالا من النقد أكثر تفوقا من وسائط التبادل تلك، وقامت باستبدالها بشكل سريع، فتلك المعادن أثبتت أنها وسيط تبادل أفضل من الأصداف البحرية، والماشية والملح ...الخ، وذلك لأنه يمكن صنعها بشكل متماثل (موحدة ومنتظمة) على شكل أجزاء صغيرة مرتفعة القيمة يمكن نقلها بسهولة أكبر.[4]

استخدمت المجتمعات العديد من المعادن كالحديد والنحاس، الرصاص، البرونز، الذهب والفضة، ...الخ. وذلك لعدة اعتبارات منها، ندرتها النسبية في الطبيعة، لكن بمجرد اكتشاف المزيد منها زالت فكرة ندرتها وزاد المعروض منها ما سبب في حدوث تدهور كبير في قيمتها، وهذا ما أفقدها الاستقرار النسبي في قيمتها، لذا تم استبعادها كنقود فيما بعد، هذا من جهة. من جهة أخرى، فالمعادن الأكثر ندرة مثل الفضة والذهب التي تعتبر معادن نفسية كانت أكثر متانة وأقل عرضة للتآكل والتلف، مما جعلها نافعة كمخزن للقيمة للمستقبل، وقد

---

[1] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2016، ص 21.

[2] زكرياء مهران، **موجز النقود والسياسة النقدية**، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2017، ص 09.

[3] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 33-34.

[4] سيف الدين عموص، **معيار البيتكوين البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي**، ترجمة أحمد محمد حمدان، ط 01، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2022، ص 16.

كانت المعادن تشترى وتباع وفقا لوزنها، ولكن ومع مرور الوقت وتطور علم المعادن، أصبح بالإمكان صك عملات معدنية بوحدة موحدة ليصبح بالإمكان تصنيفها حسب وزنها، [1]كما ستأتي الإشارة إليه فيما بعد.

❖ **مزايا النقود المعدنية:**

- خفة الوزن وارتفاع قيمتها: بالمقارنة بمرحلة النقود السلعية؛
- صالحة للتخزين والادخار: عكس بعض النقود السلعية القابلة للتلف؛
- القابلية للتجزئة المتجانسة؛
- ثبات نسبي في قيمتها.

❖ **أشكال النقود المعدنية:**

- **النقود الموزونة:** حسب القانون الروماني، كانت المعاملات تتم بحضور شخصية بارزة (حامل الميزان) يقوم بوزن المعدن النفيس وتقديمه للدائن لإثبات شرعية المعاملات، ومنع الغش في طبيعة المعدن؛
- **النقود الحسابية:** وذلك بتقسيم السبائك إلى قطع وأجزاء (كريات، قريصات)، لعدم القدرة على التنقل بأوزان الذهب، وقد نتج خطر الغش من مزج المعادن، لأن الأفراد والصاغة هم من يقومون بصنعها؛
- **النقود المسكوكة أو المضروبة:** أين تولت الدولة (سك أو ضرب) النقود، وهو ما أضفى طابع الضمان، وأصبحت العملة تأخذ في وجهها صورة أو اسما أو رمزا، وكتابة وزن كل قطعة على ظهرها ونوعيته. لتفادي الغش.

❖ **عيوب النقود المعدنية:** من بين عيوب النقود المعدنية، نذكر:

- عدم كفاية المعروض من المعادن النفسية؛
- صعوبة نقل كميات كبيرة من النقود المعدنية؛
- تزايد استخدام المعادن النفيسة بعيدا عن دورها كنقود (كالزينة مثلا).

ج- النقود الورقية:

مع ظهور البنوك أصبحت شهادات الإيداع التي يصدرها الصيارفة قابلة للتظهير ووعدت البنوك بدفع قيمة من يحملها بالنقود المعدنية، وأصبحت تسمى بالنقود الائتمانية القابلة للتحويل، كما أصبحت البنوك هي الأخرى تقوم بإصدار شهادات الإيداع، ومع تمادي إصدار النقود بدون تغطية، (قروض من دون تغطية) مما أدى بإفلاس أحد أهم البنوك آنذاك (بنك ستوكهولم سنة 1667)، فتدخلت الدولة لاحتكار إصدار هذه الأوراق للحفاظ على حقوق حاملي النقود المعدنية. وبقيت هذه الشهادات قابلة للتحويل إلى نقود معدنية. لذلك سميت بالنقود الائتمانية القابلة للتحويل. لتظهر فيما بعد النقود الورقية الإلزامية، وهي النقود التي نعرفها الآن، يحتكر إصدارها البنك المركزي، والتي لا يمكن تحويلها إلى ذهب عند الطلب.

[1] سيف الدين عموص، **مرجع سابق**، ص 19.

كان الانتقال من النقود السلعية إلى النقود الورقية إيذاناً بالولوج إلى استعمال النقود الائتمانية والتحول إلى نظام نقدي أكثر تطوراً نشكل النقود الورقية قاعدته الرئيسية، وقد كان لزيادة حجم التجارة والتبادل بين الأمم وخاصة في عصر التجاريين قد مثل أهم محطة في مسيرة التحول إلى النقود الورقية. ومع زيادة أنشطة التجارة أدرك التجار المخاطر المتزايدة من نقل كميات كبيرة من الذهب والفضة من مكان إلى مكان لسداد قيمة السلع التي يتم الإتجار بها. وقد مر التحول إلى النقود الورقية بمراحل تطور مختلفة نوجزها فيما يلي:[1]

- **مرحلة ظهور النقود التمثيلية:** ترجع النقود التمثيلية إلى مرحلة ظهور دور الصرافين وصياغ الذهب والفضة، حيث اتسمت هذه المرحلة بقيام التجار بإيداع الذهب والفضة عند الصرافين مقابل الحصول على وثيقة سميت إيصال أو سند يعطي لصاحب الوديعة (التاجر) وباسمه، ومع مرور الوقت، اكتسبت هذه الإيصالات ثقة المتعاملين ويقبلون بشكل عام في تسديد قيمة المبادلات التجارية. وأصبحت هذه الإيصالات قابلة للتداول من شخص إلى آخر خلال عملية التظهير. وبالتالي، حلت محل النقود المعدنية، ولكن مع عدم قابلية هذه الإيصالات للتحويل إلى الذهب، ومن ناحية أخرى، أدرك الصرافون والصاغة أن طلبات السحب من قبل التجار كانت أقل من النقود المعدنية المودعة لديهم، مما شجعهم على إصدار إيصالات وسندات بقيمة أكبر من قيمة النقود المعدنية المودعة لديهم. ومع زيادة الثقة من قبل الجهات المصدرة والقبول العام للتداول، مهد لظهور فكرة البنوك التجارية التي قامت بعمل مشابه لعمل الصرافين. ومع مرور الوقت، تطورت أعمال البنوك وامتدت إلى الإقراض وقبول الودائع مقابل السندات والإيصالات.

- **مرحلة ظهور النقود النائبة:** يقصد بها الصكوك والشهادات الورقية المغطى قيمتها بالذهب أو الفضة، وهي تشبه شهادات الإيداع والإيصالات التي أشرنا إليها. وقد نشأ هذا النوع من النقود الورقية مع ظهور فكرة البنوك المركزية وإسناد وظيفة إصدار النقود إلى جهة واحدة ممثلة بالبنك المركزي وتختلف النقود النائبة عن النقود التمثيلية، في أن النوع الأول يكون قابلاً للتحويل إلى ذهب أو فضة، بينما النقود التمثيلية ليست قابلة للتحويل. ووفقا لقاعدة التحويل، يتعهد البنك المركزي بتحويل هذه الشهادات والإيصالات إلى ذهب أو فضة بقيمة تساوي قيمة الوحدات النقدية المعدنية أو ما يعادلها من سبائك.

- **مرحلة ظهور النقود الورقية الإلزامية:** لم تكن هناك مرحلة استعمال النقود الورقية قابلة للاستمرار والتطبيق في الواقع، فقد جاء الوقت الذي عجزت فيه البنوك المركزية عن تحويل النقود النائبة إلى ذهب بسبب انخفاض كمية الذهب. الأمر الذي أدى إلى قيام الحكومات بإصدار قوانين الملزمة للأفراد وتداول النقود الورقية. ومن ثم أصبح النقد غير قابل للتحويل. هو وحدة النقد الأساسية. وبالتالي أصبحت نقودا إلزامية بحكم القانون تتمتع بقوة إبراء غير محدودة. وانحصرت وبالتالي مهمة إصدار النقود على البنك المركزي الذي أصبح الجهة المسؤولة عن إدارة النقد والسياسة النقدية.

[1] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص ص 51-53.

تتميز النقود الورقية بالإلزامية بسهولة الحمل والتبادل وانخفاض تكلفة إصداراتها، كما أنها مضمونة بضمان الدولة. ومن ناحية أخرى، تعاني النقود الورقية من قصور وسلبيات أبرزها الإفراط في إصدار النقود الذي يسبب ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وإضعاف قوتها الشرائية.

د-النقود الكتابية / نقود الودائع:

نشأت كتطور في أشكال النقود المتداولة، فبإيداع النقود الورقية أدى استخدامها في خلق النقود الكتابية، حيث تقدم البنوك تعهدا بالدفع في شكل قيود كتابية في سجلات البنك تبين التزام البنك بدفع جزء من هذه النقود للمودع عند الطلب، ويتم تداول هذه النقود عن طريق الشيكات أو الأوراق التجارية التي تعتبر مجرد وسيلة لتداول النقود الكتابية.

تعتبر أهم أنواع النقود لأنها تمثل وسيلة دفع هامة ومتعددة الجوانب والاتجاهات وبين عدة مجموعات من المتعاملين مع البنوك، وتشكل نسبة مرتفعة من إجمالي النقود المتداولة في الدول المتقدمة ذات الأنظمة المصرفية الحديثة، واستنادا لذلك يمكن تعريف النقود الكتابية أو الخطية بأنها "مبالغ يودعها الأفراد في المصارف وتتحرك بواسطة الشيكات بين جمهور المودعين أو بين المودعين والآخرين استنادا لعلاقات تجارية (البيع والشراء) أو تسوية المدفوعات حيث أن هذه المبالغ أو أكثرها تبقى في البنوك التي تقوم بإقراضها لأصحاب الفعاليات الاقتصادية أو المستهلكين". ومن ناحية أخرى تتضمن النقود الخطية الخصائص التالية: [1]

- مبالغ يودعها الأفراد في المصارف بدلا من إبقائها في المنازل وهناك إمكانية لاستخدامها من قبل أصحابها بسهولة ومن قبل المصرف نفسه؛
- يمكن تحريكها بواسطة الشيكات أو الحوالات أي تتحرك بواسطة الورق (الشيكات) لذلك سميت بالنقود الكتابية؛
- تبقى النقود السائلة في المصارف وتتحرك بين المودعين أو المستفيدين في الحسابات فقط؛
- تستفيد المصارف من هذه الأموال وتقوم بإقراضها للراغبين في إطار ما يسمى (خلق النقود) في البنوك التجارية.

تعتبر النقود الخطية من أهم أنواع النقود لأنها ذات تكلفة منخفضة ولا تؤثر على النقود المصدرة بالتلف لأنها تبقى في البنوك، ويستفيد أصحابها من إيداعها عن طريق الفوائد المحددة لها، وتستفيد البنوك عند توظيفها بالحصول على فوائد أعلى، ويستفيد المقترضون بتمويل منشآتهم وتطوير مصانعهم أو أعمالهم التجارية والاستيراد والتصدير وغيرها.

هـ- النقود الإلكترونية:

[1] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012، ص 17.

نظرا للدور الكبير الذي لعبه التطور التكنولوجي في حياة البشر على مختلف الأصعدة، ونتيجة للثورة الحضارية والتقنية التي أفرزتها مراحل التقدم التكنولوجي والعولمة، كل ذلك أدى إلى ظهور شكل جديد للنقود يسمى بالنقود الالكترونية، ونشير إلى أن الأدبيات الحديثة دأبت على استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، فقد استخدم البعض النقود الرقمية أو العملات الرقمية، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقدية الإلكترونية.

وكما وجد الاختلاف حول الاصطلاح، فقد اختلف أيضا حول وضع تعريف محدد للنقود الإلكترونية، حيث منهم من انصرف إلى تعريفها بمعناها العام على أنها كافة وسائل الدفع والتسديد والتحصيل من خلال استخدام الحواسيب كوحدات طرفية، في حين يشير المعنى الخاص إلى أنها مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية، التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية.

كما تم تعريفها بأنها عبارة عن نقود رقمية وبالتالي فإنها نقود غير ملموسة وليس لها كيان مادي محسوس وإنما هي وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل ويعرف بالمحفظة الإلكترونية حيث يسمح للعميل استخدام هذه المحفظة في عمليات البيع والشراء والتحويل.[1]

في حين جاء تعريف المفوضية الأوروبية بأنها قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة.[2]

ومن ناحية أخرى، فإن النقود الإلكترونية تأخذ شكلين رئيسيين هما:[3]

- حامل النقد الإلكتروني، والذي يسمح بإجراء الدفع، خاصة في المشتريات الصغيرة، من احتياطي نقدي معد سلفا في بطاقة؛

- النقد الافتراضي والذي يتمثل في برامج تسمح بإجراء الدفع عبر شبكات مفتوحة لا سيما الانترنيت، وهنا يكون الاحتياطي النقدي المعد سلفا مخزن في الكمبيوتر دون أن يكون مجسد في حامل ما، كما أن هناك حامل نقد افتراضي يمكن إعادة شحنه من الكمبيوتر.

ومع أهمية هذا التطور الكبير في النقود، نجد أنه من أهم ما يميز النقود الالكترونية ما يلي:

- لا تتطلب وجود زمن معين أو خضوعها لحدود معينة للقيام باستخدامها، حيث يتم التعامل بها في أي وقت ومكان لاعتمادها على الشبكات الالكترونية أو الانترنت؛

[1] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص 55-56.

[2] مصطفى يوسف كافي، **المرجع نفسه**، ص 18.

[3] رحيم حسين، **مرجع سابق**، ص 30-31.

- سرعة إتمام المعاملات من خلالها إذ يتم إتمام المعاملة المالية فور إصدار الأمر بذلك؛
- انخفاض تكلفة تداولها مقارنة باستخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

وفي إطار الحديث عن النقود الإلكترونية لا بد من الإشارة إلى وسائل الدفع الإلكتروني، والتي عرفت بأنها "كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية"،[1] وتتم عملية الدفع من خلال مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها البنوك ومؤسسات الائتمان.

ومن بين أهم بطاقات الدفع الإلكتروني نجد:

- بطاقات الائتمان؛
- بطاقات الدفع الفوري؛
- بطاقات التحويل الإلكتروني؛
- بطاقات الصراف الآلي.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن بطاقات الدفع الإلكتروني الصادرة عن مؤسسات أو بنوك ذات مصداقية تضمن أمان المعاملات المالية للعميل ضمن شبكات الدفع الإلكتروني، حيث تتيح له إجراء عمليات الشراء، الدفع، سحب النقود، والحصول على خدمات متنوعة. وفي الغالب، ترتبط هذه البطاقات، خاصة بطاقات السحب النقدي، بإصدار رقم سري خاص يُستخدم لحماية المعاملات في البيئات الإلكترونية.

[1] رحيم حسين، **مرجع سابق**، ص 29.

خلاصة المحور:

خلاصة القول، لما تم تقديمه من مفاهيم نظرية للنقود، أن الفترات المتتالية التي تطورت فيها النقود كانت نتاجا عن مراحل عدة مر بها الاقتصاد العالمي الذي مر بمرحلة الاكتفاء الذاتي، ثم مرحلة المقايضة وصولا إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، كما تم الوصول إلى أن التعريف الذي يحظى بتوافق جمهور الاقتصاديين للنقود، هو الذي يتضمن وظائف أساسية ووظائف مشتقة فمن حيث المكان، النقود هي وسيط في المبادلة ومقياس للقيم، وأما من حيث الزمان، فالنقود هي مخزن للقيم وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة. كما أن للنقود وظائف حركية تمنحها تأثيراً ملحوظاً على النشاط الاقتصادي. في المقابل للنقود مزايا إضافية ومنها القبول العام والاستقرار النسبي والتجانس وسهولة الحمل والنقل وعدم القابلية للتلف بسرعة، أما عن أشكال النقود فقد تدرجت منذ اكتشافها بدءا من النقود السلعية حتى وصلت إلى الصورة الحالية التي يتم التعامل بها، وكانت في كل مرة تعكس التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البشرية.

أسئلة المحور:

السؤال الأول: أجب بدقة واختصار على الأسئلة التالية:

- ما هو المقصود بنظام المقايضة؟ ثم اشرح بإيجاز أهم عيوب هذا النظام؟
- عرف النقود وناقش هذا التعريف بالتفصيل؟
- ما الذي يعطي النقود صفة القبول العام؟
- اشرح بإيجاز تطور الأنواع المختلفة للنقود؟
- قارن بين خصائص النقود الورقية والنقود المعدنية؟
- اشرح بإيجاز أهم وظائف النقود؟
- أهم ما يميز النقود المعدنية الكاملة أن القيمة السوقية لها تساوي القيمة القانونية. اشرح ذلك؟
- ما هو الفرق بين عرض النقود بالمعنى الضيق وعرض النقود بالمعنى الموسع؟
- ما المقصود بالسيولة؟
- ناقش المعايير المختلفة في تصنيف النقود؟

السؤال الثاني: اختر الإجابة الأكثر دقة من بين الإجابات المقترحة.

1- ما الذي دفع المجتمعات البدائية للانتقال من نظام الاكتفاء الذاتي إلى نظام المبادلة؟ أ- الرغبة في الترف؛ ب- ظهور الفائض الإنتاجي وتطور وسائل الإنتاج؛ ج- الحروب والصراعات؛ د- الهجرة بين القبائل	**2- أي من التحديات التالية كانت الأكثر إعاقة لنظام المقايضة؟** أ- صعوبة نقل السلع؛ ب- عدم وجود وسيط للتبادل؛ ج- صعوبة توافق رغبات المتبادلين؛ د- محدودية الموارد.
3- ما المقصود بالوظائف الحركية للنقود؟ أ- الوظائف التقليدية للتبادل؛ ب- القدرة على التأثير في مجريات النشاط الاقتصادي؛ ج- الوظائف القانونية للعملات؛ د- ليس أي مما ذكر.	**4- لماذا اعتبرت المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة أفضل من السلع السابقة كنقود؟** أ- لندرتها وسهولة تقسيمها واستقرار قيمتها؛ ب- لوفرتها في الطبيعة؛ ج- لسهولة استخراجها؛ د- كل ما ذكر.
5- ما الفرق الرئيسي بين النقود التمثيلية والنقود النائبة؟ أ- لا يوجد فرق بينهما؛ ب- قابلية التحويل إلى الذهب؛ ج- مصدر الإصدار؛ د- حجم التداول.	**6- كيف ساهمت الثورة التكنولوجية في تطور مفهوم النقود؟** أ- بإلغاء النقود تماما؛ ب- بظهور النقود الإلكترونية؛ ج- بتقليل أهمية التبادل التجاري؛ د- ليس أي مما ذكر.

7- ما أهم خصائص النقود الإلكترونية؟ أ- التعقيد الشديد؛ ب- عدم محدودية الزمان والمكان، وسرعة المعاملات؛ ج- التكلفة العالية؛ د- كل ما ذكر.	**8- لماذا اعتبر كينز النقود أداة للدفع ومخزن للقوة الشرائية؟** أ- لتبسيط المعاملات المالية؛ ب- لفهم دورها الاقتصادي المتعدد الأبعاد؛ ج- لتقييد حركة التجارة؛ د- لمنع التضخم.
9- ما الدور الرئيسي للبنك المركزي في إدارة النقود؟ أ- بيع وشراء العملات؛ ب- احتكار إصدار النقود وإدارة السياسة النقدية؛ ج- تحديد أسعار الصرف فقط؛ د- مراقبة البنوك التجارية.	**10- لماذا تعتبر النقود الكتابية مهمة في الاقتصاد الحديث؟** أ- لأنها تقلل من دور البنوك؛ ب- لسهولة تداولها وانخفاض تكلفتها؛ ج- لأنها تقلل من التضخم؛ د- كل ما سبق.
11- كيف يمكن فهم مفهوم "القبول العام" للنقود؟ أ- كإجبار قانوني؛ ب- كثقة المجتمع في وظيفتها الاقتصادية؛ ج- كفرض حكومي؛ د- كنتيجة للعولمة.	**12- ما التحدي الرئيسي للنقود الورقية؟** أ- صعوبة الحمل؛ ب- الإفراط في الإصدار وتأثيره على القوة الشرائية؛ ج- عدم قبول الناس لها؛ د- تكلفة الطباعة العالية.
13- كيف ساهمت المقايضة في فهم تطور النقود؟ أ- كانت مرحلة أساسية أظهرت محدودية التبادل المباشر؛ ب- لم يكن لها أي دور؛ ج- كانت عائقا أمام التطور؛ د- كانت نظاما مثاليا.	**14- كيف يمكن فهم دور النقود في الاقتصاد الحديث؟** أ- كأداة بسيطة للتبادل؛ ب- كأداة معقدة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية؛ ج- كعنصر ثانوي؛ د- كوسيلة للسيطرة فقط.

المحور الثاني:

المجمعات النقدية ومقابلاتها

الأهداف التعليمية

- التعرف على بنية الكتلة النقدية؛
- معرفة العوامل المحددة للعرض النقدي؛
- التطرق إلى المجمعات النقدية؛
- التعرف على مقابلات الكتلة النقدية؛

المحور الثاني: المجمعات النقدية ومقابلاتها

تعتبر المجمعات النقدية مؤشرات أساسية في التحليل الاقتصادي، حيث تمثل مقاييس مختلفة للعرض النقدي في الاقتصاد، حيث تهدف هذه المجمعات إلى قياس حجم النقود المتاحة للتداول والاستثمار، مما يسمح ويساعد البنوك المركزية في صياغة السياسات النقدية. في حين تشير المقابلات النقدية إلى الأصول والالتزامات في الميزانية العمومية للبنك المركزي التي تؤثر على العرض النقدي، مثل الاحتياطيات النقدية، القروض الحكومية، والموجودات الأجنبية.

وعليه يرتبط تحليل المجمعات والمقابلات النقدية ارتباطا وثيقا بإدارة السيولة والاستقرار الاقتصادي، لذا سنحاول معرفة مفهوم الكتلة النقدية وكذا طبيعة المجمعات النقدية ومقابلاتها، من خلال هذا المحور.

أولا: مفهوم الكتلة النقدية

يقصد به كمية النقد المتداولة في اقتصاد معين وفي زمن معين أي أنها تمثل المعروض النقدي للدولة في زمن معين، وهي بهذا تشمل جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت معين لدى الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والبنوك. وتتحدد عادة من طرف السلطات النقدية (البنك المركزي).

والكتلة النقدية بالمفهوم الواسع هي "مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة"[1]. كذلك، تعرف بأنها كمية النقد المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونعني بالنقود المتداولة كافة أشكال النقود التي بحوزة الأفراد والمنشآت الاقتصادية والتي تتنوع أشكالها حسب درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية للمجتمعات.

تعتبر الكتلة النقدية (العرض النقدي) التزاما أو دينا يقع على عاتق المؤسسات المصدرة لها وهذا اتجاه حائزيها من الأفراد والمنشآت، وفي المقابل فهي تعتبر حق لهؤلاء على الدولة بما يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المتاحة. وعليه فالكتلة النقدية تستمد قوتها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد من كون النقود وسيلة للتداول وتمثل قوة شرائية معينة، كما أنها تستخدم في سداد الديون وإبراء الذمم، وفي منح القروض والتسهيلات للآخرين، وكذا في عمليات الادخار، وعلى هذا فإن حجم الكتلة النقدية يؤثر في القوة الشرائية في الأسواق، وفي أسعار السلع والخدمات، كما يؤثر في عمليات الادخار والاستثمار.

وتنتمي المؤسسات المصدرة للكتلة النقدية إلى القطاع المصرفي ممثلة في:

- البنك المركزي أو مؤسسة الإصدار النقدي والذي يصدر النقود القانونية؛
- البنوك التجارية والتي تصدر نقود الودائع؛

[1] وليد العايب، لحلو بوخاري، **البنوك والتقنيات البنكية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 68.

- في بعض الدول قد تضاف الخزينة العمومية إلى المؤسسات المصدرة للنقود حيث تقوم بإصدار نقود التجزئة (النقود المعدنية)، وفي المقابل ينتمي حائزو النقد إلى القطاع الاقتصادي غير المصرفي، ممثلا أساسا في قطاع العائلات والمشروعات الاقتصادية خاصة أو عامة.

ثانيا: مكونات الكتلة النقدية

تشمل الكتلة النقدية المتاحات النقدية الجاهزة وشبه النقدية كما يلي:[1]

1- المتاحات النقدية:

حيث تشمل المتاحات النقدية ثلاثة أنواع هي:

أ- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي؛

ب- النقود المساعدة المتداولة؛

ج- الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي تتعامل معها وهي:

- ودائع تحت الطلب لدى مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك؛
- ودائع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر فرنسا)، والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات؛
- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي؛
- الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

2- الأموال الجاهزة شبه النقدية:

تشمل هذه الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أو الحوالات، وتتضمن الودائع التالية:

أ- **الودائع تحت الطلب على الدفتر:** وتشمل الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع وهي مخصصة للادخار، فضلا عن حساب التوفير والاحتياط أو حسابات الادخار السكني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تميزية، هذه الودائع كالودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، وعلى عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات، فمن الواجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر للتوفير.

ب-**الودائع لأجل:** وهي نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر. وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين المصرف والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من البنك.

[1] وليد العايب، لحلو بوخاري، **مرجع سابق**، ص 68-69.

إن الكتلة النقدية هي مؤشر غير كافي لمعرفة سيولة الاقتصاد، ولتحديد هذه الأخيرة ينبغي إضافة موارد الادخار القابلة للتحويل بسهولة لنقد إلى الأموال المتاحة النقدية، وقد تم تقسيم هذه المجمعات النقدية إلى أربع مجمعات سيتم عرضها مرتبة وفق درجه سيولتها، فيما هو آتي من عناصر ضمن هذا المحور.

ثالثا: العوامل المحددة للعرض النقدي

يخضع عرض النقود في الاقتصاد للاعتبارات التالية:[1]

1- **القاعدة النقدية:** وهي مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي، وفي خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص، والهيئات الرسمية لدى السلطات النقدية أو الاحتياطات الإجبارية وغيرها؛

2- **العجز الحكومي:** إذا لجأت الحكومة إلى شراء النقد الأجنبي من البنك المركزي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك إلى انخفاض في رصيد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي، مما يقلل من قدرته على إصدار النقد الجديد (عدم وجود تغطية للإصدار النقدي الجديد من النقد الأجنبي) بالتالي ينخفض العرض النقدي؛

3- **صافي الأصول بالعملة الأجنبية:** حيث تعد الأرصدة المتحصل عليها من العملة الأجنبية زيادة في العرض النقدي، فإذا كانت لصالح القطاع الخاص تزيد مباشرة في العرض النقدي، أما إذا كانت للجهاز المصرفي للدولة يكون أثرها على العرض النقدي من خلال بيعها للقطاع الخاص ويؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي؛

4- **صافي البنود الأخرى: وتتكون من:**

- **رؤوس أموال الجهاز المصرفي:** من خلال قيام البنوك بزيادة رأسمالها بطرح أسهم للجمهور فيؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي؛
- **الأرباح غير الموزعة والاحتياطات:** فإذا كانت هذه الاحتياطات مخصصة لمواجهة المخاطر المحتملة يؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي والعكس؛
- **الأصول الثابتة للجهاز المصرفي:** حيث يزيد العرض النقدي بزيادة الأصول الثابتة للجهاز المصرفي ويقل بنقصان قيمة هذه الأصول؛
- **سلوك القطاع العام:** يكون تأثيره على عرض النقود من خلال زيادة الإنفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد، فالإنفاق العام يمول عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي عن طريق بيع السندات الحكومية إلى الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الأصول المالية للجهاز المصرفي.

[1] النعماوي أمينة، يوسفات علي، بابا أحمد عبد المجيد، **تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)** ، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 01، العدد 01، 2018/12/01، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 13.

- **سلوك القطاع الخاص من خلال الاقتراض من البنوك:** إذ يتغير عرض النقود بزيادة وانخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص؛
- حجم العمالة في الدولة؛
- مقدار المواد الإنتاجية المعطلة؛
- تعاقب فترات التضخم والانكماش؛

رابعا: مقابلات الكتلة النقدية

بعد التطرق للعناصر السابقة، لا بد من معرفة الآلية التي يقوم على أساسها البنك المركزي بعملية إصدار النقود القانونية ووضعها في خدمة الاقتصاد ككل، أي ما هو الأساس الذي يقوم عليه البنك المركزي في طباعة وإصدار النقود الورقية. فهذه العملية لا تتم من فراغ، وإنما مقابل حصول البنك المركزي على مجموعة من الأصول، الذهب، العملات الأجنبية، ... الخ. حيث يقوم البنك المركزي بإصدار هذه النقود بقيمة هذه الأصول المتحصل عليها.

1- الذهب: يتمثل في مجموع السبائك والقطع النقدية الذهبية الموجودة لدى البنك المركزي، حيث يستعمل البنك المركزي الغطاء الذهبي في إصدار النقود القانونية.

2- العملات الأجنبية: تتمثل في احتياطي الدولة من عملتي الدولار الأمريكي والأورو واللذان يعتبران أداة هامة من أدوات الدفع الدولية إلى جانب الذهب، ويتكون مصدر الدولة من العملات الأجنبية (الجنيه الإسترليني، الين الياباني) مما يلي:

- تصدير السلع والخدمات المحلية؛
- دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة عن طريق الاقتراض أو القيام باستثمارات؛
- الحصول على فائدة رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة خارج الدولة.

3- القروض المقدمة للاقتصاد: والقروض المقدمة من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيتقدمون إلى البنوك التجارية من أجل الاقتراض فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سواء كان ذلك بصفة مباشرة او بخصم الأوراق التجارية أو فتح اعتمادات وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية.

4- الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية: تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاظم دورها وزيادة التكاليف عنها كثيرا، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما كانت ظروف معيشة الأفراد فلهذا عندما

يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز ومواجهة هذا الاختلال، فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أذونات الخزينة، ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك مقودا قانونية لصالحها، وتستخدم الخزينة هذه النقود لتغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة في السوق، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات المصرفية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأذون الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهوما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة، أو بالنقصان عند إتباع سياسة انكماشية، ويتضمن هذا المقابل تسبيقات البنك المركزي وتسليفات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقروض الأعوان غير الماليين (الأسر والمؤسسات).

تعد النقود في الوقت الحاضر أداة اقتصادية واجتماعية مهمة وحيوية يصعب الاستغناء عنها في تسيير شؤون الحياة والقيام بالمعاملات اليومية لاسيما بعد التطور المطرد والملحوظ الذي طرأ على الحياة الاقتصادية. حيث تعتبر النقود وسيلة أساسية في التبادل التجاري المحلي والدولي وعامل هام في الاقتصاد الوطني وفي التنمية الاقتصادية. لذا فإن النظريات وعلماء الاقتصاد يؤكدون على أن للنقود دور بارز على المستوى العام للأسعار وعلى مؤشرات الاقتصاد الكلي وذلك عبر تطور مختلف المعتقدات والنظريات التي انطلقت من أن النقود ما هي إلى وسيلة للتبادل كما كان يؤكد فيشر حتى أصبحت غير حيادية جعل منها أصحاب القرار وسيلة للتطور والازدهار والرفاهية وحتى تسطير القرار.

فالبنوك اليوم هي مصدر لتمويل المشاريع الاقتصادية وزيادة حجم النقود الكتابية التي هي عبارة عن أرقام و ديون مسجلة في الأقراص الصلبة للحاسوب يمكن أن تحدث أزمات كأزمة الفقاعة و أزمة الديون و مخاطر السيولة وعدم القدرة على السداد، لذا يجب التفكير في نظام نقدي جديد يتميز بالمرونة ويحافظ على الاقتصاد والقدرة الشرائية للنقود لأن العملات الورقية هي السبب الرئيسي في زيادة معدلات التضخم وزيادة حجم القروض نظرا لسهولة طباعتها، ويبقى الذهب والفضة من أفضل النقود التي تحافظ على القدرة الشرائية ولا يمكن طباعتها بسهولة كباقي العملات الورقية.

خامسا: المجمعات النقدية

المجمعات النقدية وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية

والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات،[1] حيث تتكون من:[2]

1- عرض النقود بالمفهوم الضيق والذي يعرف بـ (M1) أو نقود التبادل: يستند هذا المقياس على دور النقود كوسيط في المعاملات. كذلك تعرف هذه الطريقة بطريقة المعاملات التي تعزي إلى الخلفية الفكرية للاقتصاديين الكلاسيك، الذين ركزوا على وظيفة النقود كوسيط للمعاملات. وبالتالي فإن عرض النقود الضيق M1: يتكون من:

أ- **العملة المصدرة (C) :** وتتألف من النقود الورقية (أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي) مضافا لها العملة المعدنية المساعدة وتتكون العملة المصدرة من العملة المتداولة بيد الأفراد خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى العملة في خزائن البنوك. ومن المعروف أن العملة المصدرة تسمى بالنقود القانونية الإلزامية وتسمى أحياناً بالنقود الخارجية.

ب- **الودائع الجارية في البنوك وتسمى بنقود الودائع أو النقود المصرفية** وتعرف بـ (D) وتتألف من البنود التالية:

- الحسابات الجارية في البنوك التجارية؛
- الحسابات الشيكية في البنوك أو غيرها؛
- الحسابات القابلة للتحويل الفوري إلى حسابات جارية؛
- شيكات المسافرين الصادرة بالعملة الوطنية.

وبصورة محددة فإن عرض النقود بالمعنى الضيق هو:

$$M_1 = C + D$$

حيث:

- Dالودائع الجارية (النقود المصرفية)؛
- Cالعملة المتداولة خارج البنوك.

ومن الجدير بالذكر أن البنود التالية يتم استبعادها من النقود المصرفية وهي:

- بطاقات الائتمان لأنها مجرد وسيلة ائتمانية تخول حاملها حق الشراء بالأجل ولا تعتبر إضافة لثروة الشخص؛
- بطاقات المدين (Debit Cards) وهي بطاقة ممغنطة إلكترونياً وتستخدم للدفع الفوري؛

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 64.

[2] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص-ص 43-47.

- العملة في خزائن البنك المركزي وحسابات الحكومة في البنوك التجارية والبنوك الأخرى لا تعتبر من نقود التبادل منعاً لازدواج الحساب. لأن هذه الأرصدة تعتبر نقوداً احتياطية لتغطية الودائع (في تلك البنوك) أي أن العملة لدى البنوك تقابلها نقود ودائع وبالتالي فإنها لا تحتسب مرتين مرة كنقود ومرة كودائع) فهذه الأرصدة في الواقع هي جزء من ودائع البنوك المحتسبة أصلاً جزء من عرض النقد.

2- **عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) أو مقياس السيولة الإجمالي:** حيث يستند هذا المقياس على وظيفة النقود كوسيط للمعاملات ومخزون للقيم أو الثروة. وقد ركز الاقتصاديون الكينزيون على دور النقود كمخزون للثروة. وبالتالي فإن النقود لها تأثير على السلوك الاستهلاكي للفرد باعتبارها مكونة من أساسيات الثروة للأفراد. وبصورة محددة فإن عرض النقود بالمعنى الواسع هو:

$$M_2 = M_1 + \text{ودائع التوفير} + \text{الودائع الآجلة}$$

أي أن M_2 يتكون من:

- M_1 المقياس الضيق للنقود (نقود التبادل)؛
- ودائع التوفير؛
- الودائع الآجلة، وتشمل:
- الودائع الاستثمارية لأقل من سنة وأكثر من سنة بالعملة الوطنية.
- الودائع بالعملة الأجنبية ومقومة بالعملة الوطنية.
- الودائع المخصصة.
- ومن المعروف اصطلاح أشباه النقود على ودائع التوفير والودائع الآجلة، أي أن M_2 هي:

$$M_2 = M_1 + \text{أشباه النقود}$$

ونشير إلى أن السيولة الإجمالية M_2 تكتسب أهمية خاصة في مجال الحياة الواقعية حيث تُستخدم في الدراسات التطبيقية بهدف تحليل أثر النقود أو الثروة على السلوك الاستهلاكي للأفراد.

3- **عرض النقود بالمفهوم الأوسع M_3:** حيث يستخدم هذا القياس غالبًا في الدول المتقدمة التي تتمتع بدرجة كبيرة من التقدم الاقتصادي والعمق المالي والنقدي الناجم عن التقدم الكبير في الأسواق المالية والنقدية وابتكار أدوات مالية ونقدية جديدة، ويتميز هذا المقياس في إمكانية استخدامه في قياس أثر الإنفاق الاستثماري على السلوك الاستهلاكي، وبذلك يتم إضافة ودائع المستثمرين الآجلة إلى M_2، بحيث تصبح M_3 كما يلي:

$$M_3 = M_2 + \text{ودائع المستثمرين الآجلة}$$

ومن الجدير بالذكر أن إضافة ودائع المستثمرين قد تم تبريره بأنه يعكس قرارات المستثمرين إما بالاحتفاظ بأرصدة نقدية أو استثمارها في شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات.

4- عرض النقود بالمفهوم الأكثر اتساعا أو السيولة الإجمالية (4) مرة أخرى: يستخدم هذا القياس في الدول المتقدمة كمقياس للسيولة الإجمالي ويتألف من:

- M_3: المقياس الأوسع للنقود؛
- أصول عالية السيولة مثل أذون الخزانة الحكومية ونحوها أي أن:

$$M_4 = M_3 + \text{أصول عالية السيولة}$$

ومن الواضح أن إضافة الأصول عالية السيولة مثل أذون الخزانة قد تم تبريرها على أساس أن هذه الأذون يمكن تحويلها إلى نقد فوري وبأقل تكلفة وبالتالي فإنه من المنطقي إضافتها إلى عرض النقد الأكثر توسعاً (M4) أو مقياس السيولة الإجمالي الأكثر اتساعا.

سادسا: سيولة الاقتصاد

تعرف سيولة الاقتصاد بشكل عام على أنها العلاقة بين كمية النقد المتداول وإحدى المؤشرات الممثلة لمستوى النشاط الاقتصادي وبالضبط فهي حاصل قسمة كمية النقد على الناتج المحلي الإجمالي.

وتعبر سيولة الاقتصاد الوطني عن نسبة أرصدة العملاء الاقتصاديين (الشركات والأسر) دون الالتزامات السائلة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بأسعار جارية. إذا لم تتماشَ التغيرات في الكتلة النقدية مع التغيرات في حجم النشاط الاقتصادي، تنشأ آثار سلبية على الاقتصاد الوطني. فعندما تكون الكتلة النقدية أقل من الناتج الداخلي الإجمالي، يواجه الأعوان الاقتصاديون صعوبات في الوفاء بالتزاماتهم، مما قد يعيق المبادلات الاقتصادية. وعلى العكس، إذا تجاوزت الكتلة النقدية الناتج الداخلي الإجمالي، تظهر فجوات تضخمية تؤثر سلبًا على القوة الشرائية للعملة، مما ينعكس على مستوى المعيشة.

وتظهر نسبة سيولة الاقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$L = M/PIB$$

حيث:

- L: معدل سيولة الاقتصاد؛
- M: كمية النقد؛
- PIB: الناتج المحلي الإجمالي؛

إن معرفة اتجاه تطور سيولة الاقتصاد هام جدا بالنسبة للسلطات النقدية حيث أن ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد قد تدفع الجمهور إلى إنفاق أكبر الأمر الذي يؤدي إلى حركة تضخيمه، أما انخفاض هذا المعدل يعني شح في سيولة الاقتصاد الذي يؤدي إلى نقص التمويلات وانخفاض الطلب وبالتالي انخفاض وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي.

خلاصة المحور:

كخلاصة لأهم ما جاء في هذا المحور الذي تناول المجمعات النقدية ومقابلات الكتلة النقدية، حيث تمثل هذه الأخيرة بصفة عامة كمية النقد المتداولة في اقتصاد معين وفي وقت معين، أي أنها تمثل المعروض النقدي للدولة في زمن معين، وهي بهذا تشمل جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت معين لدى الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والبنوك، كما تعتبر التزاما أو دينا على عاتق المؤسسات التي تصدره وهذا تجاه حائزيه. وتُمثل المجمعات النقدية مؤشرات إحصائية لقياس العرض النقدي، وتُصنف حسب السيولة، كما تهدف هذه المجمعات إلى مساعدة البنوك المركزية في صياغة سياسات نقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. في حين تشير المقابلات النقدية إلى الأصول (كالذهب والعملات الأجنبية) والالتزامات (كالقروض الحكومية) في ميزانية البنك المركزي، والتي تؤثر على حجم النقود.

أسئلة المحور الثاني:

السؤال الأول: أجب بدقة واختصار على الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالكتلة النقدية؟
- على أي أساس يتم تصنيف المجمعات النقدية؟
- ما هي العلاقة بين وظائف النقود (وسيط تبادل، مخزن قيمة) وتصنيف المجمعات النقدية، وكيف تؤثر هذه العلاقة على السلوك الاستهلاكي والاستثماري؟
- كيف تؤثر المقابلات النقدية، على قدرة البنك المركزي في إصدار النقود القانونية؟
- ما هي العوامل الرئيسية المحددة للعرض النقدي؟
- عدد مقابلات الكتلة النقدية، واختر واحدا منها واشرحه؟

السؤال الثاني: اختر الإجابة الأكثر دقة من بين الإجابات المقترحة.

1- كيف يؤثر صافي الأصول بالعملة الأجنبية على العرض النقدي؟ أ- لا يوجد تأثير؛ ب- يزيد العرض النقدي إذا كان لصالح القطاع الخاص؛ ج- يقلل من حجم القروض؛ د- يرفع معدلات الفائدة.	**2- أي من العوامل التالية يؤثر مباشرة على العرض النقدي؟** أ- حجم العمالة في الدولة ب- سلوك القطاع الخاص من خلال الاقتراض ج- معدل التضخم السنوي د- لا شيء مما سبق.
3- يتكون عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1) من: أ- العملة المتداولة والودائع الآجلة؛ ب- العملة المصدرة والودائع الجارية؛ ج- الودائع الاستثمارية والأصول الأجنبية؛ د- ليس أي مما سبق.	**4- ما الهدف الرئيسي للبنك المركزي من تحليل المجمعات النقدية؟** أ- تحديد أرباح البنوك؛ ب- صياغة السياسات النقدية؛ ج- زيادة حجم القروض؛ د- كل ما سبق.
5- ما المقصود بسيولة الاقتصاد؟ أ- حجم النقود المتداولة؛ ب- العلاقة بين كمية النقد والناتج المحلي الإجمالي؛ ج- رصيد البنوك من العملات الأجنبية؛ د- لا شيء مما سبق.	**6- أي من التالي يعتبر من مقابلات الكتلة النقدية؟** أ- حجم الصادرات؛ ب- الإنفاق الحكومي؛ ج- القروض المقدمة للاقتصاد} د- لا شيء مما سبق.
7- ما أهمية إضافة الودائع الآجلة في حساب M2؟ أ- زيادة حجم النقود المتداولة؛ ب- قياس وظيفة النقود كمخزون للثروة؛ ج- تقليل معدل التضخم؛ د- لا شيء مما سبق.	**8- ما المقصود بالكتلة النقدية من منظور اقتصادي؟** أ- مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية؛ ب- إجمالي الأصول الثابتة للبنوك؛ ج- رأس المال المدفوع للمؤسسات المالية؛ د- حجم العملات المعدنية المتداولة.

9- ما الفرق الرئيسي بين M1 و M2؟ أ- حجم العملة المتداولة؛ ب- إضافة الودائع شبه النقدية؛ ج- مصدر إصدار النقود؛ د- لا شيء مما سبق.	**10- ما دور الذهب كأحد مقابلات الكتلة النقدية؟** أ- تحديد سعر الصرف؛ ب- استخدامه كغطاء في إصدار النقود القانونية؛ ج- تمويل المشاريع الحكومية؛ د- لا شيء مما سبق
11- ما المقصود بالقاعدة النقدية؟ أ- رأس المال البنكي؛ ب- مجموع النقد المتاح لدى الجمهور والبنوك؛ ج- حجم القروض المصرفية؛ د- لا شيء مما سبق.	**12- كيف يؤثر الائتمان المقدم للخزينة العمومية على الكتلة النقدية؟** أ- يقلل من حجم النقود؛ ب- يرفع كمية النقود المتداولة؛ ج- يجمد السيولة؛ د- لا يوجد تأثير.
13- ما أهمية تحليل سيولة الاقتصاد؟ أ- معرفة حجم الصادرات؛ ب- تحديد معدل البطالة؛ ج- فهم العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي؛ د- لا شيء مما سبق.	**14- ما المقصود بأشباه النقود؟** أ- العملات المعدنية؛ ب- ودائع التوفير والودائع الآجلة؛ ج- السندات الحكومية؛ د- لا شيء مما سبق.
15- ما دور البنوك التجارية في إصدار النقود؟ أ- إصدار النقود القانونية؛ ب- إصدار نقود الودائع؛ ج- تحديد سعر الصرف؛ د- كل ما سبق.	**16- كيف يرتبط حجم القروض بالعرض النقدي؟** أ- لا يوجد علاقة؛ ب- يتغير العرض النقدي بزيادة وانخفاض القروض؛ ج- يقلل القروض من العرض النقدي؛ د- يجمد السيولة.

المحور الثالث:

الأنظمة النقدية

الأهداف التعليمية

- التعرف على مفهوم النظام النقدي وخصائصه؛
- التعرف على أهداف النظام النقدي؛
- التعرف أنواع الأنظمة النقدية.

المحور الثالث: الأنظمة النقدية

إن تنظيم الحياة الاقتصادية يتطلب تحديد الأسس والقواعد الناظمة لكل عمل، وتنظيم آليات الاستثمار والإنتاج، وعلاقة المؤسسات مع بعضها البعض، وسلطة الدولة على المؤسسات والأفراد بحيث يؤدي ذلك لتجاوز السلبيات وتعظيم الإيجابيات، والنقد كأحد أهم عناصر الحياة الاقتصادية لا بد من أطر قانونية لتنظيمه وتحديد آليات لإصداره والتعامل به، فعندما تحدد الدولة بشكل علمي ودقيق أشكال وآليات إصدار النقد ودور وسلطة البنك المركزي على البنوك والمؤسسات البنكية والمالية وعلاقة الدولة بالمؤسسات المالية والمصرفية نستطيع القول بأن القطاع المالي والنقدي قد نظمته الدولة بشكل واضح بحيث يخفف من آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، بل وتزداد آثاره الإيجابية بحيث يشجع ذلك زيادة الإنتاج والاستهلاك الأمر الذي ينعكس إيجابًا على حياة المواطنين.

بعد تعرضنا في المحورين السابقين لنشأة النقود، تطورها وكذا وظائفها وأشكالها، فضلا عن الكتلة النقدية ومقابلاتها، نكون منهجيا أمام تسيير لهذه النقود في إطار منظم، تحكمه تشريعات وتنظيمات وتديره مؤسسات، هذه الأطر التنظيمية على اختلافها سواء من حيث تدرجها الزمني في الظهور أو من حيث مكوناتها، هي التي تعرف اليوم بالنظم النقدية، هذه الأخيرة سنتطرق إليها من خلال هذا المحور قصد فهم الموضوع أكثر.

أولا: تعريف النظام النقدي

يعبر النظام النقدي عن "بناء تتكون أركانه من مجموع العلاقات والآليات والمؤسسات التي تضبط أداء النقود في الاقتصاد وتنظمه".[1] ويرى آخرون النظام النقدي أنه " مجموعة من التشريعات والتنظيمات التي تحدد قيمة وحدة النقد الأساسية وآليات الإصدار والتداول، وأنظمة تشغيل وإدارة المؤسسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي ".[2]

كما يوجد من يرى أن النظام النقدي لا يعدو عن كونه " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تحكم خلق النقود واقتنائها في المجتمع، وحيث أن نوع النقود المستخدمة هي المحور الأساسي في دراسة النظم النقدية فقد سميت هذه النظم بالنظم النقدية نسبة إلى نوع النقود المستخدمة وذلك في تقسيمها الأساسي"،[3] فإذا كانت وحدة النقود المصدرة أساس إصدارها هي كمية معينة من الذهب الخالص، قيل أن النظام النقدي هو نظام الذهب، وإذا كان الذهب والفضة قيل أن أساسه نظام المعدنين، وإذا لم تكن هناك علاقة ثابتة بين معدن من المعادن والوحدة النقدية قيل أن القاعدة هي قاعدة النقود الورقية الالزامية وهكذا.

---

[1] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 26.

[2] علي كنعان، **مرجع سابق**، ص 21.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك :الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 200.

وعرف أيضا بأنه "مجموعة القواعد الخاصة بالوحدات النقدية التي تتخذ أساساً لتقدير قيم السلع والخدمات ومبادلتها وسداد الديون. وتعكس طبيعة النظام النقدي لمجتمع ما طبيعة التطورات الاقتصاديّة والاجتماعية السائدة فيه؛ بسبب ارتباط هذه التغيرات بالتطوّرات النقدية التي صاغت وشكلت نوع النظام النقدي المتبع والسائد في فترة زمنية معينة؛ إذ تمثل التطورات النقدية طبيعة التحولات النقدية التي عايشها مجتمع ما عبر المراحل التاريخية المتعاقبة والتي شكلت في نهاية الأمر نظامه النقدي."[1]

وعليه، ينصرف المقصود من النظام النقدي لأي مجتمع إلى جملة العناصر والأسس التي تشكل قواعد النظام النقدي هي:[2]

- **النقود المستخدمة في التداول:** والتي تتكون من النقود بمعناها الأوسع أو الواسع أو النقود بمعناها الضيق. وعموما تتألف من النقود الورقية والمعدنية المساعدة ونقود الودائع والأصول المالية عالية هي السيولة؛
- **المؤسسات النقدية:** التي تختص بإدارة النظام النقدي مثل وزارة المالية والبنك المركزي وكذلك المؤسسات التي تستطيع خلق النقود مثل البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى؛
- **التشريعات والأنظمة والقواعد والإجراءات:** التي تهدف إلى الضبط والتحكم في كمية النقود وتحقيق استقرار النظام النقدي وضمان كفاءته ومرونته من ناحية، وإنجاز ميزة السهولة واليسر من ناحية أخرى. ومن الواضح أن درجة تقدم وكفاءة النظام النقدي تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي والمالي والنقدي في كل بلد.

ثانيا: خصائص النظام النقدي

يتوافق الاقتصاديون النقديون على سمات وملامح أساسية ينبغي أن تتوفر في أي نظام نقدي كفؤ وفعال، وعلى أية حال، فإن أبرز خصائص النظام النقدي فيما يلي:[3]

1- القوة الشرائية للوحدة النقدية: وقد أصبحت هذه السمة من أهم الأهداف التي يسعى إليها النظام النقدي، والتي أصبح من الصعوبة بمكان تحقيقها والمحافظة عليها؛

2- ثقة أفراد المجتمع في النقود المتداولة: وتستمد هذه السمة من الثقة في السلطة النقدية التي أصدرت النقود، ومن قوة القانون الذي يلزم أفراد المجتمع استخدام النقود المصدرة في معاملاتهم. وعندما يتعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضمنته فإن قيمة النقود تهتز، وكلما ازدادت معدلات التضخم كلما ازداد تدهور القوة الشرائية النقود، وقد يصل الأمر إلى فقدان الثقة في النقود المحلية وفي النظام النقدي القائم، فيقبل أفراد

---

[1] عبد الحليم غربي، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الإصدار الأول، مطبوعات Kie Publications، 2018، ص 18.

[2] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص 67.

[3] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **النقود والمصارف**، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الهاشمية الأردنية، 2010، ص 29-30.

المجتمع على شراء السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار، وتنشر ظاهرة اللجوء الى وعاء ادخاري يعتمد على العملات الأجنبية؛

3- **قابلية النقود المحلية للتحويل إلى عملات أجنبية:** وهذا يعين قبول هذه العملات في الأسواق الخارجية، ويتحقق ذلك بقدر ما يتمكن الاقتصاد من النمو والتطور، وتفعيل لطاقاته الإنتاجية، وتعزيز ميزانه التجاري ووجود فائض في ميزان المدفوعات؛

4- **كفاءة السلطة النقدية في إدارة الكتلة النقدية:** ويقصد بذلك أن يكون البنك المركزي قادرا على إدارة العرض النقدي والتحكم في توسيع كمية النقود المعروضة وتقليصها بحرية كاملة، وبالسرعة اللازمة بما يتناسب مع حاجات التداول، وليحافظ على استقرار المستوى العام للأسعار، ورفع معدلات النمو الاقتصادي؛

5- **سهولة ويسر تحويل النقود المتداولة من نوع الى أخر دون خسائر:** ويقصد بهذه الخاصية أن يتمكن أفراد المجتمع من تحويل أي نوع أو فئة من النقود المتداولة ورقية ومعدنية، ومن فئة إلى أخرى بسهولة دون أن يفقدوا بهذا التحويل جزءا من القوة الشرائية لعملاتهم، وهذا يتطلب أن تكون النقود قابلة للتجزئة والمضاعفة فيما بينها وأن يحل كل نوع أو فئة منها إحلالاً تاماً محل الآخر.

وهناك من يضيف الميزات التالية:

- **الأولويات المتعددة وتحقيق العدالة الاجتماعية:** النظام النقدي المرغوب هو الذي تكون أولوياته الاقتصادية متعددة كتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وثبات قيمة العملة، أي المحافظة على استقرار القوة الشرائية لوحدة النقد. لأن في ذلك ترسيخا لقيم العادلة الاجتماعية بين الناس وحماية حقوقهم واموالهم من التعرض للمخاطر والخسائر الناجمة عن عدم استقرار قيمة الوحدة النقدية؛
- **الكفاءة والفعالية:** يُقصد بها مدى قدرة النظام النقدي على إدارة الجهاز المصرفي والنقدي في البلاد، ومن أهم المؤشرات للكفاءة والفعالية هو تحقيق استقرار في العملة الوطنية؛

ثالثا: أهداف النظام النقدي

- تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عموما؛
- مرونة التحكم في كمية النقود وتوفير السيولة اللازمة التي تناسب حاجات الاقتصاد الوطني؛
- الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية محليا وخارجيا من خلال سن تشريعات وتنظيمات منظمة لأداء النقود لوظائفها؛
- قدرة السلطات النقدية (البنك المركزي ووزارة المالية) في إصدار النقود وتنظيمه، والتحكم في كميته بالزيادة أو بالنقصان.

إن هذه الأهداف التي يسعى أي نظام نقدي لتحقيقها إنما تعني تحقيق القيمة التي ترتبط بها جميع النواحي والقطاعات الاقتصادية، فإذا استقرت القيمة النقدية استقرت جميع القيم الاقتصادية واستقرت

الأسعار والدخول واستقر التداول في السوق المالي، ونما وتطور الاستثمار، وإذا حصل التباين والاختلاف بين القيمة المعلنة لوحدة النقد، والقيمة الحقيقية أو قد تهبط عن القيمة المعلنة ويحصل التضخم ويحصل التباين بين الأسعار والدخول ويخسر البعض ويربح البعض الآخر، مما يؤثر على كفاءة الاقتصاد الوطني.[1]

رابعا: النظام النقدي والقاعدة النقدية

أي نظام نقدي لابد له من قاعدة نقدية يقوم عليها، وهي إما أن تكون قائمة على معدن واحد أو على معدنين، ويعبر عند ذلك بنظام المعدن الواحد أو بنظام المعدنين، ونظام المعدن الواحد إما أن يتمثل بمعدن الذهب أو بمعدن الفضة لاستخدام أحدهما في إصدار العملات أو الوحدات النقدية، أما نظام المعدنين فيتمثل فيهما معا.

وبالتالي ففكرة القاعدة النقدية تعود إلى العصر المعدني من الذهب والفضة، فهي النقود النهائية التي يرتكز عليها النظام النقدي في بلد ما، وتنصرف بها جميع الأنواع الأخرى من النقود القابلة للهدف، فإذا كانت القاعدة النهائية معدنا كانت القاعدة معدنية، وإذا كانت ورقية تصبح القاعدة ورقية، والقيمة المعيارية لهذه الوحدة النقدية تقارن وتقاس بها سائر السلع والخدمات في التبادل والنقود المتداولة الأخرى.

وعليه تمثل وظائف القاعدة النقدية فيما يلي:

- وسيلة لتحديد عرض النقود في الاقتصاد؛
- ربط الأنواع المختلفة للنقود المتداولة في بلد ما ببعضها، وإلزام الأفراد على قبولها؛
- تحديد العلاقة بين النقد الوطني والنقد أجنبي.

خامسا: أنواع الأنظمة النقدية

النظام النقدي كإطار يتشكل ضمن بيئة اجتماعية، يعكس تطور المجتمعات التي نشأ فيها، حيث تتنوع الأنظمة النقدية بين القديمة التي ترتبط بجذور المجتمعات التقليدية، والحديثة التي تتماشى مع تقدم المجتمعات المعاصرة. وبذلك، فإن الأنظمة النقدية تخضع لسياقاتها التاريخية، ولا تظل ثابتة في نمط واحد، بل تتطور باستمرار بما يتماشى مع التغيرات المستمرة في المجتمع الإنساني. ونتيجة لذلك لا بد أن تتنوع النظم النقدية بتنوع المجتمع الإنساني وتقدمه الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن خصائص وعناصر النظام النقدي هي نفسها خصائص وعناصر القواعد النقدية، ولذلك فإن مضمون الأنظمة النقدية ينصرف إلى القواعد النقدية. ويمكن تحديد ملامح تطور الأنظمة النقدية فيما يلي:

[1] علي كنعان، مرجع سابق، ص 22.

1- النظام النقدي السلعي:

يعرف النظام النقدي السلعي بأنه "إعطاء صفة القبول العام لسلعة ما وبشروط محددة من أجل القيام بوظائف النقود".[1] الملاحظ أن هذا التعريف يركز على تحديد النظام النقدي السلعي كإطار يعتمد على سلعة ذات قيمة ذاتية تقبل عموما، بشرط توفر خصائص محددة، لتؤدي وظائف النقود في الاقتصاد، مع التأكيد على أهمية القبول الاجتماعي والاقتصادي لهذه السلعة.

وعليه تتجسد القاعدة النقدية في هذا النظام في سلعة تختار من بين السلع الأخرى نظرا لأهميتها في التبادل واستعمالها المتكرر، تحظى بالقبول العام لتكون أداة لقياس القيم وتبادل السلع الأخرى، وبناء على ذلك فقد تعددت السلع التي أدت دور النقود باختلاف المجتمعات وتباين عاداتها الاستهلاكية وأنماط تنظيمها الاجتماعي والاقتصادي، فنجد على سبيل المثال مجتمعات قد استعملت الملح كوحدة نقدية، مثل مجتمع روما القديمة إلى درجة أن الأجور كانت تدفع بالملح، كما استعمل أيضا في إفريقيا، أما في مجتمع اليونان القديمة استعملت رؤوس الماشية كنقود، في حين في إندونيسيا استخدمت رؤوس الجاموس، أما في آسيا استخدم الشاي والنسيج في الهند القديمة، والذرة في أمريكا الوسطى.[2]

في إطار النظام النقدي السلعي، كانت السلع تؤدي وظيفة وسيط التبادل، حيث تم اختيار سلع تتمتع بخصائص محددة، تشمل: قبولها من جميع الأطراف، التكافؤ بين قيمتها الاستهلاكية والتبادلية، إمكانية تحديد قيمتها مقارنة بالسلع الأخرى، ومرونتها النسبية نتيجة توافرها. ونظرا لاختلال بعض هذه الخصائص، المعبر عنها بصعوبات المقايضة، انهار هذا النظام مما أدى إلى اعتماد سلع أكثر كفاءة كنقود، خاصة المعادن مثل الفضة والذهب، بفضل خصائصهما.

2- النظام النقدي المعدني:

إثر اكتشاف خصائص المعادن ومزاياها، اتجه الأفراد إلى استخدامها كوسيلة نقدية. حيث تم الاعتماد في البداية على معدنين اثنين جنبا إلى جنب، في ظل ما يسمى بنظام المعدنين (الذهب والفضة)، ثم اقتصر الأمر على معدن واحد سمي بنظام المعدن الواحد، وفيما يلي نتطرق إلى هذين النظامين:[3]

أ- نظام المعدنين:

ينصرف مضمون قاعدة المعدنين إلى العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة النقدية (المسكوكات النقدية المصنوعة من المعدنين) وقيمة وزن وعيار محدد من كل من الذهب والفضة في آن واحد، على أن تمتع

[1] عز الدين شرون، **اقتصاديات النقود وأسواق رأس المال (النظم والنظريات النقدية)**، ألفا للوثائق، عمان، 2020، ص 55.

[2] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 27.

[3] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص – ص 70-90.

المسكوكات المعدنية بقوة إبراء غير محدودة في سداد الالتزامات، وقد كانت الو م أ أول من اعتمد نظام المعدنين عام 1792 ثم تبعتها فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، سويسرا، بلجيكا واليونان.

يكشف هذا التعريف شروط قيام هذا النظام بالنقاط وهي:

- وجود علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقود ووزن وعيار محدد من الذهب والفضة في ذلك واحد؛
- تمتع المسكوكات النقدية قد تكون من الذهب والفضة (الوحدة النقدية) بقوة إبراء غير محدودة في سداد الالتزامات؛
- حرية سك وصهر المسكوكات والسبائك من كل من المعدنين وفقا للنسبة القانونية وبتكلفة منخفضة؛
- حرية تصدير واستيراد معدن الذهب والفضة من إلى الدولة دون قيود؛
- الانسجام بين القيمة الاسمية القانونية للمسكوكات كنقد وبين القيمة السوقية التجارية للمعدن كسلعة. فإذا لم يحصل هذا الانسجام يختفي المعدن الذي تكون قيمته الاسمية كنقد أقل من قيمته كسلعة. وبالتالي ينتهي الأمر إلى سريان قاعدة المعدن الواحد. أي سريان أما قاعدة الفضة أو قاعدة الذهب وهذه هي الظاهرة التي عرفت بالمقولة الشهيرة أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة. أو القانون الذي عرف بقانون جريشام. ومن المعروف أن الذهب كان هو النقود الجيدة الذي كان يختفي من التداول.

ب- نظام المعدن الواحد:

يرتكز هذا النظام على معدن واحد، إما الفضة أو الذهب، ومن المعروف أن المجتمعات البشرية اتبعت أولا قاعدة الفضة، ثم تحولت كثير من الأمم إلى استخدام قاعدة الذهب منذ أواخر القرن الثامن عشر. ونشير إلى أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين قاعدة الفضة وقاعدة الذهب، لذلك فإن دراسة أحدهما يغني عن دراسة الآخر اتباعا للعرف الذي اتبعه الاقتصاديون النقديون، سنقوم بالتركيز على قاعدة الذهب باعتبارها معلما رئيسيا في قاعدة المعدن الواحد.

يقصد بقاعدة الذهب العلاقة التي تربط بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكونة لهذه العملة وفقا لنسبة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين وعيار محدد من الذهب، وقد استخدمت قاعدة الذهب من خلال ثلاث صور أو ثلاثة أنظمة وهي:

❖ **نظام المسكوكات الذهبية 1821-1914:** يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب، حيث شكلت المسكوكات الذهبية الجزء الأهم من النقد المتداول، إلى جانب أوراق نقدية نائبة ولكن في جميع الأحوال كانت المسكوكات هي النقد الأساسي والنهائي، وهناك شروط ينبغي أن تتوفر لصحة سريان هذا النظام:

- لا بد من تحديد وزن وعيار وحدة النقود الذهبية المتداولة وأن يكون قيمة ثابتة؛

- الحرية التامة لسك وصهر المسكوكات الذهبية من دون قيود، أي أن الأفراد لهم الحرية في صهر المسكوكات الذهبية وتحويلها إلى سبائك ذهبية والعكس صحيح؛
- إمكانية تحويل النقود الورقية والكتابية إلى ما يعادلها ذهبا، في شكل مسكوكات وسبائك دون قيود وتكاليف؛
- حرية استيراد وتصدير الذهب دون قيود لضمان استقرار أسعار صرف عملات الدول التي تتبع قاعدة الذهب.

❖ **نظام السبائك الذهبية 1914-1918:** كان الانتقال من صورة المسكوكات الذهبية إلى صورة السبائك الذهبية مدفوعا بجملة من الأسباب أثناء الحرب وبعد الحرب العالمية الأولى، ومن بينها:

- قيدت الدول حرية تصدير الذهب، حتى وصل الأمر إلى منع تصدير الذهب إلى الخارج؛
- نظرا لمحدودية الذهب في العالم لم تستطع الكمية المتوفرة تغطية حاجة هذه الدول، وقامت هذه الأخيرة بإصدار نقود معدنية وورقية إلزامية وطرحها للتداول ولكنها غير قابلة لصرف بالذهب، وهذا لتغطية نفقات الحرب؛
- بعد نهاية الحرب العالمية لجأت العديد من الدول إلى إصدار النقود الورقية الإلزامية والاقتصاد في استعمال الذهب.

وبالعودة إلى مفهوم نظام السبائك الذهبية، نجده يشير إلى إحلال الأوراق النقدية (غير القابلة للتحويل إلى ما يعادلها من سبائك ذهبية) محل المسكوكات الذهبية النقدية واقتصار حق التحويل إلى ذهب على من يحوز على أوراق نقدية كبيرة ذات قيمة مساوية لقيمة السبيكة الذهبية والتي لا تقل عن الوزن المحدد للسبيكة بحكم القانون. ففي إنجلترا مثلا كانت قيمة أصغر سبيكة يسمح للأفراد بشرائها من السلطات النقدية تعادل 7575 دولار أمريكي، ومن الجدير بالذكر أن تحديد وزن مرتفع للسبائك التي تباع يحد من الطلب على الذهب واكتنازه.

ويختلف نظام السبائك الذهبية عن نظام المسكوكات الذهبية فيما يلي:

- لا يسمح بتداول المسكوكات الذهبية، حيث تحتفظ البنوك المركزية بالذهب في خزائنها وتدفع للبائعين قيمة مشترياتها منه عن طريق إصدار نقود ورقية؛
- تقييد حرية تحويل أنواع النقود الأخرى المتداولة إلى ذهب؛

❖ **نظام الصرف بالذهب:** يقصد به العلاقة التي تربط وحدة النقد الوطنية (غير القابلة للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة) بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، ودون الحاجة إلى تكوين احتياطي من الذهب كغطاء نقدي للعملة الوطنية. ويشترط لقيام هذا النظام:

- عدم قابلية وحدة النقد الوطنية الأساسية للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة داخل الدولة ولكنها تكون قابلة للتحويل وبنسبة ثابتة إلى عملة دولة أخرى تسير على قاعدة الذهب؛ أي أن وحدة النقد الأساسية

ليس لها ارتباط مباشرة بالذهب وإنما ارتباطا غير مباشر عن طريق عملة أجنبية وسيطة يمكن تحويلها أو صرفها بالذهب في أي وقت؛

- تلتزم الدولة بتحديد قيمة وحدة النقد الوطنية الأساسية بوزن معين من الذهب في ظل ارتباط الوحدة النقدية الوطنية بوحدة نقد أجنبية أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب. على وإن يتم الربط بين العمليتين وفقاً لمعدل صرف محدد، أي أن تكون السلطات النقدية في الدولة الوطنية مستعدة لتحويل نقودها الوطنية إلى نقود أجنبية وفقاً لسعر الصرف المحدد بينهما.

3- نظام النقد الورقي الإلزامي:

في ظل نظام النقد المعدني، كانت الوحدات النقدية المطروحة للتداول، يقابلها غطاء معدني مساو لقيمتها. أما في ظل نظام النقد الورقي، فإن العملة الورقية لا ترتبط بأي معدن. وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب ولم تعد تمثل سلعة ذات قيمة ذاتية وتجارية حيث تنفصل العلاقة بين القيمة الحقيقية للنقود والقيمة الاسمية لها. ويصبح النقد الورقي نقداً إلزاميا، يقوم بأداء كافة وظائف النقود ويتمتع بقوة إبراء قانونية غير محدودة، حيث تصدره السلطة النقدية، وتتحكم في حجم المعروض النقدي حسبما تمليه الأوضاع الاقتصادية. ويتوقف اعتبار النقود الورقية مقياسا للقيمة ضمن حدود البلد على درجة الثقة في السلطة النقدية، وفي الحكومة المسؤولة عن إصدارها، أما على المستوى الدولي فإن قيمتها تتحدد كما تتحدد قيمة أي سلعة أخرى في السوق على ضوء آلية العرض والطلب. ولا تتحول العملة المحلية على النطاق الدولي إلى نقد احتياطي قابل للتحويل يلقى قبولا في تسوية الالتزامات إلا إذا توفرت الدولة التي تصدره على المقومات الاقتصادية.[1]

النظام النقدي الورقي مبني على قاعدة النقود الورقية والتي تعتبر من أحدث القواعد النقدية، ويرجع الاعتماد عليها إلى الأزمات الاقتصادية والنقدية التي تعرضت لها القاعدة الذهبية، والتي ترافقت والحرب العالمية الثانية 1939-1945، وتعرف قاعدة النقود الورقية بأنها "القاعدة التي تكون فيها الوحدة النقدية الورقية نقودا إلزامية بحكم القانون الوطني للدولة وغير قابلة للتحويل إلى ذهب أو إلى أي معدن آخر، وتعرف وحدة التناسب النقدية بالنسبة إلى نفسها مع تمتعها بقوة إبراء غير محدودة". [2]

في ظل هذه القاعدة أصبحت النقود الورقية إلزامية بقوة القانون وغير قابلة للتحويل إلى ذهب، ويمكن إرجاع سيادة هذه القاعدة إلى قرار الو.م.أ بإيقاف تحويل الدولار عام 1971 م، وبذلك يتضح انفصال الأوراق النقدية والذهب، وأصبحت مستقلة بذاتها.

وتتصف النقود الورقية بما يلي:

- لا يوجد لها قيمة ذاتية مثل النقود السلعية؛

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **مرجع سابق**، ص 36-37.

[2] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص 91.

- غير قابلة للصرف بالذهب؛
- لا يوجد لها قوة شرائية ثابتة بالنسبة للذهب؛

ويتمتع نظام النقد الورقي بالمزايا الآتية:[1]

- مرونة الإصدار النقدي، والقدرة على عرض النقود بحرية كبيرة، خلاف الجمود والقيود التي كان يعاني منها نظام الذهب؛
- إعطاء الأولوية لتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي، وذلك من خلال تسخير السياسة النقدية (بأدواتها المختلفة) لخدمة الأهداف الاقتصادية الوطنية؛
- في ظل هذا النظام يصبح النقد الورقي نقدًا مدارا، يمكن السلطات النقدية من التحكم في الكتلة النقدية بما يترك آثاره الإيجابية على النشاط الاقتصادي ويتيح ربط التغيرات في حجم النقود المتداولة ونقود الودائع بالنشاط الاقتصادي.

وعلى الرغم من المزايا سالفة الذكر لنظام النقد الورقي، إلا أنه تعرض لانتقادات أبرزها:[2]

- خطورة الإفراط في الإصدار النقدي، وما يؤول إلى تعرض الاقتصاد إلى ظاهرة التضخم، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، من زعزعة بالاستقرار الداخلي وانخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي اهتزاز الاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية؛
- التقلبات الشديدة في سعر صرف العملة الوطنية، حيث لا يضمن هذا النظام استقرار أسعار الصرف بشكل آلي كما كان عليه الحال في ظل قاعدة الذهب.

وبصورة عامة فإن ضمان الاستقرار النقدي ومن ثم استقرار الأسعار في إطار نظام النقد الورقي يعتمد على مدى كفاءة إدارة السياسة النقدية وفاعليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويتوقف ذلك على مدى إدراك السلطات النقدية لأهمية العلاقة الوثيقة بين حجم التغير في كمية النقود المتداولة من جهة وبين مستوى التغير في حجم الإنتاج من السلع والخدمات من جهة أخرى.

وعلى الرغم من العيوب المحتملة لنظام النقد الورقي الإلزامي، فإنه يُعد من أكثر الأنظمة النقدية تطورًا في تاريخ البشرية، نظرًا لمرونته الفائقة مقارنة بالنظام النقدي المعدني، حيث يتيح زيادة المعروض النقدي لمواجهة الانكماش الاقتصادي أو تقليصه للحد من التضخم.

4- النظام النقدي الإلكتروني:

مع التطور التكنولوجي فقدت النقود شكلها المادي الملموس لتحفظ في البطاقات الذكية بالقرص الصلب لأجهزة الكمبيوتر وعبر فضاءات المعلوماتية، ويعتبر النظام النقدي الإلكتروني أحد التطورات الحديثة في

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص 93.

الأنظمة النقدية، حيث يعتمد على النقود الرقمية التي تستخدم عبر منصات إلكترونية (مثل المحافظ الرقمية، بطاقات الدفع، أو العملات الرقمية المركزية) لتسهيل المعاملات المالية بكفاءة وسرعة. النقود الإلكترونية تُصدر عادةً من قبل مؤسسات مالية خاضعة للتنظيم، وتستخدم لدعم الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد الورقي. ويتصف هذا النظام بجملة من الخصائص تميزه عن باقي الأنظمة النقدية السالفة الذكر نذكر منها ما يلي:[1]

- استخدام النقود الالكترونية وفق هذا النظام يؤدي إلى سرعة وسهولة تسوية المدفوعات والاحتفاظ بالنقود السائلة؛
- يمكن لحامل البطاقة البلاستيكية استعمالها في سحب المبالغ المالية من الماكينات الخاصة بسحب النقود؛
- تُستخدم البطاقة الائتمانية كأداة لتسوية مدفوعات السلع والخدمات بدلاً من الدفع النقدي الفوري، حيث يُمنح العميل هذه البطاقة بناءً على شروط محددة تشمل تقديم ضمانات شخصية وعينية. حيث تُصدر البطاقة ضمن سقف ائتماني محدد يُحظر تجاوزه عند إجراء المعاملات مع التاجر المرتبط باتفاق مع البنك، حيث يتحقق التاجر من صلاحية البطاقة وسريانها؛
- تستعمل كأداة ائتمان وذلك من خلال اتفاق العميل مع البنك على تحديد سقف مالي من خلاله يقوم العميل بشراء السلع والخدمات، ويتم التسديد في الأجل المحدد المتفق عليه، أو قد تستعمل كأداة ضمان للوفاء في التعاملات التجارية عبر الشبكة.

[1] عز الدين شرون، **مرجع سابق**، ص 63-64.

خلاصة المحور:

- ينصرف معنى النظام النقدي إلى النقود المستخدمة في التداول والمؤسسات النقدية المسؤولة عن إدارة النظام النقدي إضافة إلى التشريعات والأنظمة والقواعد التي تضبط إدارة كمية النقود، وقد عرفت الأمم المختلفة أربعة أنظمة نقدية مرتبة حسب تطورها التاريخي على النحو التالي: نظام النقد السلعي، نظام النقدي المعدني، نظام النقدي الورقي الإلزامي، نظام النقدي الإلكتروني؛

- تشير قاعدة المعدنين إلى العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وقيمة وزن وعيار محددين من كل من الذهب والفضة في آن واحد. وفي ظل قاعدة المعدنين، تظهر النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول، أو ما يعرف بقانون جريشام؛

- تعتبر قاعدة الذهب أشهر قواعد نظام النقد المعدني (قاعدة المعدن الواحد) ويقصد بقاعدة الذهب العلاقة التي تربط بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكونة لهذه العملة وفقًا لنسبة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين وعيار محدد من الذهب، حيث تم تطبيقها من خلال ثلاث صور وهي: نظام المسكوكات الذهبية، نظام السبائك الذهبية ثم نظام الصرف بالذهب. وقد انهارت قاعدة الذهب بنهاية الحرب العالمية الأولى لأن قواعد وشروط سريان قاعدة الذهب لم تعد قادرة على البقاء والصمود؛

- قاعدة النقود الورقية هي القاعدة التي تكون فيها الوحدة النقدية الورقية نقودا إلزامية بحكم القانون الوطني للدولة، وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب. وتعرف وحدة التحاسب النقدية بالنسبة إلى نفسها مع تمتعها بقوة إبراء إبداء غير محدودة، حيث يحقق نظام النقد الورقي مرونة كاملة للسلطات النقدية الوطنية في تنظيم الإصدار النقدي بصورة مستقلة، ولكنها مرونة غير مطلقة وإنما مفيدة؛

- في ظل نظام النقد الإلكتروني تم استغلال التطورات الحاصلة في مجال الالكترونيات مع وجود الأنترنت، في مجال الخدمات المالية والمبادلات لا سيما في عرض خدمات الجهاز المصرفي، ومن أهمها بطاقات الدفع الالكتروني، ويتصف هذا النظام بجملة من الخصائص تميزه عن باقي الأنظمة النقدية السالفة الذكر.

أسئلة المحور:

السؤال الأول: أجب بدقة واختصار على الأسئلة التالية:

- عرف النظام النقدي واذكر عناصره؟
- ما هي صفات النظام النقدي الجيد؟
- ما هي المزايا التي جعلت النقود المعدنية تتفوق على غيرها من النقود السلعية الأخرى؟
- كيف يتم تحديد سعر صرف العملة في النظام الذهبي؟
- ما هي أشكال القواعد الذهبية وبماذا تختلف عن بعضها البعض؟
- ما المقصود بقانون جريشام وكيف أثر ذلك على انهيار قاعدة المعدنين؟
- ما هي المراحل التاريخية لتطور النقود الورقية؟
- كيف ترى تطور النقود الالكترونية وتأثيره على الأنظمة النقدية التقليدية؟

السؤال الثاني: اختر الإجابة الأكثر دقة من بين الإجابات المقترحة.

1- ما المقصود بالنظام النقدي؟ أ- مجرد تداول العملات؛ ب- بناء يتكون من العلاقات والآليات والمؤسسات التي تضبط أداء النقود؛ ج- سجل للمعاملات المالية؛ د- كل ما سبق.	**2- ما أهم أهداف النظام النقدي؟** أ- تحقيق الربح السريع؛ ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على قيمة العملة؛ ج- منع التداول النقدي؛ د- كل ما سبق.
3- ما الميزة الرئيسية للنظام النقدي الورقي؟ أ- ارتباطه المباشر بالذهب؛ ب- مرونة الإصدار النقدي؛ ج- ثبات القيمة الشرائية؛ د- محدودية التداول.	**4- من أهم خصائص النظام النقدي الكفء:** أ- تحديد سعر الصرف فقط؛ ب- إصدار النقود بشكل عشوائي؛ ج- القوة الشرائية للوحدة النقدية وثقة المجتمع بها؛ د- ليس أي مما سبق.
5- ما العيب الرئيسي للنظام النقدي الورقي؟ أ- ارتباطه بالذهب؛ ب- خطورة الإفراط في الإصدار النقدي؛ ج- محدودية التداول؛ د- كل ما سبق.	**6- ما خصائص النقود الإلكترونية؟** أ- محدودية الاستخدام؛ ب- سرعة وسهولة تسوية المدفوعات؛ ج- صعوبة التحويل؛ د- كل ما سبق.
7- كيف يؤثر النظام النقدي على العدالة الاجتماعية؟ أ- لا يوجد تأثير؛ ب- من خلال الحفاظ على استقرار القوة الشرائية؛ ج- بزيادة التضخم؛ د- لا شيء مما سبق.	**8- ما المقصود بنظام الصرف بالذهب؟** أ- التحويل المباشر للنقود إلى ذهب؛ ب- الربط بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب؛ ج- منع التداول النقدي؛ د- إلغاء التعامل بالذهب.

9- ما التحدي الرئيسي للنظام النقدي الحديث؟ أ- عدم وجود تحديات؛ ب- ضمان الاستقرار النقدي وإدارة السياسة النقدية بكفاءة؛ ج- تحقيق معدلات تضخم مقبولة؛ د- ليس أي مما سبق.	**10- ما الفرق بين نظام المسكوكات الذهبية ونظام السبائك الذهبية؟** أ- لا يوجد فرق؛ ب- تقييد حرية التحويل وعدم تداول المسكوكات؛ ج- زيادة الإصدار؛ د- لا شيء مما سبق.
11- ما دور البنك المركزي في النظام النقدي؟ أ- إصدار النقود؛ ب- التحكم في العرض النقدي والحفاظ على الاستقرار؛ ج- تشجيع تداول النقود؛ د- ليس أي مما سبق.	**12- ما أهمية الثقة في النظام النقدي؟** أ- لا أهمية لها؛ ب- تؤثر على القبول والقوة الشرائية؛ ج- تزيد من التضخم؛ د- لا شيء مما سبق.

المحور الرابع:

البنك المركزي والبنوك التجارية

الأهداف التعليمية

- التعرف على أسباب ظهور البنك المركزي والبنوك التجارية؛
- معرفة أهم الفروقات بين البنك المركزي والبنوك التجارية؛
- التعرف على البنك المركزي، خصائصه ووظائفه؛
- التعرف على الإصدار النقدي وحدوده؛
- التعرف على البنوك التجارية، خصائصها ووظائفها.

المحور الرابع: البنك المركزي والبنوك التجارية

تُعد البنوك المركزية والتجارية ركائز أساسية في النظام المالي لأي اقتصاد، حيث تؤدي كل منهما أدوارًا متكاملة لضمان الاستقرار الاقتصادي. حيث يقف البنك المركزي في كل دولة على رأس هرم الجهاز المصرفي، حيث زوده القانون بالعديد من الصلاحيات التي تكفل له أداء دوره المنوط به، باعتباره بنك الدولة وكذا مستشار الحكومة المالي، كما أنه يعتبر بنك البنوك، وبالتالي فهو يشرف على السياسة النقدية تحديدا ومتابعة وتقييما، بينما تركز البنوك التجارية على تقديم خدمات مالية مثل قبول الودائع ومنح القروض للأفراد والشركات. تتفاعل هذه المؤسسات لدعم النشاط الاقتصادي، حيث تضع البنوك المركزية الأطر التنظيمية والرقابية التي توجه عمل البنوك التجارية.

أولا: البنوك المركزية: تعريفها، خصائصها ووظائفها

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية والمصرفية في الدولة، حيث يشكل أساسا النظام النقدي والمالي في كل العالم، فبواسطته تتمكن الدول من تنفيذ السياسات النقدية والمالية التي من شأنها أن تدعم السياسة الاقتصادية للحكومات لذلك فهو يلعب دورا حاسما في مجال صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في الدولة وتنفيذها ويسهر على حسن سير النظام الائتماني بشكل عام.

1- نشأة البنك المركزي:

يعد البنك المركزي القاعدة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل الدول، وأداة ضرورية لتنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة. وتعتبر تجربة البنوك المركزية تطورا حديثا يعود في الأساس إلى القرن الميلادي التاسع عشر، فقد كانت البنوك المركزية عند بداية نشأتها بنوكا تجارية، تستخدم سلطاتها المختلفة من دعم الحكومات.

أنشئ أول بنك مركزي في السويد عام 1668م، وأطلق عليه" البنك المركزي السويدي"، والذي تأسس عام 1656 كبنك تجاري، وفي عام 1694 ظهر بنك إنجلترا كواحد من بين أولى البنوك المركزية التي تأسست، وتبعه بنك فرنسا عام 1800، ثم ظهر بنك هولندا عام 1814 م، وبنك النمسا عام 1817 م، بلجيكا عام 1818، اسبانيا عام 1850 م، وبنك اليابان عام 1882 م، وظهرت أيضا البنوك الفيديرالية المركزية في الو م أ عام 1914 م. ونشير أن تطور إنشاء البنوك المركزية لم يكن بوتيرة متجانسة، حيث أن حوالي 90%، منها تأسست في القرن العشرين، فمع نهاية الحرب العالمية الأولى ونظام البنوك المركزية في انتشار مستمر حتى لم يعد أي بلد يخلو من وجود بنك مركزي، وقد حدث ذلك إما عن طريق تحويل بنوك تجارية كبيرة كانت تقوم ببعض وظائف البنك

المركزي عن طريق إعطائها الصيغة القانونية بواسطة إصدار التشريعات، وبلدان أخرى قامت بإنشاء بنوك مركزية جديدة.[1]

2- تعريف البنك المركزي:

البنوك المركزية أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات المفكرين والاقتصاديين وتعددت التعاريف والتسميات التي أطلقت عليها، لتتماشى مع التطورات الحاصلة في النشاط الاقتصادي في مختلف نظم العالم، ففي الو.م.أ يطلق عليها "نظام الاحتياطي الفدرالي"، وفي الهند "البنك الفدرالي"، وفي فرنسا "بنك فرنسا" ويطلق عليه في بعض الدول "مؤسسة النقد"،[2] وفي الجزائر يطلق عليه "بنك الجزائر".

يعرف البنك المركزي بأنه "البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي المصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كإصدار العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، واحتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية، فضلا عن قيامه بدور المقرض الأخير للبنوك التجارية وكذا إنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية، بالإضافة إلى القيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلائم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية".[3]

كما عرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مصرفية حكومية تتولى مهمة الإصدار النقدي دون غيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى، فهو بنك الدولة ومستشارها المالي والملجأ الأخير للإقراض بوصفه بنك البنوك والجهة المنوط بها القيام بعمليات الإشراف والرقابة على الائتمان والنشاط المصرفي، كما أنه يمثل السلطة النقدية للبلد الذي يتولى إدارة السياسة النقدية بما يكفل تحقيق وزيادة النمو والتشغيل.

والبنك المركزي يتعامل مع الائتمان شأنه في ذلك شأن البنوك الأخرى، ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته ومن حيث أهدافه ومن حيث طبيعة العمليات التي يقوم بها، وبالتالي من حيث طبيعة المتعاملين معه، فمن حيث الملكية نجد أن البنوك المركزية عادة ما تكون مملوكة ملكا كاملا للحكومة، أو قد تأخذ شكل شركات مساهمة تمتلك الحكومة جزءا كبيرا من أسهمها ضمانا للسيطرة عليها وحسن توجيهها، ما يضمن إمكانية رسم سياستها وتوجيهها لتحقيق الصالح العام. أما من حيث أهداف البنك المركزي يمكن القول بأنه يسعى لتحقيق

---

[1] انظر:

- محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص 373.
- نور الدين بوالكور، **الاقتصاد البنكي، مدخل تحليلي تقييمي معاصر**، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2021، ص 53.
- عباس كاظم جاسم الدعمي، زهراء يوسف عباس السعدي، **مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الإمارات، 2021، ص 65.

[2] يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 23.

[3] أكرم محمود الجوراني، عبد الرزاق حسن حساني، **النقود والمصارف**، منشورات جامعة دمشق، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص 150.

أهداف تتمثل أساسا في مد الأسواق بالنقود التي تتناسب مع احتياجاتها، والسيطرة على كميتها والتأثير عليها كما سيأتي بيانه عند الحديث عن السياسة النقدية وأدواتها، كما نشير أن البنك المركزي لا يسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية، وهذا لا ينفي إمكانية تحقيقه أرباحا على الإطلاق، والقصد هنا أن الأرباح إنما تتحقق كعامل عارض وليس كهدف في حد ذاته. أما أخيرا من حيث العمليات التي يقوم بها البنك المركزي والتي تكون عادة مع الهيئات العامة، وبصفة خاصة مع البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وكذا الهيئات الحكومية، بالدرجة التي يمكن معها القول أنه يمثل بنك البنوك، كما سيأتي بيان ذلك ضمن وظائف البنك المركزي.[1]

3- خصائص البنوك المركزية:

هناك جملة من الخصائص يتصف بها البنك المركزي منها:

- البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين والتشريعات التي تسنها، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها، وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفذ هذه الأخيرة عن طريق التدخل، والتوجيه والمراقبة؛ بحيث يكون هناك تناسق مع السياسة الاقتصادية للبلد؛
- لا يتعامل البنك المركزي مع عامة الأفراد والشركات، فهو لا يستطيع أن يقوم بالوظائف التي يقوم بها البنك التجاري؛
- البنك المركزي له سلطة خاصة على البنوك التجارية، فله سلطة قانونية كما له أدوات وتقنيات يستطيع من خلالها أن يجعل البنوك التجارية تنفذ السياسة النقدية التي يرغبها؛
- البنك المركزي يعتبر أحد أجهزة الدولة، فهو جهاز للحكومة يجب عليه أن يتبع سياسة تتفق مع قرارات الحكومة، فهو يعمل كبنك للحكومة ويلبي احتياجاتها المالية للحكومة؛
- يقوم البنك المركزي بالأعمال المصرفية كبنك للبنوك، وكملجأ أخير للإقراض، وبوظيفة المقاصة والتسوية ما بين البنوك التجارية، وهذه الوظائف لا تقوم بها البنوك التجارية؛
- البنك الوحيد الذي يحتكر إصدار النقود القانونية وتنظيم تداولها، ويحتفظ باحتياطات الدولة من العملات الأجنبية، ويعمل على تحقيق استقرار سعر الصرف؛
- مؤسسات لا تعمل إلى تحقيق الربح، كما هو الحال في البنوك التجارية.
- هناك بنك مركزي في كل دولة (تمركز اتخاذ القرار في يد سلطة واحدة)، وقد يكون له فروع في نفس الدولة.

[1] سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2018، ص-ص 182-185.

4- وظائف البنوك المركزية:

مهما اختلفت البنوك المركزية في أسمائها وتنظيماتها فإن وظائفها وأهدافها تتشابه إلى حد كبير في معظم الأقطار، مما سبق يتضح لنا المكانة التي يعتريها البنك المركزي في المجتمع، وقد أشرنا بصورة عامة إلى بعض من الوظائف المنوطة به، ويمكن إجمال أهم الوظائف بشيء من التفصيل فيما يلي:

أ- **البنك المركزي بنك إصدار:** حيث ينفرد بإصدار وتنظيم العملة داخل الدولة وفقا لاحتياجات التعامل، ويعتبر كذلك المسؤول الوحيد عن تغطية النقود الورقية المصدرة بالذهب والعملات الأجنبية. تتمثل الأسباب الرئيسة لتركيز حق إصدار النقود في جهة محددة في:

- تماثل أوراق النقد، وتحقيق رقابة أفضل على إصدار النقود؛
- يعطي أوراق النقد قبولا عاما وبقوة القانون؛
- يمكن الدولة من أن تمارس نوعا من الإشراف على التزام البنك المركزي بقواعد إصدار الأوراق القانونية؛
- يعطي البنك المركزي بعض وسائل الرقابة على البنوك التجارية، فيما يتعلق بتوسعها وانكماشها في مقدار ما تصدره من ائتمان.

ب- **بنك الحكومة ومستشارها المالي:** لأنه يعتبر المستشار المالي للحكومة والمسؤول عن احتياطاتها ويقدم لها كل القروض ذات الآجال المختلفة التي هي بحاجة إليها، ويمسك حساباتها وينظم مدفوعاتها خاصة الخارجية منها، كما يشرف على كل الاتفاقات المالية التي تعقدها مع الخارج، ويتولى خدمة الدين. كما يقوم بإبداء الرأي حول الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في المجالات والسياسات الاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتها السياسات النقدية والمالية، وخاصة ما تعلق بكيفية تفادي عجز الميزانية وطرق تمويل الإنفاق الحكومي، وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات، فضلا عن تحديد هيكل أسعار الفائدة، وكذا تحقيق الاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا.

ج- **بنك البنوك:** إن البنك المركزي يقوم بوظيفة بنك البنوك من خلال ثلاثة نواحي، هي:

- **البنك المركزي هو المحتفظ بالاحتياطي النقدي للبنوك التجارية:** فقد وجدت البنوك التجارية أن الودائع المحتفظ بها لدى البنك المركزي تتمتع بدرجة عالية من الثقة والمصداقية، مما يُعزز قوة النظام المصرفي. وتتمثل إحدى الفوائد الرئيسية لهذه الودائع في تعزيز ثقة الأفراد بالجهاز المصرفي، مما يدعم استقراره واستدامته؛
- **الملجأ الأخير للإقراض:** تعد هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي نظرا لدورها الحاسم في تعزيز استقرار النظام المصرفي، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية. وفقا لهذه الوظيفة، يتدخل البنك المركزي لدعم البنوك التجارية من خلال تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية عند الحاجة، بهدف ضمان استدامة واستقرار الجهاز المصرفي؛

- **البنك المركزي بنك المقاصة الالكترونية والتسويات والتحويلات:** فالبنك المركزي يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك الأعضاء، فلما كان هو المحتفظ بالاحتياطي النقدي للبنوك التجارية، فإنه يكون من السهل عليه أن يقوم بعملية التسويات والمقاصة. هذه الأخيرة هي عملية تصفية الشيكات التي تتلقاها البنوك من عملائها بقصد تحصيلها لحسابهم من البنوك الأخرى عن طريق عملية تحويل القيد من حساب إلى حساب.

د- **تنظيم وإدارة الائتمان:** أهم وظيفة للبنوك المركزية في وقتنا الحاضر، هي كمنظم ومراقب على عمليات الائتمان الخاصة بالبنوك التجارية، وهي الوظيفة التي من خلالها يمكن أن يقوم برسم السياسة النقدية للدولة وتنفيذها للعمل على تحقيق الصالح العام. من خلال استعمال أدوات وآليات مختلفة منها ما هي كمية ومنها ما هي نوعية، وهذا من أجل:

- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في مختلف القطاعات الاقتصادية والمصحوب بالعمالة؛
- إحكام الرقابة على الائتمان المصرفي بما يتلاءم والوضع الاقتصادي القائم؛
- المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات؛
- المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات؛
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

د- **موازنة سعر الصرف:** قد يلجأ البنك المركزي إلى تقييم العملة المحلية بأقل من سعرها الحقيقي عندما يهدف إلى ترويج منتجات الدولة وزيادة صادراتها، كما قد يلجأ لتقييم العملة المحلية بأعلى من سعرها الحقيقي عندما يكون مضطرا لسداد مدفوعات خارجية على نطاق واسع بهدف التخفيف من عبئها (السعر الحقيقي لأي عملة محلية هو السعر الذي يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب)، كما قد يلجأ لتثبيت العملة المحلية بهدف تجنب أي تقلبات تطرأ على سعرها.

5- أولويات البنك المركزي

من أولويات البنك المركزي، نذكر:

- **معدل تضخم منخفض ومستقر:** لتجنب الأضرار الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمشكلة التضخم؛
- **معدل نمو مرتفع ومستقر:** للمحافظة على مستوى معيشة أفراد المجتمع وتحسينها (محفزات للنشاط الاقتصادي)؛
- **نظام مالي مستقر:** من خلال تجنب التقلبات في الأسواق المالية لأنها تؤدي إلى زيادة المخاطر وعدم اليقين، واضطراب في المعاملات؛
- **استقرار معدل الفائدة:** حتى يمكن التنبؤ بتكاليف قرارات تتعلق بالادخار والاستثمار في المستقبل؛

- **استقرار سعر الصرف الأجنبي:** وهو ضروري لتنشيط التجارة الخارجية وضمان استقرار معاملات المصدرين والمستوردين وعدم تعرضهم لخسائر غير متوقعة.

ثانيا: الإصدار النقدي وحدوده

يشير الإصدار النقدي إلى تلك العملية التي بواسطتها يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية لصالح الأعوان الاقتصاديين (المؤسسات، الأفراد، والحكومة)، ويتم ذلك عن طريق طبع الأوراق النقدية وصك النقود المعدنية، وعليه فإن إصدار النقود من طرف البنك المركزي يتم عبر تنقيد بعض الأصول، حيث أن التنقيد هي عملية تتجسد في طبع وصك النقود القانونية مقابل حصوله على أصول حقيقية ونقدية من الجهات التي أصدر النقود لفائدتها، والتي تمثل العناصر المقابلة للإصدار النقدي أو غطاؤه،[1] والتي سبق وأن أشرنا إليها سابقا. وتتم عملية الإصدار في البنك المركزي على مرحلتين رئيسيتين، حيث يتم في المرحلة الأولى حصول البنك المركزي على أصول نقدية أو شبه نقدية تمثل حق للبنك المركزي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين من مشروعات اقتصادية بنوك ومؤسسات مصرفية ومالية محلية أو أجنبية أو الحكومة ممثلة في الخزينة العمومية، وهذه الأصول التي تكون ما يسمى غطاء الإصدار. ليقوم فيما بعد بتنقيد هذه الأصول.

1- قواعد الإصدار:

بعد معرفة مصادر الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي، من المهم التساؤل عن حدود قدرة الإصدار التي يمتلكها، فيما إذا كانت مطلقة أم مقيدة. لكن وقبل ذلك وباعتبار أن النظام النقدي الورقي مر بأنظمة إصدار مختلفة وصولا إلى انفصال الصلة تماما بين النقود الورقية والقاعدة المعدنية، حسب المراحل التالية:[2]

أ- **نظام الغطاء الذهبي الكامل:** تبعا لهذا النظام فالبنك المركزي يقوم بإصدار النقود بحجم الذهب الموجود عنده، أي يكون احتياطي الذهب المقابل للنقود المصدرة يعادل 100% من قيمتها، وعيب هذه الطريقة أنها تؤدي إلى تقييد قدرة البنك المركزي على إصدار النقود في حالة زيادة الطلب عليها وفي أوقات الرواج إذا لم يتوفر له رصيد ذهبي كاف؛

ب- **نظام الإصدار الجزئي الوثيق:** وهنا يتم تثبيت مبلغ معين بموجب القانون والذي يمكن تغطيته فقط بسندات حكومية، بينما يجب أن تتم تغطية أية إصدارات إضافية من الأوراق النقدية تتجاوز هذا المبلغ كليا بالذهب، ويعاب على هذا النظام أنه يقيد حرية بنك الإصدار حيث أن كل زيادة (فوق الإصدار الوثيق) يجب أن تغطى بالذهب؛

ج- **نظام الإصدار النسبي:** وطبقا لهذا النظام فإن القانون ينص على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء ولكن يعطيه أهمية أقل من تلك الأهمية التي يحتلها في النظام السابق فيسمح القانون للبنك

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 101.

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول، **مرجع سابق**، ص -ص 82-85.

المركزي بتغطية أوراق النقد المصدرة بذهب يمثل نسبة معينة من قيمتها، ويغطي المتبقي من الأوراق النقدية المصدرة بموجودات محددة مثل الأوراق التجارية والسندات الحكومية سواء كانت أصدرتها الحكومة المحلية أو حكومة أجنبية تكون عملتها قابلة للتحويل أو عملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب؛

د- **نظام الحد الأقصى للإصدار:** يقضي بتحديد حد أقصى لمقدار ما يستطيع البنك المركزي إصداره من النقود القانونية دون أي غطاء ذهبي، ويمكن تغيير مقدار الحد الأقصى وذلك بالرجوع إلى البرلمان حسب متطلبات النشاط الاقتصادي؛

هـ- **نظام الإصدار الحر:** بموجب هذا النظام يسمح للبنك المركزي بإصدار النقود حسب ما يقدره من احتياجات النشاط الاقتصادي لأي كمية من النقود، وتخضع الكميات المصدرة لقرارات البنك المركزي ولا يرتبط ذلك برصيد ذهبي أو بأي اعتبارات غير مستوى النشاط الاقتصادي وحاجة الاقتصاد القومي لذلك. ويمثل هذا النظام الاتجاه الحديث في نظم الإصدار في البلاد المختلة لأنه يحقق أقصى درجات المرونة ويمكن البنك المركزي من تأدية دوره وممارسة مسؤولياته في توجيه النشاط الاقتصادي

2- حدود الإصدار النقدي

مبدئيا، لا يمكن للبنك المركزي أن يقوم بإصدار النقود إلا في حدود مقابل قيمة الأصول التي يحصل عليها من الأعوان الاقتصاديين كمقابل للإصدار، وعليه يصبح التساؤل يدور حول مقدرة الأعوان الاقتصاديين على تقديم مثل هذه الأصول ومدى سلطة البنك المركزي في قبولها أو رفضها. وانطلاقا من ذلك يمكن القول أن:[1]

- العنصر الأول الذي يحدد هذه القدرة يرتبط بشكل وثيق بمدى طاقة النشاط الاقتصادي وقدرته على خلق القيم؛
- العنصر الثاني يرتبط بمدى السلطة التقديرية التي يتوفر عليها البنك المركزي في قبول أو رفض هذه الأصول باعتباره سلطة نقدية تقوم بالسهر على ضمان الاستقرار النقدي.

أ- بالنسبة للموجودات الخارجية:

عندما يتعلق الأمر بالموجودات الخارجية فإن الأمر لا يرتبط بالبنك المركزي وإنما يرتبط بشكل وثيق بمدى كثافة العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد وقدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق أرصدة خارجية موجبة، ومتى استطاع الاقتصاد أن يحقق هذه الأرصدة الإيجابية في تعامله مع اقتصاديات العالم الخارجي فإن ذلك يسمح بتدفق صافي للأصول الخارجية إلى داخل هذا الاقتصاد. ويقوم البنك المركزي بطريقة تلقائية بتنقيد هذه الأصول لا يعترضه في ذلك أي عائق، ويقوم بذلك في كل مرة يحصل فيها على مثل هذه الأصول.

من الواضح أن تلقائية الإصدار النقدي مقابل الأصول الخارجية تجعل من هذه الأخيرة متغيرا خارجيا مستقلا عن سلطة البنك المركزي. لا يستطيع هذا الأخير رفض تنقيد الأصول الخارجية التي يحصل عليها

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص-ص 107-111.

(إصدار نقدي)، كما لا يستطيع في الحالة المعاكسة رفض سحب النقود من التداول (تدميرها) في حالة خروج هذه الأصول الخارجية وتدفقها إلى بقية العالم مقابل تسديد التزامات نشأت على الاقتصاد الوطني. وبالتالي لا يملك البنك المركزي سلطة فعلية في التعامل مع هذا العنصر، وهو ما يجعل الموجودات الخارجية يمثل عاملا مستقلا بالنسبة لسياسة الإصدار.

ب- بالنسبة للقروض الداخلية التي يمنحها للأعوان الاقتصاديين (قروض للاقتصاد وقروض للحكومة):

تظهر السلطة الحقيقية للبنك المركزي عندما يتعلق الأمر بالعناصر الداخلية للإصدار النقدي، ومع ذلك، فإن هذه السلطة تتفاوت في حدودها فيما لو تعلق الأمر بالقروض الممنوحة للحكومة أو بالقروض الممنوحة للاقتصاد.

وفي كل الأحوال، فهي تفسح مجالا للبنك المركزي في توسيع هامش مناورته عند التعامل مع هذه العناصر وتعويض الانعكاسات التي تنشأ عن حركة الموجودات الخارجية.

ج- القروض الممنوحة للحكومة:

تطرح إشكالية العلاقة بين البنك المركزي والخزينة وهما مؤسستان مملوكتان لجهة واحدة هي الدولة. تقوم الخزينة بتسيير مالية الدولة (الحكومة) عن طريق تنفيذ عمليات الإنفاق على برامج الحكومة الاجتماعية والاقتصادية مستعملة في ذلك شتى مختلف مصادر التمويل المتاحة. فإذا كانت المصادر غير كافية، يمكن أن تلجأ إلى البنك المركزي لكي يمدها بما تحتاج إليه من أموال باعتباره بنك الحكومة، على البنك المركزي أن يقوم بذلك، ولكنه مطالب أن يقوم بذلك في حدود السهر على تحقيق المهمة التي كلفته بها الحكومة وهي المحافظة على الاستقرار النقدي، بمعنى ألا يقوم بتقديم الأموال بالشكل الذي يمكن أن يهدد هذا الاستقرار والتساؤل الذي يمكن طرحه في هذا الخصوص ما هي حدود التوفيق بين طرفي هذه المعادلة.

في الواقع، لا توجد إجابة قاطعة لمثل هذا التساؤل، ولكن هناك تجارب أجريت في فترات وأماكن مختلفة تفاوتت في مدى فعاليتها. وقد دفعت المخاطر (التضخمية بشكل خاص) التي يمكن أن تترتب عن تمويل البنك المركزي للخزينة كثير من الدول الصناعية المتقدمة إلى منع أي إمكانية لقيام البنك المركزي بتقديم أي نوع من التسبيقات للخزينة بشكل مباشر، بطبيعة الحال بقيامه بالتعامل في السندات العمومية في السوق النقدية، التي تشكل الآلية المناسبة لقيام العلاقة بين البنك المركزي والخزينة مع التأكيد على أن لا شيء يجبره على التعامل في هذه السندات، حيث يبقى ذلك اختيارا يحدده بنفسه متى شاء وفقا لتقديراته للوضع النقدي بشكل عام، و لهذه الطريقة يمكن القول أن العلاقة بين البنك المركزي والحكومة قد تم إخراجها من الإطار المباشر وتحويلها إلى السوق.

د- القروض الممنوحة إلى الاقتصاد:

تظهر السلطة الفعلية للبنك المركزي نظرا لما يتمتع به من وسائل للتأثير على قدرة البنوك على منح القرض وبالتالي إنشاء النقود وتعتبر الرقابة على البنوك جد حساسة نظرا لقدرتها هي أيضا على خلق النقود وامتلاكها بالتالي الجزء من السلطة التي يتمتع بها.

إن الإصدار النقدي لصالح الاقتصاد لا يحدها قيد موضوعي أو قانوني. ليس هناك أي نص في القانون النقدي الجزائري مثلا يحدد طبيعة القروض وحجمها التي يمنحها البنك المركزي للبنوك. وهذا ما يجعل القرار بشأن منح هذه القروض إلى هذه البنوك مرتبط بإرادته فهو الذي يحدد طبيعة السندات التي يقبلها في إعادة الخصم أو في إعادة التمويل في السوق النقدية، وهو الذي يحدد المبلغ الذي يريد تقديمه في إطار هذه العملية. كما يقرر متى يقوم بمنح قروض لهذه البنوك في الحساب الجاري ويحدد المبلغ الذي يراه مناسبا لهذا الغرض. وبالتالي، نستطيع القول أن البنك المركزي يمتلك سلطة نافذة وحقيقية في هذا المجال.

تجدر الإشارة في هذا المجال أن سلوك البنك المركزي لا تحدده أية اعتبارات تجارية، وإنما تحدده اعتبارات التوازن النقدي. وبالتالي فإن قرارات قبول منح قروض للبنوك من عدمه إنما تتوقف على تقديراته للوضع النقدي السائد وتطوراته المحتملة ويعتمد بالتالي على رؤية تقديرية تحمل التطورات الممكن حدوثها في الاقتصاد.

ثالثا: البنوك التجارية تعريفها، خصائصها ووظائفها

تعد البنوك التجارية أحد أهم ركائز التقدم الاقتصادي، فهي تسهم في تمويل المشاريع الاستثمارية واشباع الحاجات المتعددة للعملاء سواء أفراد أو مؤسسات، كما تساهم في توسيع حجم السوق من خلال تيسير وتنشيط المعاملات المالية والتجارية. والبنوك التجارية عبارة عن مؤسسات تجارية، الغرض من قيامها شأنها في ذلك شأن أي مؤسسة تجارية أخرى، هو تحقيق الربح انطلاقا من تقدين جملة من الخدمات المصرفية.

1- نشأة البنك التجاري:

البنوك في شكلها الحالي لم يظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، وإنما كانت وليدة تطور طويل امتد من النظم البدائية الأولى وصولا للنظام الحالي، ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي للصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ثم ظهر الصاغة الذين يحولون الذهب إلى سيولة، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في

خزائن الصائغ، ومن هنا انتبه الصاغة لهذه الحقيقة فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الإقراض.[1]

هذا التطور، الذي استغرق زمنا طويلا عزز ثقة الجمهور، فتحولت مؤسسات الصيارفة إلى نواة البنوك التجارية. كما أنه مع اتساع نشاط الصيرفة برزت منافسة حادة وهياكل مصرفية متنوعة. غير أن هذا التطور صاحبه بالمقابل مزيد من الاضطراب والفوضى، حيث تفاقمت عمليات الاحتيال والتلاعب بالمسكوكات وهو ما تولد عنه شعور من الدول بمسؤولياتها فتم إنشاء مصارف تابعة للدولة بغرض وضع حد لهذا الانزلاق. ومن هنا نشأت البنوك الحديثة بداية من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد، حيث تأسس أول بنك بمدينة البندقية سنة 1157 تلاه بنك برشلونة سنة 1401 ثم بنك ريالتو سنة 1587 بمدينة البندقية، بعدها بنك أمستردام سنة 1609 الذي يعتبر النموذج الذي احتوته معظم البنوك الأوروبية مع ما أملته من اختلافات الظروف والأحوال بين دولة وأخرى، مثل بنك هامبورغ بألمانيا سنة 1619 وبنك إنجلترا سنة 1694، ثم بنك فرنسا الذي أسسه نابليون سنة 1800، لتنتشر البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من دول العالم.[2]

2- تعريف البنوك التجارية:

من الناحية اللغوية:

قبل عرض التعريف الاصطلاحي للبنك المركزي نشير إلى المفهوم اللغوي لكلمة "بنك" (بالفرنسية: Banque وبالإنجليزية Bank) فهي مشتقة من كلمة "Banca" باللاتينية وكلمة "Banco" بالإيطالية، وتعني في كلتا الحالتين الطاولة، وهي المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، حيث عليها كان الصاغة والصيارفة خاصة في إيطاليا يمارسون عملهم المتمثل في الاتجار بالنقود بالجلوس على الطاولات في الموانئ والأماكن العامة ثم تطور المعنى بعد ذلك ليقصد بالبنك المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، وفي الأخير أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة أي البنك بالمفهوم الحديث. أما كلمة مصرف فهي مأخوذة من كلمة صرف في اللغة العربية ومنها الصراف وهو من يبدل نقدا بنقد أو المستأمن على أموال الخزانة يقبض يصرف ما يستحق، والمصرف مكان الصرف وبه سمي البنك مصرفا.[3] وبالتالي فكلمة بنك ومصرف لغة لفظان متطابقان من حيث المدلول.

---

[1] انظر:

- خليل عبد القادر، **الاقتصاد البنكي-مدخل معاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 37.
- محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص 189-190.

[2] انظر:

- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية: المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 21.
- رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي: مفاهيم، تحاليل، تقنيات**، ط 01، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 11.

[3] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **المرجع نفسه**، ص 21.

- **من الناحية الاصطلاحية:**

يعرف البنك التجاري على أنه: "تلك البنوك التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا بمصارف الودائع وأهم ما يميزها على غيره هو: قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك خلق النقود."[1] ركز هذا التعريف على الدور المحوري للبنوك التجارية في التعامل بالائتمان، قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، وخلق النقود، مما يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية ويُبرز أهميتها في تعزيز السيولة ودعم النشاط الاقتصادي.

كما لا يخرج البنك التجاري (من حيث أصل النشأة والتطور في الوظائف التي يقوم بها)، من كونه مجرد مشروع رأسمالي، يسعى إلى تحقيق الربح، وهو في سبيل تحقيق هذه الغاية ينتج خدمات معينة مصرفية متعددة التي يقدمها لعملائه من الأفراد والمشروعات، وغيرهما ممن هم بحاجة هذه الخدمات، باستخدام عناصر إنتاج يدفع لها مقابل استخدام، وهذا المقابل يمثل نفقات المشروع، في حين العائد ينتج أساسا من الفروق في أسعار الفائدة بين السعر الذي يقترض به، والسعر الذي يقرض به.[2]

وهناك من عرفه بأنه "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، ويطلق عليها اصطلاح "بنوك الودائع".[3]

كما عرفت بأنها "تلك المؤسسة التي تقوم بتجميع المدخرات في شكل ودائع وتقديمها إلى المحتاجين إليها خاصة المستثمرين في شكل قروض، وتأخذ نظير هذا العمل مقابل يتمثل في الفرق ما بين الفائدة الدائنة المستحقة للمودعين والفائدة المدينة التي يدفعها المقترضون".[4]

من خلال ما سبق عرضه من تعاريف يمكن القول أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات ائتمانية تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، وهي تمثل ركيزة أساسية للنظام المصرفي بحكم عددها وحجمها.

3- **السمات الأساسية للبنوك التجارية:**

للبنوك التجارية مجموعة من الخصائص التي تميزها عن بقية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ونورد أهم العناصر التي تصنع هذا الفرق فيما يلي:

---

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط 03، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 10.

[2] علاء أحمد إبراهيم رزق، **استراتيجية المؤسسات المالية والنقدية في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصر**، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2014، ص 57.

[3] زين حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 149.

[4] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي: مفاهيم، تحاليل، تقنيات، مرجع سابق**، ص 14.

- **الربحية:** تشكل الفوائد على الودائع الجزء الأعظم من التكاليف الثابتة للبنوك التجارية، مما يجعل أرباحها حساسة لتغيرات الإيرادات، حيث تؤدي زيادة الإيرادات إلى تضخم الأرباح بنسبة أكبر، والعكس صحيح، مما يستلزم سعي الإدارة لتعزيز الإيرادات وتجنب انخفاضها. رغم أن الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل يترتب عليه التزامات بدفع فوائد بغض النظر عن الأرباح، إلا أنه يتيح تحقيق صافي الفوائد، وهو الفرق بين عوائد استثمار الودائع والفوائد المدفوعة، مما يوفر للملاك عائدًا يفوق العائد الاستثماري المباشر، بينما يؤدي الاعتماد على أموال الملكية إلى مخاطر مالية قد تهدد استمرارية البنك؛

- **السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك التجاري في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم فيجب أن يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك التجاري كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائهم مما قد يعرض البنك للإفلاس؛

- **الأمان (الضمان):** من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فإنّ البنوك التجارية لا بد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل؛

وهناك من يضيف على هذه السمات الثلاث، ما يلي:

مبدأ التدرج: حيث تتواجد البنوك التجارية في الدرجة الثانية من الترتيب الرأسي للجهاز المصرفي، وهذا بعد البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة؛

- البنوك التجارية تتعدد وتتنوع وتنتشر عبر العديد من المناطق وحتى خارج الدولة الأم ولا يحدها في ذلك غير حجم السوق وفرص الربح المتوقعة؛

- تتميز المصارف التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) تشكل نقودا لم تكن موجودة أصلا وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك.

4- وظائف البنوك التجارية:

مع التقدم الاقتصادي الهائل الذي يشهده العالم، فإن البنوك التجارية أصبحت تقوم بالعديد من الوظائف على نطاق أوسع مما كانت تقوم به من قبل وأصبحت تتحمل مسؤوليات كبيرة في المجال الاقتصادي للدولة، وتنقسم وظائف البنوك التجارية إلى:[1]

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **مرجع سابق**، ص 40-41.

أ- الوظائف التقليدية:

- فتح الحسابات الجارية، وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، لأجل ...الخ)؛
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمان، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:
  - منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية؛
  - تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
  - التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها؛
  - تمويل التجارة من خلال فتح الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي؛
  - تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛
  - التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء؛
  - تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المحسوبة عليها؛
  - المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة؛
  - تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة؛

ب- الوظائف الحديثة:

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة؛
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، (لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا يجب تجاوزه)؛
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة على الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

خلاصة المحور:

من خلال تناولنا للبنوك المركزية والبنوك التجارية، خلصنا إلى جملة المفاهيم التالية:

- بدأ التطور التاريخي لعمل البنوك من عمل الصرافين وصياغ الذهب الذي تطور حتى ظهرت فكرة البنوك التجارية بمفهومها المعاصر؛
- البنك المركزي هو المؤسسة المصرفية الأولى، فهو بنك الدولة وبنك الإصدار وبنك البنوك، وهو السلطة النقدية الذي تتولى عملية الإشراف والرقابة على الائتمان وإدارة السياسة النقدية بما يكفل تحقيق الاستقرار وزيادة النمو والتشغيل المستدام.
- يمارس البنك المركزي وظيفته في الرقابة على الائتمان وإدارة السياسة النقدية من خلال عدد من أدوات السياسة النقدية وأبرزها؛
- نشأت البنوك التجارية كمحصلة لعدد من العوامل والتطورات المتلاحقة في ميدان الائتمان والنشاط المصرفي ومنها الثقة التي اكتسبتها البنوك في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها برد ودائع الأفراد عند الطلب، إضافة إلى إدراك البنوك أن الأفراد لا يسحبون ودائعهم كاملة في وقت واحد وهو الأمر الذي أدى قيام البنوك بخلق تعهدات والتزامات تفوق قيمتها قيمة ما لديها من ودائع حقيقية، وهكذا أصبحت البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان والتأثير على العرض الإجمالي للنقود؛
- إن قدرة البنوك على خلق الائتمان ليست مطلقة حيث أن نجاحها في مضاعفة الائتمان يعتمد على عدد من الشروط منها نسب الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي، وكذلك يعتمد على مدى النضج لدى أفراد المجتمع في التعامل مع الجهاز المصرفي، إضافة إلى حجم الودائع الأصلية والطلب النشط على قروض البنوك؛

أسئلة المحور:

السؤال الأول: أجب بدقة واختصار على الأسئلة التالية:

- ابحث عن مراحل تطور البنوك المركزية؟ ثم قارن بين البنك المركزي والبنك التجاري؟
- يتميز البنك المركزي بوظيفة الإصدار النقدي، عرفها مع شرح أهم المعايير والأسس المتحكمة فيها؟
- أذكر وظائف البنك المركزي، واختر واحدة واشرحها شرحا مختصرا؟
- ما هي أهم قواعد الإصدار النقدي؟

السؤال الثاني: اختر الإجابة الأكثر دقة من بين الإجابات المقترحة.

1- ما الهدف الرئيسي للبنك المركزي في النظام الاقتصادي؟ أ- تحقيق أقصى ربح ممكن؛ ب- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي؛ ج- منافسة البنوك التجارية؛ د- جذب الاستثمارات الأجنبية.	**2- ما الفرق الرئيسي بين البنك المركزي والبنوك التجارية من حيث الهدف؟** أ- حجم رأس المال؛ ب- نوع الخدمات المقدمة؛ ج- الهدف الأساسي (الربح مقابل الاستقرار)؛ د- ليس أي مما سبق.
3- كيف يتعامل البنك المركزي مع الموجودات الخارجية؟ أ- يرفضها بشكل كامل؛ ب- يتحكم بها بشكل مطلق؛ ج- يقوم بتنقيدها بشكل تلقائي؛ د- يجمدها في الحسابات.	**4- ما المقصود بنظام الإصدار الحر للنقود؟** أ- ربط الإصدار النقدي بالذهب بنسبة 100%؛ ب- تقييد إصدار النقود بنسبة معينة؛ ج- إصدار النقود دون ارتباط برصيد ذهبي وفقط بحاجة الاقتصاد؛ د- منع إصدار النقود تماما.
5- أهم ما يميز البنوك التجارية هو: أ- الملكية الحكومية الكاملة؛ ب- السعي لتحقيق الربح؛ ج- إصدار العملة؛ د- الرقابة على النظام المصرفي.	**6- أي من التالي لا يعتبر من وظائف البنك المركزي؟** أ- إصدار العملة؛ ب- الإشراف على السياسة النقدية؛ ج- قبول الودائع من الأفراد؛ د- إدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية.
7- متى بدأت معظم البنوك المركزية في العالم بالتأسيس؟ أ- القرن الثامن عشر؛ ب- القرن التاسع عشر؛ ج- القرن العشرين؛ د- ليس أي مما سبق.	**8- أي من التالي يعتبر من الخصائص الأساسية للبنوك التجارية؟** أ- احتكار إصدار العملة؛ ب- السيولة والأمان والربحية؛ ج- الرقابة على النظام المصرفي؛ د- تحديد السياسة النقدية.
9- دور البنك المركزي كـ "بنك البنوك" يعني: أ- منافسة البنوك التجارية؛ ب- الإشراف والرقابة على البنوك؛ ج- تملك جميع البنوك؛ د- إلغاء دور البنوك التجارية.	**10- ما المقصود بالسيولة في البنوك التجارية؟** أ- القدرة على تحقيق أرباح عالية؛ ب- الاستعداد للوفاء بالودائع في أي وقت؛ ج- زيادة رأس المال؛ د- تقليل المخاطر

11- ما أهم أولويات البنك المركزي؟ أ- تحقيق أعلى ربح ممكن؛ ب- معدل تضخم منخفض، نمو مستقر، استقرار مالي؛ ج- زيادة حجم الإصدار النقدي؛ د- كل ما سبق.	**12- كيف يتم تحديد حدود الإصدار النقدي؟** أ- بشكل عشوائي؛ ب- وفق طاقة النشاط الاقتصادي وسلطة البنك المركزي؛ ج- بتعليمات مباشرة من الحكومة؛ د- بناءً على احتياطي الذهب فقط.
13- كيف تختلف البنوك المركزية عن البنوك التجارية في الهدف من الربح؟ أ- لا يوجد فرق؛ ب- البنوك المركزية تسعى للربح بشكل مباشر؛ ج- البنوك المركزية لا تسعى للربح كهدف أساسي؛ د- ليس أي مما سبق.	14- **ما الفرق الرئيسي بين نظام الغطاء الذهبي الكامل والإصدار الحر؟** أ- لا يوجد فرق؛ ب- الارتباط بالذهب مقابل الإصدار بدون قيود؛ ج- حجم الإصدار؛ د- نوع العملة.

المحور الخامس:

خلق النقود والمضاعف النقدي

الأهداف التعليمية

- التعرف على مفهوم خلق أو إنشاء النقود؛
- فهم آلية خلق النقود، والمضاعف النقدي؛

المحور الخامس: خلق النقود، والمضاعف النقدي

يمكن التعامل مع البنك التجاري على أنه مؤسسة اقتصادية، الودائع هي المادة الأولية لها والقروض هي المخرجات، وعملية تحويل الودائع إلى قروض يتم من خلالها خلق نقود الودائع.

تقوم عملية خلق النقد" اشتقاق الودائع"على مبدأ "الودائع تخلق النقد" أي أن الودائع تخلق القروض والقروض تخلق الودائع، وذلك بافتراض أن القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي ستعود إليه كليا أو جزئيا، لأن الذي يستفيد من قرض مصرفي سيدفع به مستحقات معينة (مثلا: شراء مواد أولية وتجهيز...إلخ)، والذي سيتم الدفع إليه باعتبار أن (البائع) سيودع هذا المبلغ في حسابه، أي سيعود إلى الجهاز المصرفي. سنقوم من خلال هذا المحور معرفة آلية خلق النقود وكذا المضاعف النقدي.

أولا: خلق النقود

أحد الوظائف الهامة التي تميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، هي أن هذه البنوك تستطيع خلق النقود أو تمحوها. وتتوقف قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان (خلق النقود الائتمانية أو النقود المصرفية) على عدة عوامل، يقع في مقدمتها مدى وفرة السيولة النقدية في خزائنها، وحجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي، ومدى انتشار الوعي المصرفي أو العادة المصرفية في استخدام الشيكات.

وتكمن الفكرة الرئيسية لعملية خلق النقود، أنه من خلال الخبرة والتجربة اتضح للبنوك التجارية أنها ليست بحاجة للاحتفاظ بكامل ودائع الأفراد الجارية أو تحت الطلب، وما دام الأمر كذلك (أي ليس هناك ضرورة للاحتفاظ بأموال المودعين بنسبة 100%)، فلقد اتجهت الإدارة المصرفية للبنوك التجارية إلى الاكتفاء بالاحتفاظ بجزء من الودائع في صورة احتياطيات (احتياطيات قانونية إجبارية وأخرى وقائية أو اختيارية)، على أن تقوم البنوك التجارية بعد ذلك بإقراض ما تبقى من الاحتياطيات شريطة انتشار الوعي المصرفي داخل الاقتصاد الوطني، ففي حالة غياب الوعي المصرفي (أي فقدان الثقة في الجهاز المصرفي)، فإن البنك يخشى من استخدام أموال المودعين في أنشطة الإقراض، وهي الحالة التي تنعدم فيها كفاءة الإدارة المصرفية، وتنتشر فيها عمليات تهريب الأموال، وتعم موجات الركود والكساد. وعليه، فنقود الودائع هذه ليس لها أي وجود مادي أو ملموس على عكس النقود التي يصدرها البنك المركزي، تتجسد في مجرد كتابات محاسبية في السجلات التجارية للبنوك التي أنشأتها، ويخضع إنشاء نقود الودائع إلى نفس الآلية والمنطق اللذان يحكمان إصدار النقود من طرف البنك المركزي، حيث تقوم البنوك بإنشاء هذا النوع من النقود (نقود الودائع) تبعا لحصولها على نوع معين من الأصول ألا وهي النقود القانونية التي تستلمها في شكل ودائع.[1]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 112.

إن العادة المصرفية (درجة الوعي المصرفي)، هي بمثابة حصن الأمان لفترة البنوك في التأثير على المعروض النقدي من خلال قدرتها على خلق النقود، وزيادة مكون النقود الائتمانية في إجمالي العرض النقدي، ونظرا لخطورة عملية خلق النقود على الاقتصاديات الوطنية، اتخذ البنك المركزي من قاعدة نسبة الاحتياطي القانوني أداة فعالة ومؤثرة في الرقابة على قدرة البنوك التجارية في خلق النقود. إذ يستطيع البنك المركزي تقييد احتياطيات البنك التجاري وفرضت الرقابة الصارمة على منح الائتمان وإنشاء النقود وتوظيف الأموال في الاستثمارات المختلفة.

وعليه فإن عملية خلق النقود تعني "قدرة البنك التجاري على تقديم أموال للجمهور ومنح قروض من ودائع ليس لها وجود لدى البنك، بل من الأموال التي تودع لدى البنك على شكل حسابات جارية وودائع تحت الطلب".[1] وتعتبر عملية خلق النقود مهمة جدًا للاقتصاد، كما أن انفراد البنوك التجارية بهذه العملية يعود لسببين، الأول قدرة البنك التجاري على ضمان تسديد الودائع في أي وقت بسبب ما لديه من سيولة؛ أما الثاني فهو استمرار الطلب على الائتمان من قبل الأفراد وشركات الأعمال.

كما تستند عملية خلق النقود على توافر أمرين ضروريين، هما:[2]

- توافر الثقة من جانب جمهور المتعاملين في مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته عند الطلب؛
- قبول فكرة قانون الأعداد الكبيرة، أي توقع وجود تدفق مستمر من إيداعات العملاء يزيد عن مسحوبات الودائع في كل لحظة زمنية.

ثانيا: المضاعف النقدي

من أجل الوصول إلى فهم عملية خلق النقود، فإنه يتعين الإشارة إلى مفهوم المضاعف النقدي، والذي يفسر تضاعف قدرة البنك التجاري بشكل متزايد على منح القروض انطلاقا من وديعة يحصل عليها،[3] ويعتبر المضاعف النقدي وسيلة هامة لدى البنك المركزي لمراقبة مدى نجاحه في تطبيق السياسة النقدية. وهناك من انصرف في تعريفه للمضاعف النقدي بشكل عام، بأنه قدرة البنوك التجارية على خلق النقود، فكلما توسعت في إعطاء القروض كلما زادت قيمة المضاعف النقدي، وكلما انخفضت البنوك التجارية حجم ائتمانها قلت قيمة المضاعف، فهو عدد المرات التي يتضاعف لها عرض النقود عند تغير القاعدة النقدية، أي النسبة بين الودائع الجديدة والزيادة في الاحتياطي.[4]

---

[1] أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 136.

[2] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 112.

[3] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 126.

[4] بلقاسم يوسف بازينة، **تقدير نموذج المضاعف النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2008-2018**، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2020، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، ص 20؛

يعتبر المضاعف النقدي أداة شديدة الأهمية في السياسة النقدية من خلال التحكم النسبي في عرض النقود فإن ارتأت السياسة النقدية سياسة توسعية فهي توسع من عملية الائتمان فيتوسع عرض النقد من خلال ذلك، أما إذا استهدفت السياسة النقدية استقرار الأسعار ومحاصرة التضخم تدخلت بأدواتها التي تؤثر على المضاعف النقدي لتعطيله من أجل كبح عملية خلق النقود من أجل حصر العرض النقدي، من خلال علاقة المضاعف النقدي بالسياسة التوسعية أو الانكماشية ودوره في التحكم النسبي بالعرض النقدي نفهم أن المضاعف النقدي يتأثر بأدوات السياسة النقدية، فالمضاعف النقدي يزداد كلما قام البنك المركزي في زيادة المدخرات مثل أن يقوم بخفض الاحتياطي الإلزامي مثلا فيستطيع البنك التجاري من الاستفادة من الفرق في السيولة الناجمة عن فرق الاحتياطي الإلزامي لمنحها في شكل قروض فيزداد المضاعف النقدي، يتأثر أيضا المضاعف النقدي بالودائع فكلما زادت هذه الأخيرة أثرت على مقدرة البنوك على خلق النقود والعكس صحيح، وفي نفس الإطار تساهم أسعار الفائدة هي الأخرى في التأثير على المضاعف النقدي، فكلما انخفضت أسعار الفائدة زادت الطلب على القروض ومن ثم تحرك معدل المضاعف النقدي إلى الأعلى، كما تلعب أداة السوق المفتوحة دورا في التأثير على المضاعف النقدي فإقدام البنك المركزي على شراء السندات والأوراق التي تمتلكها البنوك هو إقدام غير مباشر على زيادة المضاعف النقدي من خلال توفير السيولة جراء التخلي عن تلك الأوراق المباعة للبنك المركزي واستغلال تلك السيولة في منح مزيد من الائتمان.[1]

ثالثا: آلية خلق النقود

في إطار النشاط الاعتيادي اليومي تقوم البنوك التجارية بمنح قروض للاقتصاد من أجل تمويل الأنشطة الاقتصادية التي يجريها، وسنكتفي بتوضيح هذه الآلية بافتراض وجود عدد من البنوك التجارية باعتبار أن هذا الفرض يقربنا من الحالة الواقعية. كما نفترض أن النظام البنكي يتكون إضافة إلى البنك المركزي من بنوك تجارية نعتبرها كمؤسسة واحدة لغرض التبسيط فقط، أين يتوزع الزبائن بينها.[2] ولفهم الآلية نسوق المثال التالي:[3]

لنفترض أن أحد البنوك التجارية وليكن البنك (أ) تحصل على وديعة (أولية أو أصلية) من أحد العملاء (س) مقدارها **1000** دج، وأن نسبة الاحتياطي القانوني هي **20%** من حجم الوديعة، ومن خلال افتراض أن الجهاز المصرفي يتكون من مجموعة من البنوك أ، ب، ج، د ... وهكذا، يجب على البنك (أ) أن يحتفظ بمبلغ الاحتياطي الإجباري وهو لدى البنك المركزي وهو **1000** دج$X20\% = 200$ دج، **وبعد احتفاظه بهذا المبلغ يصبح لديه 800** دج كاحتياطي إضافي.

---

[1] سي محمد كمال، مختاري مصطفى، **محددات المضاعف النقدي في الجزائر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017، المركز الجامعي بميلة، ص 142-143.

[2] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 115-116.

[3] وليد العايب، لحلو بوخاري، **مرجع سابق**، ص-ص 51-56.

إذن المبلغ **800** دج هو كمية النقود التي تزيد عن الإحتياطي القانوني وبالتالي بإمكان هذا البنك أن يمنح هذا المبلغ كقرض، فإذا فرضنا أن هذا المبلغ أقرض إلى شخص آخر (ع) ليشتري سلعة (×) فإن عرض النقود يزيد بمبلغ **800** دج عندما يضيف البنك ذلك المبلغ من النقود إلى الحساب الجاري للمقترض، وهكذا لم تتناقص كمية النقود لدى أحد، فما زال لحد الآن الشخص (س) الذي أودع الوديعة الأولية يحتفظ في حسابه بالبنك (أ) مبلغ **1000** دج ، كما أن المقترض (ع) لديه **800** دج لشراء السلعة (x).

عندما يشتري المقترض (ع) السلعة (x) فإنه يدفع الثمن للتاجر بشيك بمبلغ **800** دج ويقوم التاجر بإيداع هذا الشيك في البنك (ب) ويحدث عند تصفية هذا الشيك أن الاحتياطي الفائض لدى البنك (أ) سوف يزول عندما يدفع مبلغ **800** دج إلى البنك (ب) ، ولكن عندما يتلقى البنك (ب) **800** دج نقدا كوديعة لا بد أن يحتفظ بنسبة **20** % من الوديعة **800** دج وتساوي قيمة الاحتياطي **800** دج$\boldsymbol{20X\%}$ **= 160**دج وأما المبلغ المتبقي من **800** دج فهو**800** دج − **160** = **640** دج وهذا المبلغ يمثل الاحتياطي الإضافي الذي يستطيع أن يقوم بإقراضه البنك التجاري (ب).

وحين يقوم هذا البنك (ب) بإقراض ما لديه من احتياطي إضافي تزداد ودائع المقترضين بمبلغ 640 دينار، وبذلك يزداد العرض النقدي بمبلغ **640** دج وحتى الآن ما زال المودع الأول يحتفظ بـ **1000** دج في حسابه بالبنك (أ) كما يحتفظ تاجر السلع (×) بمبلغ **800** دج في حسابه بالبنك (ب) كما أن مقترضا جديدا تسلم حالا مبلغ **640** دج، وبالتالي فإن العرض تزايد لحد الآن بمبلغ **1000 + 800 + 640 = 2440** دج ومن الواضح أن العملية ستستمر في ظل الافتراضات المذكورة سابقا، ويمكن توضيح بقية مراحل عملية خلق النقود الناتجة عن إيداع مبلغ **1000**دج كما يلي:

البنك	ودائع نقدية جديدة التي تستلمها البنوك	الاحتياطي الإجباري 20%	ودائع تحت الطلب ناشئة عن قروض جديدة
أ	1000	200	800
ب	800	160	640
ج	640	128	512
د	512	102.4	409.6
-	-	-	-
الإجمالي	5000	1000	4000

وطبقا لهذا المثال تكون الزيادة الكلية للودائع تحت الطلب هي **5000** دج. وهذا يعني أن النظام البنكي استطاع خلق **4000** دج نتيجة تداول الأموال بالشيكات.

ويمكن الوصول إلى نفس النتائج التفصيلية التي تم عرضها من خلال حساب:

- مضاعف الودائع (مضاعف الائتمان)= $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$.
- الزيادة الكلية في الودائع = الوديعة الأولية $\boldsymbol{X}$ مضاعف الودائع

وبتطبيق هاتين المعادلتين على الأرقام السابقة، حيث يلاحظ أن الوديعة الأولية كانت 1000 دج، ونسبة الاحتياطي القانوني 20%.

- مضاعف الودائع (مضاعف الائتمان)= $\frac{1}{20\%} = 5$مرة ؛
- الزيادة الكلية في الودائع $= 1000$ دج $X\ 5 = 5000$ دج

أي أن زيادة أولية في الودائع مقدارها 1000 دج أدت إلى زيادة كلية في الودائع قيمتها 5000 دج، أي إجمالي عملية خلق النقود هو 5000 دج، بينما صافي عملية خلق النقود تساوي الزيادة الكلية في الودائع مطروحا منها الوديعة الأصلية.

كما يمكن الوصول إلى نفس النتيجة بمعادلة واحدة:

$$\text{الزيادة الكلية في الودائع} = \frac{\text{الوديعة الأصلية الأولية } \left(\text{الاحتياطي المبدئي}\right)}{\text{معدل الاحتياطي القانوني}} = \frac{1000 \text{ دج}}{20\%} = 5000 \text{ دج}$$

بينما:

- صافي عملية خلق النقود $= 5000 - 1000 = 4000$ دج

أي أن:

- حجم الودائع المشتقة= $\frac{\text{الوديعة الأولية}}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$ − الوديعة الأولية
- $5000 - 1000 = 4000$ دج

رابعا: قدرة النظام البنكي التجاري على خلق نقود الودائع وحدودها

إذا كان إنشاء النقود من طرف البنوك التجارية يتم، كما رأينا سابقا، بمناسبة منح القرض للأعوان الاقتصاديين دونما أن تكون هناك حاجة مسبقة إلى حيازة نقود قانونية، فإنه يمكننا الآن الرجوع إلى الحالة الأكثر واقعية والمتمثلة في أن البنوك التجارية تقوم بمنح القروض انطلاقا من موارد متواجدة لديها بشكل مسبق. وتأتي هذه الموارد بشكل خاص من الجمهور في شكل ودائع تأخذ شكلا سائلا في غالب الأحيان. ولذلك عندما يريد البنك الإقدام على استعمال هذه الودائع في منح القرض فإنه يحتاط لإمكانيات السحب التي يقدم عليها أصحاب الودائع. ويعمل في سبيل ذلك على الاحتفاظ بنسبة من هذه الودائع في شكل سائل لديه لمواجهة هذه الطلبات، يسمى هذا الجزء بالاحتياطيات الحرة، نظرا لأن البنوك تحتفظ بها طبقا لإرادتها الخاصة. ومن جهة أخرى، يفرض على البنوك عادة الاحتفاظ بنسبة من الودائع الجديدة في شكل سائل لدى البنك المركزي في إطار السياسة النقدية لهذا الأخير، يسمى هذا الجزء بالاحتياطيات الإجبارية. ولذلك، فإن البنوك عندما تستلم ودائع جديدة فإما تقوم بالاحتفاظ بنقود سائلة تغطي ما يطلبه البنك المركزي إضافة إلى سيولة إضافية المواجهة احتياجات زبائنها الفعلية إلى السيولة (النقود القانونية).

وبطبيعة الحال، لا ينبغي للبنك أن يغالي في الاحتفاظ بنقود سائلة في شكل احتياطيات حرة ما دام الاحتياطي الإجباري محدد بشكل مستقل عن إرادته ومفروض عليه من طرف السلطة النقدية تزيد عن الحاجة لأنه ليس من مصلحته أن يحتفظ بسيولة عقيمة (لا تدر أي عائد) على حساب استعمالها في توظيفات منتجة لعوائد. ومن جهة ثالثة، يمكن أن يتعرض البنك إلى تسرب فعلي للنقود إلى خارجه، ويمكن إدراك هذا التسرب بشكل أوضح في إطار النظام البنكي المتعدد. وعليه ندرس في المثال الموالي خلق النقود في حالة عدم وجود تسرب نقدي (كما عرضناه في المثال السابق)، ثم كخطوة ثانية بافتراض وجود تسرب نقدي (حيث يفقد البنك السيطرة على جزء آخر يأخذ شكل تسرب فعلي للنقود القانونية إلى خارج دائرة النظام البنكي)، وإجراء مقارنة بين الحالتين.[1]

❖ الحالة الأولى: حالة عدم وجود تسرب نقدي

في هذه الحالة، تتوقف قدرة البنك على إنشاء النقود على عاملين اثنين هما مبلغ الوديعة (النقود القانونية الموجودة لديه) التي يتسلمها البنك، ونسبة الاحتياطي النقدي الإجباري المحدد من طرف البنك المركزي بشكل سيادي في إطار السياسة النقدية، وبافتراض عدم وجود احتياطات نقدية حرة.

نفترض أن بنك تحصل على وديعة بقيمة 1 000 000 دج، وبافتراض الاحتياطي القانوني (يذهب إلى حساب البنك التجاري لدى البنك المركزي) يقدر بـ 6% ، وما تبقى من الوديعة توضع في الصندوق، والمبلغ المتبقي تم منحه في شكل قروض (Cr)، ومع افتراض أنه لا يوجد تسرب نقدي أي أن المبالغ المقرضة تعود كاملة إلى الجهاز المصرفي في شكل ودائع، وعليه نكون أمام العمليات التالية لخلق النقود.

المصرف	الوديعة D	الاحتياطي الإجباري R=6%	القروض Dr الودائع المشتقة
01	1000000	60000	940000
02	940000	56400	883584
03	883600	53016	830584
04	.....	.....	.....
05	.....	.....	.....
الإجمالي	16 666 666	1000000	15 666 666

كملخص للمعطيات السابقة، **الوديعة الأولية** (الأصلية) لدى **البنك 1** كانت بمبلغ مليون دج، قمنا بتطبيق عليها معدل احتياطي نقدي قانوني (6%) أي مبلغ 60 000 دج، المبلغ المتبقي أقرضه البنك للشخص X.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 119-120.

ونظرا لعدم وجود تسرب نقدي، سيقوم الشخص X بإيداع ذات المبلغ لدى **البنك 2** مثلا، بمبلغ القرض وتسمى **وديعة ائتمانية 1 (وديعة مشتقة باعتبارها مشتقة من الوديعة الأصلية)**، هذه الأخيرة سيتم تطبيق عليها معدل الاحتياطي القانوني، وتمنح كقرض ثاني لشخص Z، هذا الأخير يضع الأموال لدى البنك 3 في شكل وديعة ائتمانية 2 لعدم وجود تسرب نقدي، هذه الوديعة يتم تحويل جزء من الوديعة في شكل احتياطي إجباري، ليصل إلى 169416، والمبلغ المتبقى من الوديعة الثانية سيذهب في شكل قرض آخر. وهكذا تستمر العملية مع بقية المصارف، حيث كل مصرف يقبل وديعة مشتقة يقتطع منها نسبة الاحتياطي القانوني، ويقرض المتبقي منها حتى تصل إلى آخر دورة، ويتواصل الأمر إلى أن تتساوى:

الوديعة الأولية = مجموع الاحتياطات الإجبارية

عندها يتوقف البنك عن عملية خلق النقود، وتحسب كمية النقود التي تم إنشاؤها عموما، بالعلاقة:

حجم الودائع المشتقة (Ms)= الحجم الكلي للودائع (M) – حجم الوديعة الأولية(D)

والحجم الكلي للودائع في الجهاز المصرفي تحسب بالعلاقة= $M=D+Ms$**، أي التي هي مجموع الوديعة الأولية، مضافا لها الودائع المشتقة، وتحسب بالعلاقة التالية:**

$$\text{الحجم الكلي للودائع} = \text{الوديعة الأصلية}. \frac{1}{\text{معدل الاحتياطي القانوني}}$$

$$M = D.\frac{1}{R}$$

- حيث: $\frac{1}{R}$، هو المضاعف النقدي الذي يفسر تضاعف قدرة البنك التجاري بشكل متزايد على منح القروض انطلاقا من وديعة يحصل عليها.
- R هو معدل الاحتياطي الإجباري.

إن تزايد قدرة البنك على منح القروض بالشكل الموصوف سابقا يعبر عن وجود ظاهرة نقدية هي المضاعف النقدي، وهو عبارة عن آلية تسمح للبنوك بتوسيع طاقتها على منح القروض يفوق بكثير ما تحوزه من نقود قانونية (في شكل ودائع).

❖ **الحالة الثانية: وجود تسرب نقدي**

نصادف في هذه الحالة ظاهرة نقدية أخرى وهي تفضيل الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لديهم، وبالتالي نتخلى على فرضية أن التداول النقدي يتم بكامله عبر البنك التجاري أو النظام البنكي التجاري، وهذه الحقيقة تعني أن جزءا من النقود (أو لنقل من القاعدة النقدية) يتسرب خارج دائرة النظام البنكي ليستقر عند الأعوان الاقتصاديين غير الماليين حيث يفضل الجمهور أو الشركات والمؤسسات الاحتفاظ بها لمواجهة مدفوعاتهم اليومية مثل مقابلة متطلبات الإنفاق الاستهلاكي، أو أي وجه آخر من أوجه الإنفاق، وهنا نكون أمام حقيقة مفادها أن التسرب النقدي يمارس نفس الآثار على قدرة النظام البنكي على إنشاء النقود التي يمارسها

الاحتياطي النقدي المحتفظ به من طرف البنوك، وهو ما يعني أن وجود تسرب نقدي يقلص من قدرة النظام البنكي على إنشاء النقود والعكس صحيح.[1] وبالعودة إلى المثال السابق، نفترض أن: معدل الاحتياطي القانوني هو R=6%؛ أما مقدار التسرب النقدي F=50% ؛ أي هناك نسبة كبيرة من النقود تتحول إلى خارج الجهاز المصرفي.

المصرف	الوديعة D	الاحتياطي الإجباري R=6%	القروض Dr الودائع المشتقة	التسرب النقدي
01	1000000	60000	940000	470 000
02	470 000	28 200	441 800	220 900
03	220 900	13 254	207 646	103 823
04	.....	.....	.....	.....
05	.....	.....	.....	.....
المجموع:	16 666 666	1000000	15 666 666	

التسرب النقدي يؤثر على عملية خلق النقود، حيث كلما كان هناك تسرب نقدي، كلما انخفضت عملية خلق نقود الودائع لدى البنوك التجارية، وهنا مع إدخال متغير التسرب النقدي، في العلاقة السابقة:

$$\text{الحجم الكلي للودائع} = \text{الوديعة الأصلية}.\frac{1}{\text{الحد الفعلي للاحتياطات القانونية}}$$

$$\text{الحد الفعلي للاحتياطات القانونية} = (R+F)-(R.F)$$

$$M = D.\frac{1}{(R+F)-(R.F)}$$

ويمثل الحد: $\frac{1}{(R+F)-(R.F)}$. المضاعف النقدي في حالة وجود تسرب نقدي إلى خارج دائرة البنوك، ويفسر بطبيعة الحال الطاقة المتزايدة للنظام البنكي على خلق أو إنشاء النقود، ومع ذلك فإن تواجد النسب المعبرة عن التسرب النقدي F والاحتياطي النقدي R في مقام العلاقة يشير إلى أن هذين الأخيرين يلعبان دور المقلص لقدرة النظام البنكي على إنشاء النقود.

ومنه: حجم الودائع المشتقة (Ms)= الحد الأقصى لخلق الودائع – حجم الوديعة الأولية(D)

بالعودة للمثال السابق، ولحساب النقود المشتقة في حالة وجود تسرب نقدي، فإن:

$$M = 1000000.\frac{1}{(0.06+0.5)-(0.06X0.5)} = 1886792.45$$

$$Ms = 1886792.45 - 1000000 = 886792.45 \text{ النقود المشتقة}$$

مع العلم أنها كانت 15 666 666 عندما كان التسرب النقدي معدوم. وعليه كلما زادت نسبة التسرب النقدي، كلما أدت إلى انخفاض قدرة البنك على إنشاء نقود الودائع.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 126-127.

أسئلة المحور:

السؤال الأول: أجب بدقة واختصار على الأسئلة التالية:

- خلق النقود هو نتيجة من نتائج قيام البنك بوظائف معينة، ما هي هذه الوظائف؟ وأي البنوك تستطيع أن تخلق نقودا؟
- ما هي الفرضيات الأساسية التي تبنى عليها عملية خلق النقود؟
- ما المقصود بمضاعف الائتمان مع كتابة صيغته الرياضية؟
- ما المقصود بالتسرب النقدي؟

السؤال الثاني: اختر الإجابة الأكثر دقة من بين الإجابات المقترحة.

1- ما هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه عملية خلق النقود؟ أ- النقود تخلق الودائع؛ ب- الودائع تخلق النقود؛ ج- القروض تخلق الودائع؛ د- الاحتياطي يخلق النقود.	**2- أي من العوامل التالية لا يؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان؟** أ- وفرة السيولة النقدية في خزائن البنوك؛ ب- حجم الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي؛ ج- معدل التضخم في الاقتصاد؛ د- ليس أي مما سبق؛
3- ما هو الهدف الرئيسي من احتفاظ البنوك التجارية بجزء من الودائع كاحتياطي؟ أ- زيادة أرباح البنك؛ ب- تلبية متطلبات البنك المركزي؛ ج- مواجهة طلبات السحب المحتملة؛ د- تقليل المخاطر الائتمانية.	**4- ماذا يحدث لقدرة البنك على خلق النقود عندما يزداد الوعي المصرفي في المجتمع؟** أ- تنخفض؛ ب- تزداد؛ ج- تبقى ثابتة؛ د- تصبح غير قابلة للتنبؤ.
5- ما هو المضاعف النقدي؟ أ- نسبة الزيادة في الودائع إلى الزيادة في الاحتياطي؛ ب- نسبة الاحتياطي القانوني إلى إجمالي الودائع؛ ج- نسبة القروض الممنوحة إلى إجمالي الودائع؛ د- نسبة النقود المتداولة إلى الاحتياطي القانوني؛ هـ- ليس أي مما سبق.	**6- كيف يمكن للبنك المركزي أن يقلل من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود؟** أ- خفض نسبة الاحتياطي القانوني؛ ب- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني؛ ج- تشجيع البنوك على منح المزيد من القروض؛ د- خفض أسعار الفائدة.
7- ما هو التأثير المباشر لزيادة التسرب النقدي على عملية خلق النقود؟ أ- زيادة قدرة البنوك على خلق النقود؛ ب- تقليل قدرة البنوك على خلق النقود؛ ج- لا يؤثر على عملية خلق النقود؛ د- يزيد من سرعة دوران النقود.	**8- ما هي العلاقة بين المضاعف النقدي ونسبة الاحتياطي القانوني؟** أ- علاقة طردية؛ ب- علاقة عكسية؛ ج- لا توجد علاقة؛ د- علاقة ثابتة.

9- ما هو الأثر المتوقع لزيادة الودائع على المضاعف النقدي؟ أ- انخفاض المضاعف النقدي؛ ب- زيادة المضاعف النقدي؛ ج- لا يتأثر المضاعف النقدي؛ د- يتذبذب المضاعف النقدي بشكل غير منتظم.	**10- ما هو الشرط الأساسي لاستمرار عملية خلق النقود في النظام المصرفي؟** أ- ارتفاع معدلات التضخم؛ ب- انخفاض أسعار الفائدة؛ ج- عودة القروض الممنوحة إلى النظام المصرفي كودائع؛ د- زيادة الاحتياطي القانوني.
11- كيف يمكن حساب صافي عملية خلق النقود؟ أ- الزيادة الكلية في الودائع؛ ب- الزيادة الكلية في الودائع مطروحاً منها الوديعة الأصلية؛ ج- مجموع القروض الممنوحة؛ د- الفرق بين الاحتياطي القانوني والاحتياطي الفعلي.	**12- أي من التالي لا يعتبر من العوامل المؤثرة على المضاعف النقدي؟** أ- نسبة الاحتياطي القانوني؛ ب- التسرب النقدي؛ ج- حجم الودائع الأولية؛ د- معدل النمو الاقتصادي.
13- ما هي الوظيفة الأساسية للاحتياطي القانوني في عملية خلق النقود؟ أ- زيادة أرباح البنوك؛ ب- تقليل المخاطر الائتمانية؛ ج- التحكم في قدرة البنوك على خلق النقود؛ د- تحفيز النمو الاقتصادي.	**14- ما هو تأثير زيادة الوعي المصرفي على التسرب النقدي؟** أ- زيادة التسرب النقدي؛ ب- تقليل التسرب النقدي؛ ج- لا يؤثر على التسرب النقدي؛ د- يجعل التسرب النقدي غير قابل للتنبؤ.

المحور السادس:

التضخم والسياسة النقدية

الأهداف التعليمية

- التعرف على مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له؛
- التعرف على طرق قياس التضخم وآثاره؛
- التعرف على السياسة النقدية وأهدافها؛
- الإلمام لمختلف أدوات السياسة النقدية وفعاليتها.

المحور السادس: التضخم والسياسة النقدية

تعد ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر انتشارا في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بالاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، واختلفت حدتها باختلاف الفترات التي سادت فيها واختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها. تباينت الأسباب المنشأة لظاهرة التضخم وتعددت مظاهره، وذلك لتباين النظريات المفسرة لها، مما ترتب عنه اختلاف السياسات المستخدمة في مواجهتها أو الحد منها، من بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية التي تنفذها البنوك المركزية، وهي تعد أداة رئيسية لمواجهة التضخم من خلال تنظيم المعروض النقدي وأسعار الفائدة. كما تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التوازن بين استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي، مستخدمة أدوات مثل تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة، وغيرها. سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى كل من التضخم والسياسة النقدية.

أولا: التضخم والنظريات المفسرة له

لعله من الحقيقة القول بعدم وجود ظاهرة اقتصادية يعايشها الإنسان مع عجزه عن الإحاطة بطبيعتها وإدراك أبعادها مثل ظاهرة التضخم، سنحاول التعرف على ملامح هذه الظاهرة وأسبابها وأهم النظريات المفسرة لها، وصولا إلى طرق قياسها وأهم آثارها.

1- تعريف التضخم:

مما يعرفه الاقتصاديون جيدا أنه ليس هناك تعريف واحد للتضخم، بل هناك تعاريف عديدة كل منها ينطلق من زاوية من زوايا التضخم، فمنهم من عرفه بناء على أسبابه ومنهم من عرفه بناء على مظاهره وآثاره، كما أنه ليس هناك تعريف من التعاريف لا ترد عليه ملاحظات، ومرجع ذلك كله تعقد ظاهرة التضخم وتنوع عواملها وتشعب آثارها.

عرف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر والملموس في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي (فائض في الطلب وعجز في العرض) ومع ارتفاع في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب أي زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات، فإن قيمة النقود تنخفض ويسود التضخم". وسنعني بالتضخم هنا ارتفاع مستمر وملموس في المستوى العام للأسعار وعلى فترة زمنية قد تكون قصيرة وقد تكون طويلة.

كما عرف التضخم بأنه "الانخفاض المستمر في سعر النقود، أو في قيمة النقود، أو في القوة الشرائية للنقود". وهذا التعريف ينصرف تقريبا إلى مضمون التعريف الذي سبقه.

وهناك من عرفه بأنه "كميات كبيرة من النقود تطارد كميات ضئيلة من السلع". وكذلك بأنه " ارتفاع سريع للأسعار والأجور يؤدي تضاؤل القوة الشرائية وانخفاض معدل الادخار".[1]

[1] وضاح رجب، **التضخم والكساد: دراسات في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار**، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2009، ص 27.

أما الاقتصادي الأمريكي فريدمان فيرى التضخم على أنه "الزيادة المفرطة في إصدار النقد، فالتضخم حسبه هو ظاهرة نقدية دائما وأبدا"، وهو ذات الطرح الذي ذهب إليه الاقتصادي الإنجليزي كينز مع تمييزه لحالتين في الاقتصاد إحداهما دون مستوى التشغيل التام، عندها فإن زيادة الأسعار ستحفز الاقتصاد ويؤدي ذلك إلى انخفاض في البطالة وإلى الاستخدام الشامل، وهذا النوع من التضخم محمود لدى كينز، في حين التضخم السيئ حسبه هو الناشئ عن الزيادة في إصدار النقد بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام التام، حيث ستؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للنقود.[1]

أما روبرتسون فعرفه بأنه "عدم ملائمة الإنتاج للاحتياجات الضرورية والاجتماعية، وتوزيع غير عادل للدخول بين الفئات المساهمة في الإنتاج ".[2] يعد هذا التعريف من بين أفضل المفاهيم للتضخم حيث يتضمن العديد من الجوانب الجوهرية في التضخم والمتمثلة كونه ظاهرة مركبة معقدة اقتصادية واجتماعية.

2- أنواع التضخم

يتخذ التضخم عدة أشكال، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:[3]

أ- **التضخم الزاحف:** عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة، فإن هذا النوع من التضخم يسمى بالتضخم المعتدل أو التضخم الزاحف؛

ب- **التضخم الجامح:** يحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة، ويسمى هذا النوع بالتضخم الجامح أو التضخم المفرط أو المتسارع، وعندما يحدث هذا النوع من التضخم، فإنه يؤدي إلى اضطراب الاستقرار الاقتصادي، حيث تفقد العملة الوطنية قيمتها وتتصاعد الأسعار وتضعف الثقة بالاقتصاد الكلي. وقد عانت من هذا النوع من التضخم بعض بلدان أمريكا اللاتينية. وفي أوائل القرن الماضي، عرفت ألمانيا التضخم الجامح الذي أدى إلى تدهور كبير في الاقتصاد الألماني؛

ج- **التضخم المستورد:** عندما يعتمد اقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من الخارج. فعندما تعاني دول العالم الخارجي من ارتفاع الأسعار فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول المستوردة الأخرى. أي أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، وقد يحدث التضخم بسبب ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج من الخارج.

---

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، **مرجع سابق**، ص 195-196.

[2] شوقي أحمد دنيا، **النقود والتضخم**، ط 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 181.

[3] محمد أحمد الأفندي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط 02، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2012، ص 283-284.

3- نظريات تحليل أسباب التضخم:

تختلف النظريات في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة إلى الارتفاع المتواصل للأسعار، حيث تركز كل منها على مصدر تعتبره أساسيا في خلق هذه القوى التضخمية، وفيما يلي عرض مختصر لأهم النظريات المفسرة لأسباب التضخم:[1]

أ- النظرية النقدية في تفسير التضخم:

تنظر هذه المدرسة إلى التضخم باعتباره ظاهرة نقدية؛ فالتضخم يحدث عندما تطارد نقود كثيرة سلع قليلة. أي أن التضخم يقع عندما تزيد كمية النقود المعروضة بنسبة أكبر من نسبة نمو الناتج الحقيقي. وتستند هذه المدرسة النقدية في تفسيرها لسبب التضخم إلى الرؤية الفكرية للمدرسة الكلاسيكية، حيث قدمت هذه الأخيرة ما يسمى بمعادلة التبادل (معادلة فيشر) التي يفسر من خلالها التضخم.

إن معادلة التبادل هي: $M.V = P.Y$

حيث أن:

- M كمية النقود؛
- V سرعة دوران النقود؛
- P المستوى العام للأسعار؛
- Y إجمالي الناتج الحقيقي من السلع والخدمات؛
- $M.V$ إجمالي عرض النقود؛
- $P.Y$ إجمالي الطلب على النقود ويساوي الدخل النقدي.

حيث أن التضخم هو معدل تغير المستوى العام للأسعار، فإن هذا يتطلب إعادة صياغة معادلة التبادل السابقة في صورة معادلات تغير على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta V}{V} = \frac{\Delta P}{P} + \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

- $\frac{\Delta M}{M}$ معدل نمو (تغير) عرض النقود؛
- $\frac{\Delta V}{V}$ معدل تغير سرعة دوران النقود؛
- $\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل نمو الناتج الحقيقي؛
- $\frac{\Delta P}{P}$ معدل تغير الأسعار وهو معدل التضخم.

[1] محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص-ص 285-289.

تفترض النظرية النقدية ثبات سرعة دوران النقود، أي أن $\frac{\Delta V}{V}$ صفر. وبالتالي فإن المعادلة السابقة يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

تدل المعادلة السابقة على أن معدل التضخم يساوي معدل نمو عرض النقود مطروحاً منه معدل نمو الناتج الحقيقي. وفي مناسبات أخرى، تسمى تلك المعادلة بمعادلة معامل الضغط التضخمي.

وفقا للمعادلة السابقة يحدث التضخم، أي: يرتفع معدل التضخم عندما يكون معدل نمو عرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي، أي عندما تزيد كمية النقود M بنسبة أكبر من زيادة الناتج الحقيقي، أي أن التغيرات في عرض النقود هي المصدر الأساسي لحدوث التضخم، وهذا ما ينسجم مع عبارة التضخم ظاهرة نقدية.

ب- النظرية الكينزية في تفسير التضخم:

تفسر هذه النظرية التضخم بدفع الطلب، حيث ينشأ التضخم وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية عندما يرتفع الطلب الكلي الفعلي (الإنفاق الكلي) عن الطلب الكلي اللازم للحفاظ على مستوى الناتج الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، أي عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، عندما يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه مما يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار.

غير أن المدرسة الكينزية تفسر زيادة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي بالأسباب الآتية:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي أو كل عناصر الإنفاق الكلي؛
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي؛
- زيادة العرض النقدي الذي يسبب زيادة الإنفاق الكلي. وهنا تتفق المدرسة الكينزية مع المدرسة النقدية في دور زيادة عرض النقود على زيادة الطلب الكلي.

غير أن المدرسة الكينزية تعطي أهمية أكبر لزيادة الطلب الكلي الناجم عن زيادة أحد عناصر الإنفاق الكلي المذكورة سابقاً أو كلها. وفي كل الأحوال السابقة، فإن زيادة الإنفاق الكلي بسبب وجود حالة فائض طلب كلي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم أو حدوث ما يسمى بالفجوة التضخمية، وعليه كخلاصة، يحدث التضخم وفقا لنظرية جذب الطلب عندما يزيد الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي.

ج- النظرية الاحتكارية في تفسير التضخم

ترجع هذه النظرية حدوث التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهي الظاهرة المعروفة بالتضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج، المؤدية إلى انخفاض العرض الكلي مما يسبب تصاعد التضخم، حيث يُعزى ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى وجود قوة احتكارية في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج تستطيع رفع أسعار منتجاتها، لأنها لا

تخشى المنافسة، فهي تسيطر على الأسواق، وتسيطر على أسعار السلع، غير أن ارتفاع أسعار السلع يشجع العمال على المطالبة بزيادة أجورهم لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، وهذا يعطي مبررا آخر للشركات لزيادة أسعار منتجاتها نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة الأجور، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأسعار، فزيادة الأجور، ومن ثم زيادة الأسعار، وبالتالي تصاعد معدلات التضخم.

وفي الجانب الآخر، توجد نقابات العمال في أسواق عناصر الإنتاج، والتي تقوم بالمطالبة بزيادة أجور العمال لأسباب مختلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج؛ لأن بند الأجور يمثل نسبة مرتفعة في تكاليف الإنتاج، وعندما تزيد هذه الأخيرة فإن هذا يعد مبررا للشركات لزيادة أسعارها، وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى تصاعد معدلات التضخم.

ومن المعروف أنه عندما تمتلك نقابات العمال قوة احتكارية في سوق العمل، فإنها تنجح في الضغط على أرباب الشركات لزيادة الأجور. ولهذا السبب يحمل أرباب الشركات نقابات العمال مسؤولية حدوث التضخم.

نلاحظ أنه عندما يكون التضخم مدفوعا بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، فإن التضخم يحدث حتى عند حالة عدم التشغيل الكامل للموارد، أي أن التضخم يحدث في حالة وجود بطالة في عناصر الإنتاج ومنها عنصر العمل، وهذه هي الظاهرة المعروفة بالتضخم الركودي، أي أن معدل التضخم يتصاعد مع وجود ركود اقتصادي في مستوى التشغيل الكامل وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وهذه هي المشكلة التي واجهتها الدول المتقدمة الرأسمالية في عقد السبعينيات من القرن الماضي، وعليه كخلاصة فإن التضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج بسبب دور نقابات العمال يسمى التضخم الناجم عن ارتفاع الأجور. أما التضخم الناجم عن سلوك الشركات وأرباب العمل فيسمى بالتضخم الناجم عن زيادة الأرباح.

ثانيا: قياس التضخم، أسبابه و آثاره

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية نقدية تتمثل في الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار العام، مما يؤثر على القوة الشرائية والاستقرار الاقتصادي. يتم قياس التضخم عادة باستخدام مؤشرات مثل مؤشر أسعار المستهلك(CPI) ، وللتضخم آثار تشمل تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات، زيادة تكاليف المعيشة، وتفاقم عدم المساواة الاقتصادية إذا لم تواكب الأجور ارتفاع الأسعار. على الجانب الإيجابي، يمكن أن يحفز التضخم المعتدل النمو الاقتصادي عبر تشجيع الإنفاق. ومع ذلك، التضخم المفرط قد يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة واضطرابات اقتصادية.

1- قياس التضخم:

تستخدم الأرقام القياسية لقياس التضخم، وهي أداة إحصائية تستخدم لقياس ظاهرة بالنسبة إلى أساس معين، ويوجد العديد من الأرقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم، ومن أهمها:[1]

أ- **مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني:** حيث يقدم هذا الأسلوب مقياسا شاملا لمعدل التضخم لأنه يقيس تغيرات الأسعار لكل السلع والخدمات وليس مجرد سلة معينة من السلع، كما هو الحال في أسلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك. إضافة إلى أن هذا الأسلوب يركز على تغيرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا فقط.

يتم حساب مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني من خلال الصيغة التالية:

$$\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني} = \mathbf{100X}\frac{\text{قيمة الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{قيمة الناتج بالأسعار الثابتة}}$$

أو:

$$\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني} = \mathbf{100X}\frac{\text{قيمة الناتج المحلي الاسمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الحقيقي}}$$

ب- الأرقام القياسية لأسعار المستهلك: حيث يتم حساب هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

$$\text{الأرقام القياسية لأسعار المستهلك} = \mathbf{100X}\frac{\text{سلة السلع في سنة الأساس } \boldsymbol{X} \text{ أسعار السنة الجارية}}{\text{سلة السلع في سنة الأساس } \boldsymbol{X} \text{ أسعار سنة الأساس}}$$

حيث تشمل سلة السلع وحدات معينة من الغذاء والملابس والسكت والخدمات الأخرى.

2- أسباب التضخم:

تعبر حالة التضخم عن الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي، **ومن بين العوامل المؤدية إلى ارتفاع الطلب الكلي:**

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛
- توسع البنوك التجارية في منح القروض (الائتمان)؛
- عجز الميزانية الناتج عن رغبة الحكومة في تمويل خطط تمويلية فتلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي؛
- الارتفاع في معدلات الأجور.

أما مجموعة العوامل المؤدية إلى انخفاض العرض الكلي منها:

- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع.

[1] محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مرجع سابق، ص 573-574.

وعموما ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة، ومن أبرز هذه الأسباب:

- **تضخم ناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات
- الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع (رواتب) أجور عمالها بسبب مطالبهم؛
- **تضخم ناشئ عن الطلب:** ينشأ نتيجة زيادة حجم الطلب، والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا يقابله زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى.

3- آثار التضخم:

يحدث التضخم تأثيرا سلبية مختلفة أو إيجابية لشرائح وفئات المجتمع المختلفة. وبصورة عامة فإن التصاعد المستمر في الأسعار يؤدي إلى تدهور مستوى معيشة الأغلبية من أفراد المجتمع وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود، ذلك أن معدل التضخم يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وزيادة القيمة الحقيقية للدخول، وبصورة توضيحية محدودة، فإن التضخم يسبب الآثار التالية:[1]

أ- الآثار الاقتصادية:

- عجز جهاز التنمية عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج تبعا للطلب الفعلي للمستهلكين، فإذا توقع المستهلك ارتفاع الأسعار فيزيد طلبه الحالي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من جديد، أما المنتجون فقد يزيدون حجم الإنتاج مع تأجيل البيع مما يساعد على ارتفاع الأسعار وهنا ربما ينتهي بالنقود كأداة للمبادلة؛
- تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة وأداة للادخار نتيجة التضخم حيث يزيد الميل للاستهلاك لذلك يقال أن التضخم يساعد على الادخار العيني وانخفاض الادخار النقدي؛
- توجيه الاستثمار إلى صالح الأسعار وليس صالح الاقتصاد الوطني، ففي فترة الأزمات تزداد الأرباح النقدية بسبب ارتفاع الأسعار. وتعمل الدولة إلى فرض ضرائب على الأرباح.

لذلك يمكن القول بأن الفئة المتضررة هي:

- أصحاب الدخول النقدية الثابتة (العاملين المتقاعدين)؛
- المقرضون بأسعار فائدة ثابتة لا تتغير مع الأسعار؛
- أصحاب المدخرات النقدية؛
- المتعاقدون على تسليم البضائع مستقبلا بأسعار محددة سلفا.

والفئة المستفيدة هي:

- أصحاب الدخول المتغيرة (التجار، أصحاب المهن الحرة... الخ)؛
- المقترضون بأسعار فائدة ثابتة؛

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **مرجع سابق**، ص 84-85.

- أصحاب الأراضي والعقارات ... (الثروات)؛
- أصحاب المدخرات بالعملات الأجنبية.

ب- الآثار اجتماعية:

- سوء توزيع الدخل الوطني على أفراد الدولة؛
- توسيع الفجوة بين الأغنياء الفقراء؛
- ظهور سلوكيات سلبية نتيجة عدم قدرة الأفراد على تحقيق الإشباع من السلع والخدمات؛
- تدخل الدولة سواء في الدعم المباشر أو غير المباشر من أجل السلع والخدمات مثل الماء، والكهرباء، والأرز، والطحين ...الخ؛
- هجرة الأيدي العاملة الفنية إلى مناطق أو دول أخرى؛
- تفشي ظاهرة الفساد الإداري؛
- تأكل ثروة الطبقة الوسطى.

ثالثا: ماهية السياسة النقدية

تعتبر عملية تحديد السياسة النقدية ومراقبتها والإشراف عليها من مهام البنوك المركزية، ومن ثم فهي مجموع السياسات والقرارات التي يتخذها البنك من أجل الأهداف التي يريد الوصول إليها ضمن سياسته المحددة، كاستقرار الأسعار ودعم النمو أو استهداف التضخم أو ضبط العرض النقدي وغيرها من التدابير، مستخدما بذلك مجموعة من الأدوات تعرف بأدوات السياسة النقدية، والتي عرفت تطوراً عبر تاريخ الفكر الاقتصادي والمدارس الفكرية. ويجدر الذكر أن السياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية، وأن هذه الأخيرة هي جزء من السياسة العامة للدولة، والسياسة العامة للدولة جزء من نظام المجتمع وفلسفته، ونظام المجتمع ليس مغلقًا على ذاته، بل هو منفتح على العالم المحيط به، لاسيما في ظل تنامي ظاهرة العولمة.

سنحاول من خلال هذا المحور تناول مفاهيم عامة حول السياسة النقدية، وكذا أهدافها، وصولا إلى أهم أدواتها ومدى فعالية هذه الأدوات.

1- تعريف السياسة النقدية

تعددت واختلفت تعاريف السياسة النقدية باختلاف وجهات نظر الباحثين والمدارس الاقتصادية، غير أنها تلتقي عموما حول العناصر الرئيسية المكونة لهذه السياسة، وفيما يلي أهم التعاريف المقدمة للسياسة النقدية:

يقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة، من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا، والاستقرار الاقتصادي عمومًا".[1] وبعبارة أخرى يمكن القول: إن السياسة النقدية هي كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومتزنة.

كما عرفها بول ساموبلسون بأنها "أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود، أسعار الفائدة وشروط الائتمان، وتتمثل الأدوات الرئيسية لها في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي القانوني وسعر الخصم".[2]

هناك من أشار إلى أن للسياسة النقدية معنيين، الأول يسمى المعنى الضيق ويقصد به "الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة"، والثاني يسمى المعنى الواسع ويقصد به "جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد الوطني، وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي".[3]

عرفت السياسة النقدية كذلك بأنها "مجموع الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان (البنك المركزي)، وذلك بإحداث التأثيرات على كمية النقد ووسائل الدفع وهو ما يعرف بالمعروض النقدي بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، مستهدفة تحقيق النمو والعمل على حماية قيمة النقود من التعرض للتقلبات الواسعة التي تعكس آثارها على مستويات الأسعار وعلى مستوى معيشة السكان، وسبيلها في ذلك إدارة حركة التوسع والانكماش في المعروض النقدي بحيث لا تهبط معدلات التوسع النقدي إلى مستوى يعيق النشاط الاقتصادي في البلاد ولا تزيد إلى مستوى تنشأ عنه ضغوطا تضخمية".

من خلال التعاريف المقدمة يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي تقوم بها السلطة النقدية بالتأثير في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة من خلال فترة زمنية معينة.

2- أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة التي تنقسم إلى أهداف أولية ووسيطة وأخرى نهائية، وتحقيق هذه الأخيرة يتم بواسطة الاستراتيجية الحديثة للبنك المركزي التي تعتمد على الأهداف الأولية والوسيطة للوصول إلى الأهداف النهائية، حيث تقوم هذه الاستراتيجية بوضع هدف يتمثل في معدل

[1] رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، مرجع سابق، ص 179.

[2] لحلو بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 59.

[3] عباس كاظم جاسم الدعمي، زهراء يوسف عباس السعدي، **مرجع سابق**، ص 14.

سنوي لنمو الكتلة النقدية، وبناء على اتجاه ودرجة الفرق بين الأهداف والتقديرات يرفع البنك أو يخفض معدل المجاميع النقدية وبالتالي التحكم في عرض النقود بالإضافة إلى التحكم في الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.

أ- الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تعد هذه الأهداف متغيرات يحاول البنك المركزي من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطة وتتمثل فيما يلي:[1]

❖ **مجمعات الاحتياطات النقدية:** تعرف القاعدة النقدية بأنها تلك الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، حيث دافعت البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية بالإضافة إلى مجلس المحافظين الذين دافعوا عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي كهدف أولي للسياسة النقدية، لينتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع وأي هذه المجاميع أكثر مراقبة من طرف السلطات النقدية وأيها أكثر ارتباطا بنمو مجمل النقود التي تشكل الأهداف الوسيطة.

❖ **ظروف السوق:** تعني قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة النقدية لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك، حيث تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية منها ما كان مستخدما في الفترات الماضية كالاحتياطات الحرة التي تشمل الاحتياطات الفائضة لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من المصرف المركزي وتسمى صافي الاقتراض، تكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس، أما ثاني الأرقام القياسية فهو أسعار الفائدة على أذونات الخزينة والأوراق التجارية و سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل عملائها وسعر الفائدة ما بين البنوك.

ب- الأهداف الوسيطة:

تعتبر أهداف السياسة النقدية أهدافا بعيدة المدى، تؤثر في المستوى الاقتصادي بشكل عام، وهذا يعني أن تأثير استخدام أدوات السياسة النقدية في هذه الأهداف قد لا يظهر بصورة سريعة أو مباشرة، لذلك تسعى السلطة النقدية للتأثير في أهداف وسيطة تتميز باستجابتها السريعة لأدوات السياسة النقدية، وهي:

❖ **معدل الفائدة:** يرتبط تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية ويعتبر من أبرز محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، والإشكالية المطروحة هنا هي كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة وأنها تتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق إلى جانب طلب وعرض رؤوس الأموال، بالإضافة إلى ارتباطها

[1] لحلو بوخاري، مرجع سابق، ص-ص 61-63.

بالسياسة النقدية للدولة التي يجب أن تعمل على إبقاء تغيرات معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا تحقق التوازن في الأسواق وتجنب وقوع ضغوط تضخمية أو كساد؛

❖ **سعر الصرف:** يعتبر مؤشرا هاما على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما حيث يعد كهدف وسيط للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما في حالة الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض ذلك على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي تنخفض مستويات النمو، لذا تعمل على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد تجاه الخارج عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على دعم استقرار سعر صرفها.

❖ **العرض النقدي:** لاستخدام هذا المتغير كهدف وسيط لبلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية لا بد أن يكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا أو بمعنى آخر أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود باعتبار أن تحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة، لذا يبقى الإشكال المطروح حول نوع العرض النقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة، وهل يتم اللجوء إلى العرض النقدي بالمعنى الضيق أم بالمعنى الواسع أم بالمعنى الأكثر توسعا.

ج- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعرف هذه الأهداف اختصارا بالمربع السحري لكالدور، وفيما يلي شرح مختصر لهذه الأهداف:[1]

❖ **العمالة الكاملة:** تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، بما في ذلك ضمان مستوى مرتفع من التشغيل أو تحقيق التوظيف الكامل، من خلال تعظيم استغلال الموارد الطبيعية وتخفيف الضغوط الانكماشية عبر تعزيز الطلب الكلي. يُعتبر تحقيق مستوى مرتفع من العمالة هدفًا جوهريًا للسياسات الاقتصادية، حيث يُعرف التوظيف الكامل بأنه الحالة التي يتم فيها استخدام قوة العمل بكفاءة، مع السماح بوجود معدل منخفض من البطالة الناتجة عن التغيرات الديناميكية والهيكلية في الاقتصاد. باستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

❖ **الاستقرار في المستوى العام للأسعار:** يُعد الحفاظ على معدل تضخم منخفض هدفا رئيسيا للسياسة النقدية، إلا أنه أقل وضوحًا مقارنة بهدف التوظيف الكامل، حيث ينطوي التضخم المرتفع على تعزيز

---

[1] انظر:

- علي كنعان، **مرجع سابق**، ص 375-376.
- سي محمد كمال، **الاقتصاد النقدي**، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص-ص 120-124.

التشغيل وتقليل البطالة، بينما يرتبط التضخم المنخفض بارتفاع معدلات البطالة. هذا الأمر يضع صانعي السياسة النقدية أمام خيار بين تحقيق تضخم منخفض مع بطالة مرتفعة أو تضخم مرتفع مع بطالة منخفضة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن للتضخم آثارا قد تكون سلبية بالنسبة لبعض فئات المجتمع وقد تكون إيجابية وفي صالح الفئات الأخرى في المجتمع نفسه. على ذلك فإن تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر أمرا صعبا ولكن بشكل عام السياسة النقدية تسعى عمومًا إلى استقرار الأسعار لتجنب التقلبات الحادة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي. تؤكد النظريات النقدية العلاقة الوثيقة بين المعروض النقدي ومستوى الأسعار، مشيرة إلى ضرورة تناسب زيادة المعروض النقدي مع نمو الإنتاج لضبط التضخم، وهو ما أثبتته تجارب اقتصادية متعددة.

❖ **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ويعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج. ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، والقوى العاملة الكفؤة وزيادة إنتاجيتها، إضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية المناسبة، كل هذا بهدف تحسين المستوى المعيشي، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية.

❖ **تحقيق توازن ميزان المدفوعات:** تساهم السياسة النقدية في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات وتقليص الواردات عبر أدوات مثل أسعار الفائدة وسياسات سعر الصرف. فعندما يرفع البنك المركزي معدل الخصم، ترتفع أسعار الفائدة المحلية، مما يجذب تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني، ويؤدي ذلك إلى تقليل العجز في ميزان المدفوعات. كما يرتبط سعر الصرف ارتباطًا وثيقًا بهدف استقرار الأسعار، حيث يؤدي انخفاض الأسعار المحلية إلى زيادة الطلب على السلع الوطنية، مما يعزز الصادرات ويرفع الطلب على العملة المحلية، وبالتالي يرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، مما يدعم التوازن الاقتصادي.

يثير استخدام السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية سابقة الذكر، جدلا واسعا بين صانعي السياسة النقدية والمسؤولين عن تنفيذها. يعود هذا الجدل إلى التحديات المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف، نظرا لتضاربها في بعض الأحيان، حيث إن تحقيق هدفا معين قد يؤثر سلبا على تحقيق هدف آخر. مثل التوفيق بين التضخم المنخفض وتقليل البطالة، أو بين استقرار الأسعار الداخلية وتثبيت سعر الصرف، مما يتطلب اتخاذ قرارات دقيقة لتحقيق التوازن الاقتصادي. ويمكن تبرير أسباب هذا الجدال فيما يلي:[1]

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص ص 143-145.

- **تعددية الأهداف وتضاربها:** تتميز السياسة النقدية بتعدد أهدافها، مما يؤدي أحيانا إلى تناقضات تحول دون تحقيقها بشكل متزامن. فعلى سبيل المثال، يبرز التعارض بين الأهداف الداخلية، مثل استقرار الأسعار وتقليل البطالة، والأهداف الخارجية، مثل تثبيت أسعار الصرف. هذا التضارب يفرض تحديات على صانعي السياسة النقدية، مما دفع إلى استكمال السياسة النقدية بسياسات اقتصادية أخرى لتحقيق التوازن بين هذه الأهداف المتعارضة؛

- **نظام الأولويات:** يواجه تنفيذ أهداف السياسة النقدية إشكالية تحديد الأولويات، حيث تختلف الأهداف التي تعتبر ذات أولوية مطلقة بناءً على رؤية السلطات النقدية أو الجهات الحكومية. قد تتباين أولويات الحكومة، التي ربما تركز على النمو الاقتصادي، مع أولويات البنك المركزي، الذي قد يركز على استقرار الأسعار، مما يعقد عملية اتخاذ القرار ويستلزم توافقا استراتيجيا بين هذه الجهات؛

- **تحديات قياس الأهداف:** تبرز إشكالية قياس مدى نجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المعلنة، نظرًا لصعوبة تحديد المعايير الملائمة. على سبيل المثال، لا يزال هناك غموض في تحديد معدل التضخم المقبول الذي يتوازن مع النمو الاقتصادي ومستويات البطالة المثلى، مما يعيق تقييم فعالية السياسات النقدية ويستدعي تطوير منهجيات قياس دقيقة لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال المشاكل السابقة انتشرت أطروحات تصب في اتجاه واحد وهو ضمان استقرار الأسعار والذي سمي فيما بعد استراتيجية استهداف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية .

رابعا: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها

يعتبر البنك المركزي المسؤول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية وذلك باستخدامه لأدوات وفق حاجة النشاط الاقتصادي لكل دولة، وتختلف أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية وأخرى نوعية، والتي سنوضحها فيما يلي:

1- **الأدوات (الكمية):** وهو أسلوب يتحكم فيه البنك المركزي في كمية الائتمان الذي تمنحه البنوك، وتعد هذه الأدوات من الأدوات غير المباشرة وتتمثل في:

أ- **سعر إعادة الخصم:** يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من أفراد ومؤسسات. ويعتبر سعر الإقراض أو الخصم بمثابة تكلفة الحصول على السيولة من جانب البنوك، كما يعد محددا استرشادي لأسعار الفائدة المعمول بها في القطاع المصرفي للإقراض أو للإيداع. وكان بنك إنجلترا أول من استخدم سعر الخصم سنة 1847 وفي فرنسا سنة 1857.[1]

[1] سي محمد كمال، **مرجع سابق**، ص 98.

استنادا إلى هذه الأداة، تلجأ السلطات النقدية إلى خفض هذا المعدل عند السعي لتوسيع الائتمان بهدف تنشيط النشاط الاقتصادي، مما يعزز قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض لعملائها. في المقابل، عند الحاجة إلى تقييد الائتمان، كما في حالات التضخم، ترفع السلطات معدل إعادة الخصم للحد من السيولة الائتمانية. وبالتالي، تؤثر سياسة معدل إعادة الخصم بشكل مباشر على القدرة الإقراضية للبنوك التجارية، إما بزيادتها أو تقليصها، وفقا للأهداف الاقتصادية الكلية.

لكي تكون هذه الأداة فعالة، لا بد من توفر مجموعة من الشروط، أهمها:[1]

- قيام البنوك التجارية بتغيير أسعار الفائدة مع تغيّر سعر إعادة الخصم، وفي نفس الاتجاه، وهذا الشرط لا يتحقق في جميع الأحوال، لأن البنوك لا ترفع سعر الخصم إلا إذا كانت مضطرة للجوء للبنك المركزي لإعادة الخصم، فالبنوك التجارية التي تملك احتياطات نقدية كبيرة تستخدمها في التمويل الذاتي لا يمكن أن تعيش فيها هذه السياسة؛
- أن يكون حجم الطلب على النقود له علاقة عكسية مع سعر الفائدة المطبق، إذ يزيد مع ارتفاعها وينقص مع انخفاضها، لكن هذا الارتباط غير حتمي في جميع الأحوال، فقد ترفع البنوك سعر الخصم، ومع ذلك لا يتأثر الطلب على القروض، ويحدث هذا عادة في فترات الانتعاش حيث تحقق المشروعات التجارية عوائد مالية تفوق بكثير سعر الفائدة؛

وبالتالي يمكن القول أن سياسة سعر إعادة الخصم هي وسيلة قانونية تأثيرها غير مباشر على حجم الائتمان، وفعاليتها مرتبطة بتوفر جملة من الشروط.

ب- سياسة (عمليات) السوق المفتوحة:

تمثل سياسة السوق المفتوحة، إحدى بدائل السياسة النقدية، وهي وسيلة تقليدية، استخدمتها البنوك المركزية في الرقابة على الائتمان المصرفي، والتحكم في حجم السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك التجارية، ويقصد بها دخول البنك المركزي إلى السوق النقدية والمالية مشتريا أو بائعا لبعض السندات والأوراق المالية الحكومية (سندات وأذونات الخزانة قصير الأجل).[2] كمحاولة لسحب كميات من النقود المتبادلة، حيث يتدخل بالبيع للحد من التضخم، أو لزيادة المعروض من النقود لإنعاش الحالة الاقتصادية والحد من الانكماش عند تدخله مشتريا، أي أن البنك المركزي يتحكم بكمية النقود في السوق وأسعار الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة، المتمثلة في بيع وشراء الأوراق المالية وفقا لحالة السوق، ففي حال كان السوق يعاني تضخما، ولغايات الحد من هذا التضخم يتدخل البنك المركزي فيعرض الأوراق المالية للبيع وبذلك يسحب النقود من السوق

[1] عمار زعبي، آمنة سلطاني، **دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2020، جامعة عمار ثلايجي، الأغواط، الجزائر، ص 729-730.

[2] أحمد شفيق الشاذلي، **قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي**، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد39، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص15.

ويحد من قدرة البنوك على منح الائتمان، ويقلل المعروض النقدي، وهذا ما يعرف بالسياسة الانكماشية، أما في حال كان السوق يعاني انكماشا ولغايات ضخ السيولة يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من المصارف وبالتالي زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان وزيادة المعروض النقدي، وهذا ما يعرف بالسياسة التوسعية.

تعد هذه الأداة من أهم وسائل السياسة النقدية استخداما في الدول المتقدمة، وهذا راجع إلى قوة نظامها البنكي باعتبار البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى البنك المركزي أهم المتدخلين في تلك السوق، وكون السوق المفتوحة تقدم أهم وسيلة لمحاصرة عرض النقود ومراقبته من طرف البنك المركزي ومن ثم السيطرة على التضخم وزيادة التمويل من عدمه.

يلاحظ مبدئيا أن مدى نجاح عمليات السوق المفتوحة يتوقف على درجة التطور المالي والاقتصادي، فعندما يتوفر للبلد أسواق مالية متقدمة، تكون هذه السياسة فعالة والعكس صحيح، لذا نجد أن هذه السياسة تكون أكثر فعالية في البلدان المتقدمة حيث يتوفر لها مؤسسات مالية متقدمة، [1] وتكون سياسة عمليات السوق المفتوحة فعّالة في ظل هذه الشروط:[2]

- فترات الانتعاش الاقتصادي، لأن قيام البنك المركزي ببيع مختلف السندات بهدف إنقاص حجم الائتمان لا يصطدم بعقبة سعر الفائدة، لأن عوائد المشروعات التجارية تعوّض ذلك، يحصل العكس في فترة الكساد الاقتصادي؛
- وجود أسواق مالية منظمة ومتسعة، لأنّ هذه السياسة ستصبح عديمة الفعالية إذا قام البنك المركزي بشراء أسهم وسندات في ظل سوق مالي ضعيف، الأمر الذي ينجر عنه تقلبات عنيفة في الأسعار وعدم تحقيق أهداف السياسة النقدية المرسومة؛
- توافر إرادة للتعامل من طرف جميع المتدخلين، بمعنى لهؤلاء جميعا مصلحة في إجراء هذه التعاملات.

ج- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري:

تعتبر هذه الأداة مقارنة مع الأداتين السابقتين حديثة نسبيا، إذ استخدمت من قبل الدول التي لا تمتلك سوقا نقدية متطورة، وتغير معدل الاحتياطي القانوني كأداة من أدوات السياسة النقدية، إنما تأتي من وظيفة البنك المركزي باعتباره بنك البنوك، وظهرت هذه السياسة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1936 و1937.[3] وتعد سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري ذلك الإجراء النقدي الذي يلزم البنك المركزي بموجبه البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لديه لحماية المودعين من مخاطر الإفلاس والأزمات، مما يؤثر على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان.

---

[1] محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق**، ص 489-490.

[2] عمار زعبي، آمنة سلطاني، **مرجع سابق، ص 733.**

[3] سي محمد كمال، **مرجع سابق**، ص 104.

يستخدم الاحتياطي الإجباري كسياسة في حالة الركود من خلال خفض معدل هذا الاحتياطي من أجل التوسع في تقديم القروض ومن ثم دفع عجلة النمو والاستثمار والعكس في حالة التضخم، حيث يعمل البنك المركزي على رفع هذا المعدل من أجل تقليص السيولة والحد من التوسع في منح القروض. كما يعتبر هذا الاحتياطي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية من أجل استقرار أسعار الفائدة من خلال تملكها للسيولة الكافية والناجمة عن هذا الاحتياطي لتستخدمها في سوق ما بين البنوك والتأثير على العرض والطلب.

كما تتوقف فعالية ونجاح هذه السياسة على عدة شروط أهمها:[1]

- لا يكون لهذه السياسة فعالية كبيرة إذا كان الاقتصاد يمر بفترة انكماش، لأنه في هذه الحالة خفض نسبة الاحتياطي القانوني لن يكون له أي أثر على الطلب على النقود بسبب حالة الاقتصاد؛
- تلجأ البنوك التجارية عادة إلى التقليل من تأثير هذه السياسة، وذلك باحتفاظها بجزء من أصولها القابلة للتحويل إلى سيولة مثل الأوراق المالية قصيرة الأجل، وبالتالي تستطيع تقديمها للبنك المركزي لخصمها ومن ثم الحصول على سيولة تستخدمها للتوسع في منح القروض.

وعلى العموم، تعتبر سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني من بين الوسائل القانونية التي لها تأثير كبير في سلوك البنوك التجارية، لأنها تتمتع بقدرة كبيرة على تقييد البنوك التجارية عن طريق تخفيض مباشر في قدراتها المالية، ومن ثم مقدرتها على منح القروض.

2- الأدوات المباشرة (النوعية):

وهي تلك الأدوات التي توجه إلى استخدام معين وليس إلى الحجم الكلي مثل الأدوات الكمية، وتوجه هذه الأدوات إلى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي والذي يشهد ضعفا أو يحتاج إلى دعم نقدي ليقوم بدوره في الاقتصاد، ومن هذه الأدوات نذكر:[2]

أ- **سياسة تأطير القروض:** تعد وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير على قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وتقوم على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد، وتتخذ عادة عملية تأطير (تسقيف) القروض أحد الشكلين،إما تحديد سقف إجمالي للقروض المسموح للبنوك التجارية بمنحها للاقتصاد، ثم يتم توزيع هذا المبلغ الإجمالي على البنوك على أساس معايير تحدد مسبقا، أما الشكل الثاني فيتعلق بتحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك لا يتعداه خلال فترة معتبرة.

---

[1] عمار زعبي، آمنة سلطاني، **مرجع سابق، ص 731.**

[2] انظر:

- الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 160.
- نور الدين بوالكور، **مرجع سابق**، ص 67-68.

استخدمت هذه السياسة كأداة للسياسة النقدية باعتبارها إجراء مضادا للتضخم لأول مرة سنة 1948 في فرنسا، وعادة ما تكون هذه السياسة مرفقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية، وتشجيع الادخار والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة.

ب-**السياسة الانتقائية للقروض:** وتعني توجيه القروض لقطاعات اقتصادية معينة تهدف الدولة إلى تشجيعها، فيقوم البنك المركزي بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: حيث تفرض السلطات معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة.
- قبول إعادة الخصم فوق مستوى السقف المسموح به؛
- سياسة تمييزية في أسعار الفائدة: حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاجها؛

ج- **الائتمان بالنسبة للمستهلكين:** يتم تنظيم الائتمان الاستهلاكي عن طريق الرقابة على نظم التقسيط في شراء السلع الاستهلاكية خاصة المعمرة منها. ويتوقف تنظيم هذا النوع من الائتمان على طريقة سداد القرض ومدته، وهو يقوم على ركيزتين أساسيتين، تتمثل الأولى في المبلغ الأول اللازم دفعه من قبل المقترض، بينما تتمثل الوسيلة الثانية في المدة المتفق عليها لتسديد القرض، والتي على أساسها يتم توزيع مبالغ الأقساط التي يدفعها المقترض. تعتبر هذه الأداة، التي استعملت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وسيلة فعالة ومكملة للتحكم في معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي ينعكس على فعالية الاقتصاد الوطني في تحقيق أهدافه ومن ثم تحقيق أهداف الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع.

د- **تحديد وتوزيع حصص الائتمان:** تعتبر عملية تحديد وتوزيع حصص الائتمان من أهم وسائل السياسة الاقتصادية الكلية في الدول الاشتراكية، حيث تستعمل الرقابة وتنظيم الهدف من منح القروض من قبل البنوك التجارية. ويضمن هذا النوع من الرقابة فعالية الموارد الاقتصادية في تحقيق أهداف المنظومة الاقتصادية وفقا للخطة الاقتصادية العامة.

3- **الأدوات الأخرى :**

يمكن اعتبار الأدوات السالفة الذكر، من الوسائل التقليدية التي يملكها البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية، ولفعاليتها قد يضاف إليها أدوات أخرى لتحقيق الأهداف؛ وتتمثل الأدوات الحديثة التي يستخدمها البنك المركزي كأداة من أدوات السياسة النقدية في التأثير على البنوك التجارية، فيما يأتي:[1]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 164.

أ- **سياسة الإقناع الأدبي:** تعتمد هذه السياسة على توجيه الإرشادات والتوصيات من البنك المركزي إلى البنوك التجارية لتشجيع التوسع في منح القروض، خاصة تلك الموجهة للأنشطة الاستثمارية، بهدف تنشيط الاقتصاد. ومع ذلك، في حال رصد البنك المركزي مخاطر محتملة على الاقتصاد الوطني نتيجة هذا التوسع، يلجأ إلى تقييد الائتمان من خلال أدوات مثل إصدار مذكرات تُلزم البنوك بالامتناع عن قبول أوراق مالية معينة، رفض الإقراض لمشروعات محددة، أو تحذير البنوك من عدم قبول إعادة خصم بعض الأوراق التجارية أو تقليص حجم التمويل الممنوح. ويعتمد نجاح هذه السياسة على مستوى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي، حيث تتجلى في شكل إرشادات وتعليمات تهدف إلى توجيه السياسات الائتمانية بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الكلية.

ب- **قيام البنك المركزي بالتشاور مع البنوك التجارية:** خصوصا عند صياغة السياسة الإقراضية أو الائتمانية للجهاز المصرفي، وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك وحضورهم اجتماعات البنك المركزي التي يعقدها دوريا أو كلما دعت الحاجة للاجتماع؛

ج- **قيام البنك المركزي بعمليات التفتيش على عمليات البنوك التجارية لشكل دوري:** بهدف معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي، بالإضافة إلى هذا الأخير لتقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض لديها.

خلاصة المحور:

من خلال هذا المحور تناولنا ظاهرة التضخم، والسياسة النقدية، ومن بين أهم ما جاء فيه نذكر:

- التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة؛
- للتضخم صور وأشكال مختلفة منها التضخم الزاحف، التضخم الجامح والتضخم المستورد؛
- من بين أهم المؤشرات التي يقاس بها التضخم بمخفض الناتج المحلي الضمني أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك؛
- هناك العديد من المدارس التي قدمت تفسيرات ونظريات مختلفة لأسباب التضخم، منها:

- نظرية المدرسة النقدية التي تعتبر التضخم ظاهرة نقدية. أي أن الإفراط في عرض النقود بسبب زيادة الإنفاق الكلي الذي يسبب ارتفاع التضخم.

- نظرية المدرسة الكينزية التي ترجع سبب التضخم إلى زيادة الإنفاق الكلي الفعلي مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو الإنفاق الاستهلاكي. حيث يؤدي زيادة الإنفاق الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه إلى ارتفاع معدل التضخم أي أن التحليل الكينزي ينظر إلى التضخم المدفوع بالطلب؛

- النظرة الاحتكارية التي تفسر سبب التضخم بوجود احتكارات في سوق السلع وأسواق عناصر الإنتاج. فأرباب الشركات يرفعون أسعار منتجاتهم لأنهم يمتلكون قوة احتكارية في السوق. ونقابات العمال بالمقابل تتمتع بقوة احتكارية تطالب برفع الأجور، حيث يؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج فارتفاع الأسعار، وبالتالي تصاعد معدل التضخم والدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأجور، فارتفاع الأسعار فزيادة التضخم، أي أن النظرية الاحتكارية تنظر إلى التضخم المدفوع بالتكاليف.

- للتضخم آثار سلبية على نمط وعدالة توزيع الدخل وعلى مناخ الاستثمار. حيث يتضرر من التضخم الفقراء وذوي الدخل المحدود والثابت بسبب تدهور القوة الشرائية لدخولهم عند ارتفاع الأسعار، ويتضرر كذلك أصحاب المدخرات، بينما يستفيد بالمقابل كل من أرباب الشركات ورجال الأعمال والمدينون؛
- يسبب التضخم فقدان الثقة بمناخ الاستثمار ويؤثر ذلك سلبا على معدل النمو الاقتصادي؛
- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود كهدف وسيط من أجل التأثير على الناتج الكلي والأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية.
- من أدوات السياسة النقدية نجد، سياسة نسبة الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة، سياسة سعر الخصم، ووسائل الإقناع الأدبي؛
- تستخدم أدوات السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم، مع وجود محدودية لكل أداة.

أسئلة المحور:

السؤال الأول: أجب بدقة واختصار على الأسئلة التالية:

- بين مفهوم التضخم، وكيف يمكن قياس معدل التضخم؟
- بين الأنواع المختلفة للتضخم، وأوجه الاختلاف فيما بينها؟
- أذكر أهم النظريات التي تفسر أسباب التضخم؟
- ما حدود فعالية استخدام سياسة السوق المفتوحة؛
- اشرح الأهداف الوسيطة والأهداف النهائية للسياسة النقدية؟
- ناقش ظاهرة التناقض في الأهداف النهائية للسياسة النقدية؟
- ماذا نقصد باستهداف التضخم؟

السؤال الثاني: اختر الإجابة الأكثر دقة من بين الإجابات المقترحة.

1- ما هو التعريف الأكثر شمولية للتضخم؟ أ- ارتفاع الأسعار فقط؛ ب- انخفاض قيمة النقود؛ ج- ارتفاع مستمر وملموس في المستوى العام للأسعار على فترة زمنية؛ د- زيادة كمية النقود في التداول.	**2- وفقا للنظرية النقدية، ما هو السبب الرئيسي للتضخم؟** أ- زيادة الإنفاق الحكومي؛ ب- ارتفاع تكاليف الإنتاج؛ ج- زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من نمو الناتج الحقيقي؛ د- زيادة الطلب الكلي.
3- ما هي المعادلة التي تستخدمها النظرية النقدية لتفسير التضخم؟ أ- معادلة فيشر؛ ب- منحنى فيليبس؛ ج- قانون أوكن؛ د- نظرية كينز للطلب الكلي.	**4- وفقاً للنظرية الكينزية، متى يحدث التضخم؟** أ- عندما يزيد العرض النقدي؛ ب- عندما يرتفع الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل؛ ج- عندما تنخفض الإنتاجية؛ د- عندما ترتفع تكاليف الإنتاج.
5- **ما هو التضخم الركودي وفقاً للنظرية الاحتكارية؟** أ- تضخم مصحوب بنمو اقتصادي مرتفع؛ ب- تضخم ناتج عن زيادة الطلب الكلي؛ ج- تضخم يحدث مع وجود بطالة وركود اقتصادي؛ د- تضخم ناتج عن انخفاض الإنتاجية.	**6- من هي الفئة التي تستفيد عادة من التضخم؟** أ- أصحاب الدخول الثابتة؛ ب- المقرضون بأسعار فائدة ثابتة؛ ج- أصحاب المدخرات النقدية؛ د- المقترضون بأسعار فائدة ثابتة.
7- **ما هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وفقاً للاتجاهات الحديثة؟** أ- تحقيق النمو الاقتصادي؛ ب- خفض معدلات البطالة؛ ج- استهداف التضخم؛ د- تحسين ميزان المدفوعات.	**8- ما هي الأداة التي تعتبر من أحدث أدوات السياسة النقدية؟** أ- سعر إعادة الخصم؛ ب- عمليات السوق المفتوحة؛ ج- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري.

9- متى يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر إعادة الخصم؟ أ- لتشجيع الاقتراض وزيادة الاستثمار؛ ب- لزيادة السيولة في الاقتصاد؛ ج- للحد من التضخم وتقييد الائتمان؛ د- لتخفيض أسعار الفائدة في السوق.	**10- ما هو الشرط الأساسي لنجاح سياسة السوق المفتوحة؟** أ- وجود نظام مصرفي متطور؛ ب- ارتفاع معدلات التضخم؛ ج- انخفاض معدلات البطالة؛ د- وجود أسواق مالية منظمة ومتسعة.
11- كيف يمكن للبنك المركزي استخدام نسبة الاحتياطي الإجباري لمكافحة التضخم؟ أ- خفض النسبة لزيادة قدرة البنوك على الإقراض؛ ب- رفع النسبة للحد من قدرة البنوك على خلق الائتمان؛ ج- إلغاء النسبة تماماً؛ د- تثبيت النسبة عند مستوى منخفض.	**12- ما هي السياسة التي تستهدف توجيه القروض لقطاعات اقتصادية معينة؟** أ- سياسة السوق المفتوحة؛ ب- سياسة سعر إعادة الخصم؛ ج- السياسة الانتقائية للقروض؛ د- سياسة تأطير القروض.
13- ما الهدف من سياسة تنظيم الائتمان الاستهلاكي؟ أ- زيادة الاستهلاك المحلي؛ ب- تشجيع الادخار؛ ج- التحكم في معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ د- زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية.	**14- ما هو المقصود بـ"المربع السحري لكالدور"؟** أ- أدوات السياسة النقدية الأربعة الرئيسية؛ ب- الأهداف النهائية الأربعة للسياسة النقدية؛ ج- المتغيرات الأربعة الرئيسية في النظرية النقدية؛ د- العوامل الأربعة المسببة للتضخم.
15- أي من التالي يعتبر من التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف السياسة النقدية؟ أ- سهولة قياس الأهداف بدقة؛ ب- عدم وجود تعارض بين الأهداف؛ ج- تعددية الأهداف وتضاربها أحياناً؛ د- وجود نظام أولويات ثابت ومتفق عليه.	**16- ما هي الحالة التي تكون فيها سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري أقل فعالية؟** أ- في حالة التضخم المرتفع؛ ب- عندما يمر الاقتصاد بفترة انكماش؛ ج- عند ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛ د- عندما تكون أسواق المال نشطة.

المحور السابع:

السوق النقدي

الأهداف التعليمية

- التعرف على مفهوم السوق النقدي، هيكلته وخصائصه؛
- التعرف على أهم الأدوات المتداولة في السوق النقدي؛
- التعرف على أهم المتدخلين في السوق النقدي؛
- إعطاء لمحة عن السوق النقدي في الجزائر.

المحور السابع: السوق النقدي

يشكل السوق النقدي ركيزة أساسية ضمن النظام المالي، ويطلق عليه أحيانا سوق ما بين البنوك نظرا لنشاط المؤسسات المالية فيه. فهو يلعب دورا حيويا في توفير السيولة اللازمة لتسيير العمليات الاقتصادية، مما يدعم الاستقرار المالي والاقتصادي. يتفاعل فيه فاعلون اقتصاديون متنوعون، بما في ذلك البنوك التجارية والبنك المركزي، الذي يستخدم أدوات السياسة النقدية لتنظيم المعروض النقدي. في السياق الجزائري، برز السوق النقدي كجزء من التحول نحو اقتصاد السوق، حيث يساهم في تأمين السيولة قصيرة الأجل للنظام البنكي تحت إشراف بنك الجزائر. يتدخل الأخير بأدوات مثل معدل الخصم والعمليات السوقية المفتوحة لضبط الكتلة النقدية، مما يعزز دعم القطاع الحقيقي ويسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

أولا: مفاهيم عامة حول السوق النقدي

يشكل السوق النقدي أحد المكونات الأساسية للسوق المالي، إلى جانب سوق رأس المال، ويعرف بأنه سوق المعاملات بين البنوك أو سوق الأدوات المالية قصيرة الأجل. يلعب هذا السوق دورا حيويا في توفير السيولة اللازمة لتسيير الاقتصاد، حيث يشهد نشاطا مكثفا من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المالية والاقتصادية.

1- تعريف السوق النقدية:

تتعدد التعاريف الخاصة بالسوق النقدي، فهي تعكس في مجملها التطور الذي شهده هذا الجزء من سوق رؤوس الأموال، وذلك على إثر التحول الواسع الذي عرفته الساحة المالية الدولية بدالة من ثمانينات القرن الماضي، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

يعرف السوق النقدي بأنه "مجموع المؤسسات والأجهزة المالية المستخدمة لإدارة الأدوات المالية قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز السنة."[1] ويعمل سوق النقد على تسهيل انتقال رؤوس الاموال قصيرة الأجل من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، وتكمن جاذبية هذا السوق في السيولة التي يوفرها للمتعاملين فيه من المستثمرين الأفراد، أو قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي. وغالبا ما يكون مجال هذه السوق البنوك التجارية من خلال العمل على تحقيق التوازن اليومي بين آجال العمليات الدائنة والمدينة للبنوك، حيث هذه البنوك تقوم بعرض الفوائض من السيولة اليومية على البنوك الأخرى من أجل تقديم هذه الأموال كقروض، وهذا اعتمادا على وضعية احتياطاتها لدى البنك المركزي، أي تحريك حسابها الجاري لدى البنك المركزي، فكل هذه البنوك لديها حساب جاري، إذا كانت لديها فوائض تقوم بإقراضها، وإذا كانت بحاجة إلى سيولة فإنها تلجأ إلى الاقتراض من البنوك، وهذه السوق هي جزء من السوق المالية.

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 137.

2- خصائص سوق النقد:

يكتسب سوق النقد خصائصا من أدواته التي تميزه عن أي سوق مالي آخر، ومن بين هذه الخصائص نذكر:

- يوفر السوق أدوات مالية بمخاطر منخفضة جدا، وقد تكون خالية أحيانا عندما يتعلق الأمر ببعض الأوراق، كأذونات الخزينة مثلا؛
- تتميز بسيولتها العالية، نظرا لسهولة تحويل الأدوات المتداولة فيها إلى نقود قانونية في مدة قصيرة، بسهولة وسرعة؛
- تتميز الأدوات المتداولة في سوق النقد بقصر آجالها، فعادة ما يكون آجالها أقل من سنة؛

3- المتدخلون في السوق النقدي:

يتدخل في السوق النقدي عدة مشاركين نذكر من بينهم ما يلي:

- **البنك المركزي:** يلعب الدور الرئيس في السوق النقدي، والذي من خلاله يؤدي وظيفته المتمثلة في إدارة السيولة للوحدات الاقتصادية في المجتمع، من خلال التحكم في كمية العرض النقدي؛

- **البنوك التجارية:** تدخل سوق النقد من خلال قيامها بدور مقرض أو مقترض بحسب الحاجة، فهي تقترض من البنوك (سوق ما بين البنوك) والمؤسسات المالية الأخرى عند حاجتها لسيولة طارئة، لمدة قصيرة جدا (يوم واحد مثلا)، كما تدخل مقرضة بغرض استثمار ما لديها من فوائض سيولة للحصول على عوائد شبه مضمونة؛

- **الخزينة العمومية:** تعتبر الخزينة العمومية المقترض الرئيسي في السوق النقدي، نظرا لما تمثله حوالات الخزينة والسندات الحكومية قصيرة الأجل، من أهمية ضمن الأدوات التي يتعامل بها في هذه الأسواق، خاصة عندما يحدث عجز في ميزانيتها، أو لتحقيق أغراض أخرى بهدف معالجة التضخم مثلا وطرح إصدارات جديدة من تلك الأوراق؛

- **المؤسسات الأخرى والأفراد:** كشركات التأمين، صندوق التقاعد، صناديق الادخار وغيرها، والتي تستثمر في أذونات الخزينة مقابل عوائد، كذلك الأفراد يتعاملون بشكل كبير من خلال الودائع التي يحتفظون بها لدى البنوك، ومن خلال أدوات الاستثمار قصيرة الأجل المتداولة فيها.

4- هيكل سوق النقد:

تتكون السوق النقدية من سوقين، السوق الأولية وهي سوق الإصدار والسوق الثانوية وهي سوق التداول:[1]

[1] هوادفي مجيد، زبير عياش، **أهمية السوق النقدية في تمويل البنوك التجارية والخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة 2015-2021**، دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 03، 2022، ص 67.

أ- **السوق الأولية:** والتي يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها لأجال قصيرة الأجل فائدة تتحدد حسب مصدر هذه الأموال ومكانة المقترض وسمعته المالية، أي أن السوق الأولية محله إصدارات جديدة تمثل البيع الأول لأدوات الدين؛

ب- **السوق الثانوية:** والتي يجري فيها تداول الإصدارات النقدية قصيرة الأجل، وبأسعار تتحدد حسب قانون العرض والطلب. أي أن السوق الثانوي يمثل الإطار الذي يتم فيه تداول الإصدارات النقدية بين مشتريها الأول ومشترين أخرين، ويكون السوق الثانوي من سوقين فرعيين وهما:

- **سوق الخصم وعملياته:** يتم فيه خصم أدوات الائتمان قصيرة الأجل، ومن أهمها الأوراق التجارية العادية (الكمبيالات أو سندات لأمر) والقبولات المصرفية وأذونات الخزانة؛
- **سوق القروض قصيرة الأجل:** تشمل جميع القروض التي تتراوح مدتها بين أسبوع إلى سنة وتمنح من طرف البنوك التجارية وبعض المؤسسات الإقراض المتخصصة في هذا المجال للأفراد والمشروعات التي تهدف إلى تمويل نفقاتها للأفراد وتمويل مشروعاتها بالنسبة للمؤسسات.

5- الأدوات المتداولة في السوق النقدي.

ونستعرض فيما يلي أهم أدوات الدين قصيرة الاجل المتداولة في سوق النقد وهذه الأدوات، هي[1]:

أ- **أذون الخزانة العامة:** تصدر الحكومة هذا النوع من الأدوات بهدف الحصول على تمويل قصير الآجل لسد عجز الموازنة العامة، وأحيانا بهدف امتصاص السيولة الفائضة بيد الأفراد من أجل تحقيق استقرار الأسعار وكبح التضخم. ويتم بيع أذون الخزانة في السوق النقدية أو في البنك المركزي نيابة عن الحكومة. حيث يتم البيع من خلال المزاودة (Auction) إلى المتعاملين والبنوك والصناديق الاستثمارية المختلفة. وتحسب الفائدة على أذون الخزانة من خلال الفرق بين سعر الشراء والقيمة الأسمية لأذون الخزانة عند الاستحقاق. وعليه فأذونات الخزينة تطرحها الدولة للاقتراض من الأفراد أو المؤسسات، فهي مجمل ما تصدره الخزينة العمومية من أدوات دين قصير الأجل، من أجل تأمين السيولة المالية، لسداد التزامات الدولة ونفقاتها الجارية.

الأوراق التجارية: الأوراق التجارية هي أدوات اقتراض قصيرة الأجل (4-6 أشهر) وهي تمثل وعدا بالدفع عند الاستحقاق. حيث يتم بيعها بصورة مباشرة من خلال وسطاء مثل شركات تمويل المبيعات التي توفر الائتمان لشراء السلع المعمرة بالتقسيط للمستهلكين. أو يتم البيع بصورة غير مباشرة عن طريق المتعاملين. أما الجهات التي تطلب هذه الأوراق فهي عادةً البنوك والمؤسسات المالية والتي تقوم بشراء الأوراق التجارية بهدف الاستثمار قصير الأجل. من بين أهمية الأوراق التجارية أنها تعتبر مخزن للنقود، حيث لديها ما يقابلها من سلع وخدمات، ويمكن نقلها (من شخص إلى شخص)، وهي أداة وفاء يمكنها أن تقوم مكان النقود، عن طريق خصمها

[1] محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، **مرجع سابق**، ص-ص 159-162.

يمكن الحصول على نقود. كذلك هي أداة ائتمان تتضمن تاريخ الوفاء وتساهم في تمويل المعاملات التجارية، أي يمكن للأشخاص أن يشتروا بهذه الورقة التجارية، ومن أهم أنواعها:

- **الكمبيالة أو السفتجة:** حيث تعتبر الكمبيالة أشهر الأوراق التجارية على الاطلاق، وليست الكمبيالة سوى سند إذني يتداخل فيه ثلاثة أشخاص، وبذلك فإن صيغتها تكون عبارة عن أمر يوجهه المدين (الساحب) إلى مدينه (المسحوب عليه) بأن يدفع مبلغ معين من المال إلى الدائن (المستفيد) بتاريخ معين. وعليه نجد هناك ثلاثة أطراف: الساحب أو الآمر بالدفع، المسحوب عليه وهو المأمور بالدفع، المستفيد والذي يؤمر له بالدفع.

وعليه فالكمبيالة تتضمن أمر صريح، يحدد فيها المبلغ ومكان الدفع وتاريخ الاستحقاق واسم الشخص الذي سوف يتم السحب عليه، والمستفيد الذي يتحصل على المبلغ، وتاريخ ومكان تحرير الورقة وتوقيع الساحب.

- **السند لأمر أو السند الإذني:** وهو صك يتعهد فيه المدين بأن يدفع مبلغا معينا، مسجلا في السند في تاريخ معين (لا يزيد أجلها عادة عن ثلاثة أشهر) لشخص آخر هو الدائن أو حامل السند بصفة قانونية. حيث يمكن انتقال السند من دائن لآخر من خلال تظهيره ويصبح وسيلة دفع، أو خصمه قبل تاريخ الاستحقاق؛

ج- **شهادات الإيداع (الكمبيالات المصرفية):** تصدر البنوك التجارية شهادات الإيداع وتقوم ببيعها للمدخرين، وهي بذلك تُعتبر من أدوات الاقتراض المهمة للبنوك التجارية بغرض الحصول على السيولة المطلوبة من الشركات والمؤسسات المالية الأخرى. تعطي شهادات الإيداع فائدة عند الاستحقاق والتي تكون أعلى مقارنة بسعر الفائدة على أذون الخزانة. بسبب أن درجة مخاطر شهادات الإيداع أكبر مما هو عليه الحال في أذون الخزانة.

د- **سندات القبول المصرفية:** تُعتبر من أدوات الاقتراض قصيرة الأجل، وهي شكل شائع للائتمان المصرفي الذي تصدره البنوك التجارية بالاستناد إلى سمعة البنك. وبموجب سند القبول، يقوم المقترض (أو طالب الائتمان) بإصدار سحب زمني على أحد البنوك التجارية الذي يتعامل معه حيث يتعهد البنك بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق. غير أنه يشترط لصحة عمليات القبول المصرفية أن تكون ناجمة عن عمليات تجارية حقيقية، وأن تكون قابلة للتداول في السوق النقدية. إضافة إلى ذلك، فلا بد أن يتم توثيق عمليات القبولات المصرفية بين بنك المستورد وبنك المصدر لضمان تحديد سقف أعلى للحد المسموح به من هذا النوع من التمويل.

هـ- **تعاقدات إعادة الشراء:** تمثل تعاقدات إعادة الشراء أداة للاقتراض قصير الآجل بضمان أذون الخزانة. فهي عبارة عن عقد للبيع بين طرفين ينطوي على إعادة شراء أذون الخزانة، حيث أن تعاقدات إعادة الشراء تمكن الشركات والبنوك التجارية من الحصول على السيولة لسد العجز الطارئ في السيولة لدى هذه الجهات. ومن المعروف أن الشركات الكبيرة هي المصدر الأكبر لهذا النوع من الاقراض.

و- الإقراض الداخلي بين البنوك: تنشأ عملية الإقراض الداخلي بين البنوك من حالة وجود فائض نقدي لدى بعضها مقابل عجز نقدي في بنوك أخرى، حيث تلجأ البنوك التي تعاني من عجز مؤقت في سيولة إلى الاقتراض من البنوك ذات الفائض النقدي المؤقت. وهذا ما أدى إلى نشوء سوق للإقراض قصير الأجل بين البنوك وهو سوق نشط، والتعامل فيه بدرجة كبيرة بالنقود. كما أن الاقراض والاقتراض قد يتم لليلة واحدة.

ثانيا: السوق النقدي في الجزائر

إثر انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، اضطرت الجزائر إلى إنشاء سوق مالي لتوفير رؤوس الأموال الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل للمشروعات، وسوق نقدي مخصص للتمويل قصير الأجل. يلعب السوق النقدي دورا حيويا في تأمين السيولة للنظام البنكي، تحت إشراف بنك الجزائر، الذي يستخدم أدوات السياسة النقدية لتنظيم المعروض النقدي، دعما للنشاط الاقتصادي الحقيقي وتعزيزا للتنمية الاقتصادية، وفيما يلي عرض مختصر للإطار القانوني للسوق النقدي في الجزائر وكذا الدور التمويلي الذي تلعبه هذه السوق.[1]

1- الإطارا لقانوني للسوق النقدية:

شهدت الجزائر بعد سنة 1990 عدة إصلاحات اقتصادية وسياسية في ظل تحولها من نظام الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام السوق، إذ صدر قانون النقد والقرض رقم 90-10 لينظم النشاط المصرفي للبنوك التجارية الجزائرية ويحدد العلاقة التعاقدية بين بنك الجزائر والخزينة العمومية في إطار التمويلات المختلفة المقدمة على مستوى السوق النقدية التي تم إنشائها وفق النظام رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 الذي يحدد كيفية تنظيم السوق النقدية، إذ يتيح هذا النظام لبنك الجزائر بتسيير السوق النقدية ويقوم بدور الوسيط، كما يسمح لكل البنوك التجارية والمؤسسات المالية بالمشاركة في السوق النقدية كمقرضين أو مقترضين بالإضافة إلى السماح لبعض المؤسسات بالمشاركة بعد حصولها على ترخيص من مجلس النقد والقرض ويمكن الإشارة إلى بعض التعليمات التي تنظم السوق النقدية منها:

- التعليمة رقم 91-33 الصادرة بتاريخ 7 نوفمبر 1991 المتضمنة تطبيق وتنظيم السوق النقدية؛
- التعليمة رقم 95-28 الصادرة بتاريخ 22 أفريل 1995 المتضمن تنظيم السوق النقدية؛
- التعليمة رقم 15-01 الصادرة في 16 جويلية 2015 المتعلقة بتنظيم سوق النقد والمكملة للتعليمة 95-28 المؤرخة في 22 أفريل 1995 المتضمنة تنظيم السوق النقدية.

2- الدورالتمويلي للسوق النقدية:

إن وظيفة التمويل من أهم وظائف المؤسسات النقدية حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا لتمويل مشاريعها وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي، إلا أن البنوك قد تجد نفسها في ضائقة مالية فتلجأ إلى

[1] هوادفي مجيد، زبير عياش، **مرجع سابق**، ص -ص 68-71.

السوق النقدية للحصول على تمويل بغرض تسوية الحسابات الجارية المدينة المفتوحة على مستوى بنك الجزائر أو لتوفير السيولة الآنية قصد مواجهة المسحوبات الطارئة، أما بالنسبة للخزينة العمومية فإن تنفيذ ميزانية الدولة على مدار السنة يحتاج إلى سيولة (موارد)، لكون نفقات الدولة مستمرة وغير متقطعة بينما في الواقع فإن الخزينة العمومية تحتاج إلى سيولة آنية قصد مواجهة نفقاتها اليومية الخاصة بالقطاعات الحكومية ومن هنا تجدها مجبرة باللجوء إلى بنك الجزائر قصد الحصول على تسبيقات، أو تلجأ إلى السوق النقدية قصد الحصول على تمويل قصير الأجل.

تشكل السوق النقدية موردا تمويليا للبنوك والخزينة العمومية، وهذا من خلال تمويل مؤسسات النظام المصرفي والمؤسسات الحكومية، كما توفر السيولة النقدية كغيرها من الأسواق المالية قناة لتبادل الأدوات المالية، لكن تختلف عن بقية المؤسسات الأخرى المكونة للنظام المالي من حيث طبيعة الآجال وطبيعة والعمليات.

إن أدوات السياسة النقدية المعروفة لها عدة قيود لا سيما تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتحقيقا لهذه الغاية وفي إصلاح سوق النقد وضعت السلطات المعنية تقنيات جديدة لإدارة السياسة النقدية تسمح بتعديل المعروضات من الاحتياطات حسب الطلب وذلك لتحقيق الهدف من البنوك مثل التسهيلات الدائمة أو بمبادرة من بنك الجزائر مثل عمليات السوق المفتوحة، ونميز بين نوعين من العمليات على وجه الخصوص وهما:

أ- **التسهيلات الدائمة:** هي عمليات متروكة لمبادرة البنوك تهدف إلى تزويدهم بالسيولة والغرض منها هو توجيه السياسة النقدية، ويوجد توعان من التسهيلات هما تسهيلات الإقراض الهامشي والتسهيلات الخاصة بالوديعة بفائدة؛

ب-**عمليات السوق المفتوحة:** تتجسد في تدخلات بنك الجزائر في سوق المال من خلال شراء وبيع سندات الخزينة، وتسمح هذه التدخلات الأخيرة بتحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق تطبيق سياستها النقدية، ويمكن تلخيص العمليات الرئيسية للسياسة النقدية على النحو التالي:

- عن طريق شراء جزء من سندات الخزينة المدرجة في أصول البنوك ومنه يقوم بنك الجزائر بزيادة المعروض النقدي (عرض النقود) وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة؛
- على العكس من ذلك عند بيع سندات الخزينة الموجودة في محفظتها، يؤدي إلى التقليل من المعروض النقدي وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة.

ج- **ضبط العمليات:** لتنظيم السيولة المصرفية، ينفذ بنك الجزائر اتفاقيات إعادة الشراء (على أساس يومي) بحيث يقوم بنك الجزائر بشراء العملة في اليوم الموالي لدى البنوك التجارية وهذا حسب حالة كل بنك، ويعمل على زيادة أو سحب السيولة من السوق للسماح بإجراء تعديلات يومية، حيث تنفيذ هذه العمليات بطريقة يتم فيها مراعاة كمية السيولة المتاحة في السوق وهذا لضمان التحكم في معدلات أسعار الفائدة.

أسئلة المحور:

السؤال الأول: أجب بدقة واختصار على الأسئلة التالية:

- تحدث عن خصائص السوق النقدي، وأقسامه؛
- ماهي الأدوات المتداولة في السوق النقدي؛
- من هم أبرز المتدخلين في السوق النقدي.

السؤال الثاني: اختر الإجابة الأكثر دقة من بين الإجابات المقترحة.

1- ما هو الدور الرئيسي للسوق النقدي في النظام المالي؟ أ- توفير التمويل طويل الأجل للشركات؛ ب- تداول الأسهم والسندات؛ ج- توفير السيولة اللازمة لتسيير العمليات الاقتصادية قصيرة الأجل؛ د- تنظيم عمل البورصات المالية.	**2- ما هي إحدى الطرق التي يستخدمها بنك الجزائر للتحكم في السيولة في السوق النقدي؟** أ- تحديد أسعار الصرف؛ ب- فرض ضرائب على المعاملات المالية؛ ج- إجراء عمليات السوق المفتوحة (شراء وبيع سندات الخزينة)؛ د- كل ما سبق.
3- ما هو دور البنك المركزي في السوق النقدي؟ أ- إصدار الأسهم للشركات؛ ب- تقديم القروض طويلة الأجل للمستثمرين؛ ج- التحكم في كمية العرض النقدي وإدارة السيولة؛ د- تنظيم عمليات الاكتتاب العام.	**4- لماذا تعتبر الخزينة العمومية المقترض الرئيسي في السوق النقدي؟** أ- لأنها تصدر السندات طويلة الأجل بكثرة؛ ب- بسبب أهمية أذونات الخزينة قصيرة الأجل؛ ج- لأنها المسؤولة عن تنظيم البورصة؛ د- لأنها تقدم قروضاً للبنوك التجارية.
5- ما هي الوظيفة الرئيسية للكمبيالة في السوق النقدي؟ أ- تمثيل ملكية الشركات؛ ب- توفير تمويل طويل الأجل؛ ج- أداة للدفع وتسوية المعاملات التجارية قصيرة الأجل؛ د- ضمان القروض المصرفية.	**6- ما هو الهدف الرئيسي من إصدار أذون الخزانة من قبل الحكومة؟** أ- زيادة الإنفاق الحكومي؛ ب- تمويل قصير الأجل لسد عجز الموازنة العامة؛ ج- تشجيع الاستثمار طويل الأجل؛ د- تنظيم سوق الأوراق المالية.
7- كيف يمكن للبنوك التجارية الاستفادة من السوق النقدي عند مواجهة نقص في السيولة؟ أ- إصدار أسهم جديدة؛ ب- بيع أصولها الثابتة؛ ج- الاقتراض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي لفترات قصيرة؛ د- زيادة أسعار الفائدة على القروض.	**8- أي من الخصائص التالية لا تنطبق عادةً على الأدوات المتداولة في السوق النقدي؟** أ- مخاطر منخفضة؛ ب- سيولة عالية؛ ج- آجال قصيرة (أقل من سنة)؛ د- عوائد مرتفعة ومضمونة.

9- كيف يمكن أن تؤثر عمليات إعادة الشراء التي يقوم بها بنك الجزائر على السيولة في السوق النقدي؟ أ- لا تؤثر على السيولة مطلقاً؛ ب- تزيد السيولة دائماً؛ ج- تقلل السيولة دائماً؛ د- يمكن أن تزيد أو تقلل السيولة حسب اتجاه العملية.	**10- ما هو الدور الأساسي للسوق النقدي في الجزائر في سياق التحول الاقتصادي؟** أ- زيادة الصادرات؛ ب- تخفيض معدلات البطالة؛ ج- تأمين السيولة للنظام البنكي ودعم النشاط الاقتصادي الحقيقي؛ د- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب:

- أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005؛
- أكرم محمود الجوراني، عبد الرزاق حسن حساني، **النقود والمصارف**، منشورات جامعة دمشق، جامعة دمشق، سوريا، 2011؛
- أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2012؛
- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية: المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006؛
- خليل عبد القادر، **الاقتصاد البنكي-مدخل معاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017؛
- رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي: مفاهيم، تحاليل، تقنيات**، ط 01، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008؛
- رحيم حسين، **النقد ولسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010؛
- زكرياء مهران، **موجز النقود والسياسة النقدية**، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2017؛
- زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط 03، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006؛
- زين حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007؛
- سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2018؛
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2016؛
- السمان محمد مروان، محمد ظافر محبك، **مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011؛
- سوزي عدلي ناشر، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005؛
- سي محمد كمال، **الاقتصاد النقدي**، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان؛
- سيف الدين عموص، **معيار البيتكوين البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي**، ترجمة أحمد محمد حمدان، ط01، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2022؛
- شوقي أحمد دنيا، **النقود والتضخم**، ط 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017؛
- ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002؛
- طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2013؛
- الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010؛
- عباس كاظم جاسم الدعمي، زهراء يوسف عباس السعدي، **مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الإمارات، 2021؛
- عبد الحليم غربي، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الإصدار الأول، مطبوعات Kie Publications،2018؛

- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003؛
- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك :الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009؛
- عز الدين شرون، **اقتصاديات النقود وأسواق رأس المال (النظم والنظريات النقدية)**، ألفا للوثائق، عمان، 2020؛
- علاء أحمد إبراهيم رزق، **استراتيجية المؤسسات المالية والنقدية في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصر**، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2014؛
- علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012؛
- لحلو بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010؛
- محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط 01، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2018؛
- محمد أحمد الأفندي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط 02، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2012؛
- محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002؛
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **النقود والمصارف**، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الهاشمية الأردنية، 2010؛
- مصطفى يوسف كافي، **النقود والبنوك الإلكترونية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011؛
- نور الدين بوالكور، **الاقتصاد البنكي، مدخل تحليلي تقييمي معاصر**، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2021؛
- وضاح رجب، **التضخم والكساد: دراسات في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار**، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2009؛
- وليد العايب، لحلو بوخاري، **البنوك والتقنيات البنكية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013؛
- يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.

2- المقالات العلمية:

- أحمد شفيق الشاذلي، **قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي**، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد39، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017؛
- بلقاسم يوسف بازينة، **تقدير نموذج المضاعف النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2008-2018**، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2020، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا؛
- سي محمد كمال، مختاري مصطفى، **محددات المضاعف النقدي في الجزائر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017، المركز الجامعي بميلة؛
- عمار زعبي، آمنة سلطاني، **دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2020، جامعة عمار ثلايجي، الأغواط، الجزائر؛
- النعماوي أمينة، يوسفات علي، بابا أحمد عبد المجيد، **تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة-2000 (2016)**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 01، العدد 01، 2018/12/01، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر؛
- هوادفي مجيد، زبير عياش، **أهمية السوق النقدية في تمويل البنوك التجارية والخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة 2015-2021**، دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 03، 2022؛